وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2021

وحدة الاتصال والاعلام

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني

ولي العهد المعظم

فهرس المحتويات

كلمة معالي وزير العدل	12
الفصل الأول	11
المقدمة	14
الهيكل التنظيمي لوزارة العدل الأردنية	15
نبذة عن وزارة العدل	16
الهدف الوطني	16
الرؤية	17
الرسالة	17
القيم الجوهرية	17
المحاور الرئيسة للخطة الإستراتيجية	17
سياسة الجودة	18
موازنة وزارة العدل	19
خدمات وزارة العدل	20
الفصل الثاني	21
المحاور الرئيسة للخطة الإستراتيجية لوزارة العدل للأعوام 2017-2021 والأهداف الفرعية	22
المحور الأول: توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي ومساندتها إدارياً ولوجستياً	22
استخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في قطاع العدالة وتطويرها	24
المحور الثاني: رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميز	25
المحور الثالث: تعزيز ثقة المجتمع في سيادة القانون	31
حق الحصول على المعلومات	34
منصة بخدمتكم	35
تعزيز سبل الوصول إلى العدالة	35
الرقابة الإلكترونية (الإسوارة الإلكترونية)	38
المحور الرابع: المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية	38
دائرة إشهار الذمة المالية	38
إدارة قضايا الدولة	40
المحور الخامس: المساهمة في تطوير منظومة التشريعات	43
المحور السادس: مأسسة علاقة وزارة العدل مع الشركاء المحليين والدوليين	45
التعاون الدولي	45
المشاركات الخارجية	48
حقوق الإنسان	48

منع الاتجار بالبشر	49
الأحداث	51
قسم متابعة مراكز الإصلاح والتأهيل	52
المرأة والطفل	52
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	53
العقوبات المجتمعية	54
شؤون الخبرة	55
الفصل الثالث	**57**
تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني	57
التحول الإلكتروني	59
المحاكمة عن بعد	63
المزاد الإلكتروني	64
خدمات الدفع الإلكتروني	64
خدمات المركز الشامل	65
الفصل الرابع	**69**
الملاحق	69

فهرس الجداول

جدول رقم (1) للنفقات الرأسمالية لوزارة العدل لعام 2021	19
جدول رقم (2) توزيع الموظفين حسب الاقليم	27
جدول رقم (3) توزيع الموظفين ذوي الاعاقة حسب الفئات	27
جدول رقم (4) تقرير الحملة الترويجية للمساعدة القانونية خلال الفترة (2021/10/1 – 2021/12/31)	33
جدول رقم (5) عدد طلبات حق الحصول على المعلومات	35
جدول رقم (6) طلبات منصة بخدمتكم	35
جدول رقم (7) طلبات المساعدة القانونية من (2018-2021)	37
جدول رقم (8) طلبات النقض بأمر خطي	44
جدول رقم (9) طلبات إعادة المحاكمة	44
جدول رقم (10) طلبات العفو الخاص	44
جدول رقم (11) الاستشارات	44
جدول رقم (12) جدول يمثل إحصائية العقوبات المجتمعية	55
جدول رقم (13) الإيجارات والإيرادات التي تمت بشكل إلكتروني خلال العام 2021	64

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2021

الفصل الأول

المقدمة

كلمة معالي وزير العدل

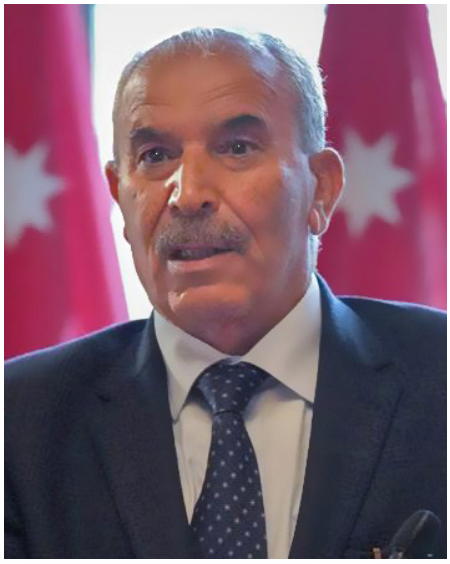

يطيب لي في البداية ان أتوجه بجزيل الشكر لكافة موظفي وزارة العدل على الجهود التي بذلوها خلال العام الماضي في تحقيق رؤى وأهداف وزارة العدل، التي تضطلع بمهام استراتيجية كبرى في توفير الاسناد اللازم للسلطة القضائية وتوطيد استقلالها وذلك بالتنسيق الدائم مع المجلس القضائي وباقي الشركاء وضمن الحدود الدستورية الفاصلة في الاختصاص.

وادراكاً من وزارة العدل لأهمية دورها في تحقيق سيادة القانون واحترام حقوق الانسان وفي مقدمتها تيسير الوصول للعدالة، فقد سعت وزارة العدل خلال العام (2021) الى تحسين قيام المحاكم والدوائر التابعة لها بمهامها ضمن ظروف لائقة وميسرة من خلال تهيئة للموارد البشرية والتجهيزات والمباني، للارتقاء بمستوى خدمات العدالة ونجاعاتها.

وقد تم تحقيق العديد من الانجازات والنتائج المميزة خلال العام (2021) لا سيما في تهيئة البنية التحتية وخاصة التكنولوجية منها تحقيقياً للهدف الاستراتيجي للوزارة في تسخير استخدام التكنولوجيا الحديثة في خدمة العدالة، وما زالت خدمات وزارة العدل في اتساع حتى شملت (50) خدمة الكترونية، فضلاً عن التوسع في محاكمة النزلاء عن بعد، ومشروع السوار الالكتروني كبديل للتوقيف او كعقوبة مجتمعية، وتعزيز بدائل العقوبات السالبة للحرية (العقوبات المجتمعية)، وضمان تقديم المساعدة القانونية لمستحقيها، حيث أسهم ذلك كله في تحديث السياسة الجزائية.

وإننا بقدر اعتزازنا بما تم انجازه، فإننا نؤكد حرصنا على تعظيم تلك الانجازات خلال العام القادم، وخاصة في مجال التحديث الاداري واتباع الأساليب الإدارية الحديثة وعصرنة الادارة، والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم والانفتاح الكامل على السلطة القضائية لتحقيق متطلباتها، وضمن استراتيجية قطاعية تشاركية مع المجلس القضائي، تتضمن توطيد استقلال السلطة القضائية، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الانسان، والارتقاء بجودة خدمات العدالة .

حمى الله الأردن عزيزاً قوياً متيناً بقيادة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين .

الدكتور أحمد الزيادات

وزير العدل

مقدمة

يتضمن الكتاب السنوي لوزارة العدل 2021 موجزاً للإنجازات التي تحققت على مدار عام من العمل المتواصل والدؤوب من خلال مختلف المديريات والوحدات الإدارية في الوزارة والمحاكم، وبدعم ومتابعة حثيثة من القيادات العليا في وزارة العدل، وبشراكة حقيقية وفاعلة مع المعنيين في قطاع العدالة من أجل الوصول إلى تحقيق الغايات والأهداف التي أنشئت الوزارة من أجلها، وتسعى إلى تحقيقها من خلال دورها في إطار الأهداف الوطنية للمملكة الأردنية الهاشمية.

يشتمل الكتاب على أربعه فصول تضم عدداً من المحاور التي بُنِيَت على المحاور والأهداف الإستراتيجية للوزارة ضمن إستراتيجية قطاع العدالة (2017-2021) كذلك الخدمات التي تقدمها ولا سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، ومنع الاتجار بالبشر، والمساعدة القانونية، والعقوبات المجتمعية البديلة وغيرها...، حيث يشتمل الفصل الأول على التعريف بالوزارة، من حيث نشأتها والخدمات التي تقدمها وهيكلها التنظيمي.

وقد أفرد الفصل الثاني للإنجازات التي تحققت ضمن الأهداف الإستراتيجية للوزارة ومحاور عملها، وتضمن تفصيلاً عما قامت به الوزارة، من حيث توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي وتعزيز ثقة المجتمع بسيادة القانون، إضافة إلى المساهمة في تطوير منظومة التشريعات وغيرها من المحاور.

ويستعرض الفصل (الثالث) إنجازات الوزارة في التحول الإلكتروني الذي قطعت فيه شوطاً كبيراً، وتم تحقيق إنجاز ملحوظٍ في هذا الجانب من خلال الخدمات الإلكترونية بهدف التسهيل على المواطنين. بالإضافة إلى المراكز الشاملة للخدمات الحكومية التي بدأت بتقديم خدماتها في محافظتي الكرك والزرقاء.

يتناول الفصل (الرابع) أبرز الإنجازات التي تمت بلغة الأرقام من خلال الجداول الإحصائية المرفقة.

إن ما تحقق من إنجازات يعد خطوة في مسيرة الوزارة لتحقيق رؤيتها ورسالتها في المساهمة في تهيئة البيئة القضائية والإدارية المناسبة، ورسم السياسات والأطر التشريعية للنهوض بعملية التقاضي والمساندة القانونية بكفاءة، لضمان رعاية الحقوق، وصون الحريات وحمايتها، وتيسير سبل الوصول إلى العدالة، وتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية، من خلال ترسيخ بنية مؤسسية عصرية، وتوفير كوادر مؤهلة متخصصة، بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون.

الهيكل التنظيمي لوزارة العدل الأردنية

نبذة عن وزارة العدل

أُنشـئت وزارة العـدل في 1921/4/11 تحت مسـمى «مشـاور العَدلية»، التي تُعنى بتوفير البنيـة التحتية للجهاز القضائي ورفده بالكوادر الإدارية اللازمة لإدارة شؤونه ولتكون نبراساً يهتدى به في إقامة العدل بين النَّاس، وسنداً للجهاز القضائي.

منذ ذلك التاريخ باشرت الوزارة دورها في تحقيق رسـالة الدولة الأردنية الأساسـية المتمثلة بإقامة العدل والمسـاواة وحماية الحقوق والحريات، وتطور دور الوزارة وتوسـع ممتداً للعديد من المجالات، ومن ضمنها حماية حقوق الإنسـان ومكافحة الإرهاب وتيسير سبل الوصول إلى العدالة، والمساعدة القانونية، والعدالة الجزائية، وتحديث التشريعات ومراجعتها، ووضع أسس مرجعية للتشريع، والمساهمة في تحقيق منظومة النزاهة الوطنية، وتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون.

ولتحقيـق أهدافهـا التي انبثقت عن الأهداف الوطنية للدولة الأردنية تسـعى وزارة العدل لتعزيز دورها التنموي من خلال تحسين خدماتها، ورفع كفاءة نتائجها، ومأسسة العمل وفق الأهداف الإستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة وتوجهات وزارة العدل. وفي هذا الإطار دأبت الوزارة على تطوير خططها الإستراتيجية المتعاقبة وبشكل تشاركي، إذ جاء تطوير خطة وزارة العدل الإستراتيجية للأعوام2017-2021؛ ليعزز مسيرة البناء التي اعتمدتها الوزارة ـ بشكل خاص ـ وقطاع العدالة ـ بشكل عام.

بـدأت الـوزارة عملها قبل حوالي مئة عام، وتدخل مئويتهـا الثَّانية متدرجة في تطوير المهمات التي أوكلت إليها، حتى وصلت اليوم إلى أتمتة خدماتها، وأنشـأت قصور عدل لمواكبة التطور المجتمعي والسـكاني، وقلصت خدمة المراجعين إلى فترة زمنية قصيرة من خلال مراكز الخدمات الشَّاملة التي بدأت بافتتاحها منذ أكثر من عام.

وتؤدي الوزارة اليوم مهمات محدَّدة وواضحة، كتقديم الخدمات اللوجسـتية والفنية للجهاز القضائي، ورسـم السياسـات والأطر التشريعية العصرية والمسـاندة القانونية، والتَّعاون مع الجهات المحلية والدَّولية، وحماية حقوق الإنسـان، والحفاظ على المال العام.

الهدف الوطني

ترسـيخ دولة القانون والمؤسسـات وتحقيق العدالة والمسـاواة وتعزيز مبـادئ تكافؤ الفرص والشـفافية وحماية الحقوق والحريات.

الرؤية

مؤسسة متميزة داعمة لاستقلال القضاء وسيادة القانون.

الرسالة

المساهمة في تهيئة البيئة القضائية والإدارية المناسبة، ورسم السياسات والأطر التشريعية للنهوض بعملية التقاضي والمساندة القانونية بكفاءة؛ لضمان رعاية الحقوق، وصون الحريات وحمايتها، وتيسير سبل الوصول إلى العدالة، وتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والدولية، من خلال ترسيخ بنية مؤسسية عصرية، وتوفير كوادر مؤهلة متخصصة، بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون.

القيم الجوهرية

- النزاهة والشفافية
- العدالة والمساواة
- الانتماء
- التميز والإبداع
- العمل بروح الفريق
- الجودة والتحسين المستمر
- التواصل والتنسيق والتعاون

المحاور الرئيسة للخطة الإستراتيجية

- توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي
- رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميز
- تعزيز ثقة المجتمع في سيادة القانون

المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية غير متوفر محتوى لاحق عنها

- المساهمة في تطوير منظومة التشريعات
- مأسسة علاقة وزارة العدل مع الشركاء المحليين والدوليين

سياسة الجودة

تلتـزم وزارة العـدل (إدارة وموظفـين) بتبنّي الجودة كقاعدة أساسـية للعمل، وتعزيز المؤسسـية والمهنية والشـفافية، كما نلتزم ونسـعى لتحقيق الأهداف التالية للجودة:

- المساهمة في تهيئة بيئة قضائية وقانونية ذات كفاءة وعادلة لحماية الحقوق وتعزيز مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص.
- الارتقاء بمستوى أداء المعاونين القضائيين والمعاونين الإداريين للقيام بمهامهم بكفاءة.
- الإدارة الفعالة للبيانات والمعلومات والاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة.
- تقديـم خدمـات ذات جودة عالية تنسـجم مع أهداف الـوزارة وتلبي احتياجات متلقي الخدمـة (الداخليين والخارجيين) ومتطلباتهم وتوقعاتهم.
- زيادة درجة رضا متلقي الخدمة.
- تأمين بيئة عمل ملائمة للعاملين كافة.
- التطوير والتحسين المستدام للأنشطة والخدمات المقدمة.
- الحفاظ على مسؤولياتنا الأخلاقية والبيئية والاجتماعية ودعم المجتمع المحلي.

ولتحقيق ذلك تلتزم الوزارة بـ:

تبني وتطبيق متطلبات معايير جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية.

- تطبيق نظام لإدارة الجودة الشاملة بما يتلاءم مع طبيعة عمل الوزارة والمحاكم وعلى نحو يتوافق مع متطلبات المواصفة القياسية ايزو (2008:9001).
- بناء القدرة المؤسسية ورفع كفاءة العاملين في جميع المستويات.
- التوسع في استخدام التقنيات الحديثة لرفع مستوى تقديم الخدمة والوصول إلى بيئة عمل خالية من الأوراق.
- اشراك العاملـين كافـة وبجميع المسـتويات بوضـع وتطبيق نظـام إدارة الجودة وتعميـق وتوثيـق روح التعاون بينهم وتشـجيعهم عـلى التقدم المسـتمر وتحفيزهم لتحقيق أهـداف الوزارة المعلنة والالتـزام بالجودة.
- توفير جميع الموارد اللازمة والتدريب الفعال لتطبيق النظام.
- وضع مؤشرات أداء مناسبة لتحسين الجودة.
- مراجعة مستوى تطبيق النظام ومدى تحقيق الأهداف باستمرار مع تزويد الجميع بالتغذية الراجعة حول النتائج.
- تطبيق التشريعات التي تحكم عمل الوزارة.
- تطوير العلاقات مع موردي الوزارة بما يساعد على تطوير جودة الخدمات.
- المراجعة المستمرة لسياسة الجودة وأهدافها وتحديثها.

موازنة وزارة العدل

أولاً: تعد الوزارة موازنتها وفق الموازنة الموجهة بالنتائج، وقد تم إعداد الموازنة للأعوام (2020-2022) بما يتفق ويلبي احتياجات الوزارة من النفقات الجارية والرأسمالية.

ثانياً: الاستغلال الأمثل للمخصصات المرصودة ضمن موازنة الوزارة لعام (2021).

بلغت نسبة الإنفاق من وزارة العدل لعام 2021 (98.7 %) موزعة بنسبة (98.9 %) على النفقات التشغيلية (97.3 %) للنفقات الراسمالية.

جدول رقم (1) للنفقات الرأسمالية لوزارة العدل لعام 2021

البيان	المخصص	صافي المخصص	النفقات	نسبة الإنفاق
النفقات الجارية	53,957,000	53,957,000	53,340,401	% 98.9
النفقات الرأسمالية	7,729,000	7,729,000	7,524,076	% 97.3
المجموع	61,686,000	61,686,000	60,864,477	% 98.7

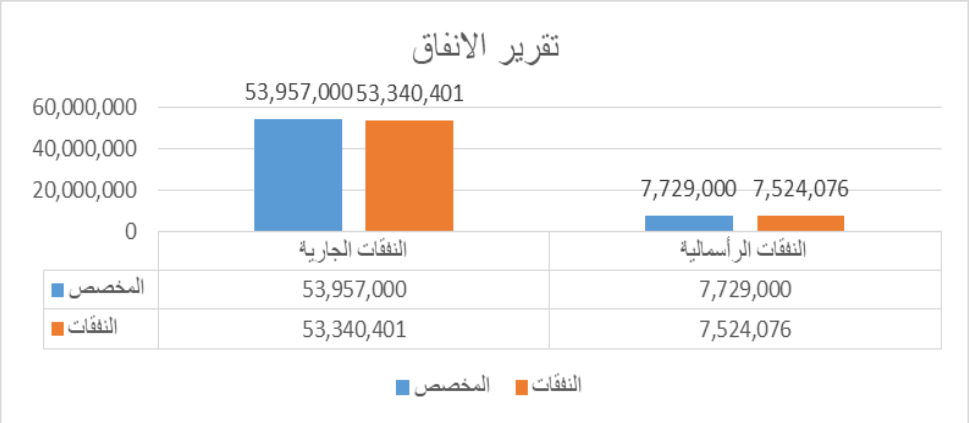

خدمات وزارة العدل

يقدم مركز وزارة العدل الخدمات الآتية:

- طلبات المساعدة القضائية
- طلب إجراء التبليغات القضائية
- طلب نقل المحكوم عليه
- طلب تسليم المجرمين (ملفات استرداد مجرم فارّ)
- طلبات إعادة المحاكمة
- طلبات النقض بأمر خطي
- طلبات العفو الخاص
- طلب اعتماد كخبير قضائي
- خدمة الكاتب العدل داخل مركز الوزارة، وتشمل تصديق الوثائق الرسمية، والحصول على صورة طبق الأصل عن معاملات الكاتب العدل المرخص غير المزاول
- طلب اعتماد خبير

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2021

الفصل الثاني

المحاور الرئيسة للخطة الاستراتيجية

المحاور الرئيسة للخطة الإستراتيجية لوزارة العدل للأعوام 2017-2021 والأهداف الفرعية

عملت وزارة العدل ضمن عدة محاور رئيسة متضمنة أهدافاً فرعية لإنجاح دورها في تهيئة البيئة القضائية والإدارية، وما يترتب عليها من دعم ومساندة إدارية للسلطة القضائية للنهوض بعملية التقاضي، ودورها في رسم السياسات ودعم عملية الصياغة التشريعية، بحيث تساهم جهود الوزارة في تعزيز سيادة القانون وحماية الحريات والحقوق من خلال دور الوزارة الأساسي في تيسير سبل الوصول للعدالة وجميع ما ينطوي تحت هذه العملية من أعمال وجهود، ومن خلال التعاون وبناء الشراكات الفعالة بالاعتماد على بنية مؤسسية متميزة عمادها الكوادر المؤهلة والمتخصصة بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون.

- توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي
- رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميز
- تعزيز ثقة المجتمع في سيادة القانون
- المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية
- المساهمة في تطوير منظومة التشريعات
- مأسسة علاقة وزارة العدل مع الشركاء المحليين والدوليين

وضمن هذه المحاور الإستراتيجية خلال العام 2021 تم إنجاز الآتي:

المحور الأول: توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي ومساندتها إدارياً ولوجستياً

إن توفير البنية المناسبة لدعم العمل القضائي، وتقديم الدعم اللوجستي الذي تحتاجه المباني والمرافق القضائية وعددها (62) مبنى تغطي محافظات المملكة يعَدّ هدفاً إستراتيجياً لوزارة العدل يتم تنفيذه من خلال عدد من المشاريع لتطوير البنية التحتية لمرافق العدالة واستحداث قصور عدل في المحافظات، وتحديث مباني المحاكم ودوائر التنفيذ، إضافة إلى رفدها بالكوادر الإدارية المؤهلة لمعاونة الجهاز القضائي حيث تحرص الوزارة كل الحرص على توفير الكوادر الإدارية المدربة والمؤهلة ذات الكفاءة. وتم وضع خطة استثمارية لمباني وزارة العدل للأعوام (2019-2022) وهذه الخطة الزمنية وضعتها لجنة برئاسة الأمين العام ومندوبين عن المجلس القضائي ووزارة العدل ووزارة الأشغال العامة والإسكان ودائرة الموازنة العامة.

وضمن خطة عمل ممنهجة نفذت وزارة العدل خلال العام 2021 العديد من المشاريع في هذا الإطار وعلى النحو الآتي:

- الانتهاء من تجهيز المركز الشامل للخدمات الحكومية في محكمتي بداية الزرقاء وبداية الكرك.
- افتتاح المركز الشامل للخدمات الحكومية /الكرك

- متابعة مشروع إنشاء مبنى قصر عدل معان بكلفة 7 ملايين دينار، إذ بلغت نسبة الإنجاز 93 %.
- إنشاء مبنى محكمة الشوبك ومباشرة العمل فيها.
- متابعة مشروع إنشاء مبنى قصر عدل جرش، إذ بلغت نسبة الإنجاز 67 %.
- الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع إنشاء مبنى محكمة جنايات عمان، والبدء بتنفيذ أعمال المشروع.
- تم البدء بتنفيذ أعمال مشروع إنشاء مبنى محكمة استئناف عمان
- الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى من مشروع إعادة تأهيل قصر العدل/عمان والمتضمنه إعداد الدراسات ووثائق عطاء التنفيذ للمشروع.
- استئجار ملحق لمحكمة شرق عمان ومحكمة صلح الكورة.
- استئجار مبنى إضافي لمحكمة شمال عمان ومحكمة غرب عمان وتم إشغاله.

بالإضافة لأعمال الصيانة وإدامة عمل المباني والأنظمة تقوم الوزارة بإجراء الصيانة الدورية لمرافق مباني المحاكم والوزارة والصيانة الوقائية للمصاعد وأنظمة التكييف المركزي وأنظمة إنذار الحريق وأنظمة إطفاء الحريق، بالإضافة إلى إعادة هندسة الأقلام بما يتناسب مع تسهيل إجراءات الخدمة وتسريعها، وتركيب وحدات التكييف لتوفير بيئة ملائمة للعمل للسادة القضاة والموظفين ومراجعي المحاكم.

استخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في قطاع العدالة وتطويرها

للتوسع في استخدام التقنيات الحديثة قامت وزارة العدل بـإجراء العديد من التحسينات التي تحقق هذا الهدف، وعلى النحو الآتي:

محور البنية التحتية:

حرصت وزارة العدل على ايلاء محور البنية التحتية لمرافق العدل أهمية كبيرة إذ تم:

- رفع الجاهزية التقنية والبنية التحتية للبوابة الإلكترونية، واستحداث آليه جديدة لمزامنه قواعد البيانات المستخدمة بالخدمات الإلكترونية.
- استكمال تجهيز قاعات المحاكمات عن بعد لِـ 22 موقعاً (10) محاكم و(6) مراكز إصلاح وتأهيل بالإضافة إلى (3) محاكم أحداث و(3) دور رعاية) وتزويدها بعدد من أجهزة الاتصال المرئي لإتاحة إمكانية الاستماع لشهادات شهود خارج البلاد باستخدام تقنية الاتصال المرئي مما كان له دور في تسريع عملية التقاضي.
- تجهيز البنية التحتية الكاملة لمشروع الإسوارة الإلكترونية.
- تجهيز البنى التحتية وصلاحيات الوصول والربط مع الدوائر الحكومية العاملة بمركز الخدمات الشامل / فرع الكرك والزرقاء.
- توريد وتركيب جهاز تخزين مخصص للنسخ الاحتياطي بمركز الحاسوب الرئيسي لغايات أخذ النسخ الاحتياطية لجميع محتويات المركز بسرعة أعلى، وتجهيزها لأخذ نسخ احتياطية للبيانات لدى المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، وهو أحد متطلبات جائزة الملك عبد الله للتميز.
- ترقية بيئة العمل الخاصة بأنظمة أوراكل من (6i-19c)
- تخصيص فريق عمل لمتابعة ومعالجة الثغرات الأمنية لجميع الأجهزة والمحاكم، إذ تم تزويدهم بالأجهزة والبرامج اللازمة لذلك بالتنسيق مع المركز الوطني للأمن السيبراني.
- تحديد الاحتياجات الفعلية لأجهزة الحاسوب والطابعات والماسحات الضوئية في المحاكم ومركز الوزارة لغايات السير بإجراءات العطاء لشراء أجهزة وحواسيب وتوابعها حسب المخصصات المتوافرة في الموازنة لغايات تغطية احتياجات المحاكم والوزارة.

المحور الثاني: رفع القدرة المؤسسية وتجذير ثقافة التميز

تُعَدُّ وزارة العدل من أوائل المؤسسات الحكومية المشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز، وهي أرفع جائزة للتميز على مستوى المملكة .وانطلاقاً من ذلك فإنَّ الوزارة تعمل وفق نهج التميز الذي تتبناه في خططها وسياساتها ومشاريعها، وتعمل الوزارة في هذا الإطار على الاستفادة المثلى من مواردها الملموسة وغير الملموسة من الموارد المادية والبشرية والمعرفية من أجل تحقيق أفضل النتائج ومستويات الأداء.

وقد أولت وزارة العدل هذا الهدف اهتماماً واسعاً لإيمانها بأهميته من خلال:

- تطوير الموارد البشرية وإدارتها وتخطيطها وتنميتها من خلال مجموعة من الإجراءات.
- المساهمة في بناء قدرات الأجهزة الإدارية المساندة للقضاء من خلال تدريب (4777) موظفاً من مختلف الفئات الوظيفية والأقاليم وعقد (243) دورة تدريبية.
- عقد البرنامج التدريبي لبناء القدرات القيادية /المرحلة الأولى لعدد من الموظفين وعددهم (49) التي تهدف لتأهيل صفّ ثانٍ من الوظائف القيادية.
- استكمال عقد البرامج التدريبية لتأهيل الباحثين القانونيين لموظفي إقليم الوسط وإقليم الشمال وعددهم (73) موظفاً.
- البدء بعملية تدقيق واعتماد تقييم الأداء السنوي لجميع موظفي الوزارة والمحاكم لعام 2021 لغايات إرسالها لديوان الخدمة المدنية.
- متابعة البعثات العلمية والمنح الدراسية المقدمة عن طريق ديوان الخدمة المدنية (قرار الإيفاد، السير الدراسي).
- متابعة الطلبة الموفدين إيفاداً داخلياً وعددهم (7) للحصول على دبلوم الدراسات القضائية في المعهد القضائي (الفوج الواحد والعشرون) وموفدي كلية الدفاع) والموفدين إيفاداً خارجيّاً والبالغ عددهم (8) بما في ذلك قرارات الإيفاد.
- تفعيل إجراء قياس العائد على الاستثمار للتدريب، كما تم تفعيل إجراء نقل المعرفة من خلال النموذج المعد لذلك، وتعميمه على جميع المحاكم.
- تأهيل الموظفين العاملين في دوائر إدارة الوساطة والدعوى المدنية من خلال عقد برنامج تدريبي حول إدارة الوساطة والدعوى للعاملين عليها في الأقاليم الثلاثة.
- عقد برنامج تدريبي لكتاب العدل في الأقاليم الثلاثة حول قانون كاتب العدل وإجراءات كاتب العدل والرسوم الخاصة بكاتب العدل.

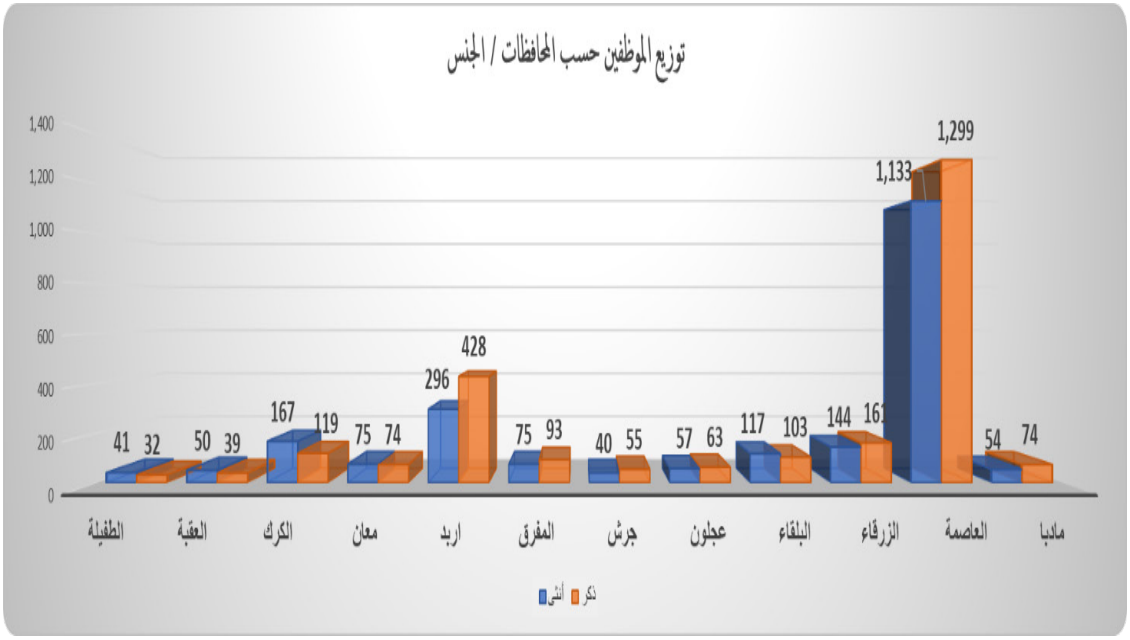
توزيع الموظفين حسب المحافظات / الجنس
1,400
1,200
1,000
800
600
400
200
0
41 32
50 39
167 119
75 74
296 428
75 93
40 55
57 63
117 103
144 161
1,133 1,299
54 74
الطفيلة
العقبة
الكرك
معان
اربد
المفرق
جرش
عجلون
البلقاء
الزرقاء
العاصمة
مادبا
ذكر
أنثى

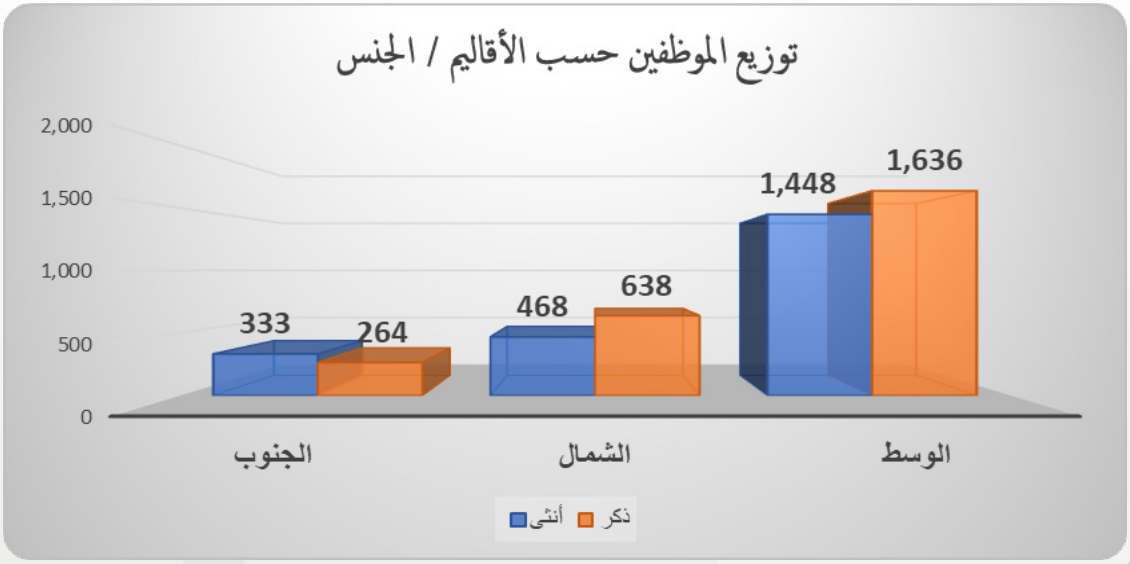
توزيع الموظفين حسب الأقاليم / الجنس
2,000
1,500
1,000
500
0
333
264
468
638
1,448
1,636
الجنوب
الشمال
الوسط
ذكر
أنثى

جدول رقم (2) توزيع الموظفين حسب الاقليم

الاقليم	المحافظة	الجنس		المجموع	%
		أنثى	ذكر		
الجنوب	الطفيلة	41	32	73	2%
الجنوب	العقبة	50	39	89	2%
الجنوب	الكرك	167	119	286	6%
الجنوب	معان	75	74	149	3%
الشمال	اربد	296	428	724	15%
الشمال	المفرق	75	93	168	4%
الشمال	جرش	40	55	95	2%
الشمال	عجلون	57	63	120	3%
الوسط	البلقاء	117	103	220	5%
الوسط	الزرقاء	144	161	305	6%
الوسط	العاصمة	1,133	1,299	2,432	51%
الوسط	مادبا	54	74	128	3%
المجموع		2,249	2,538	4,787	100%

جدول رقم (3) توزيع الموظفين ذوي الاعاقة حسب الفئات

توزيع الموظفين ذوي الاعاقة حسب الفئات		
الفئة الوظيفية	العدد	المسمى الوظيفي
اولى	31	كاتب /محاسب /اختصاصي / باحث /فني دعم
ثانية	15	طابع /مدخل بيانات+مؤرشف
ثالثة	57	مراسل+طابع

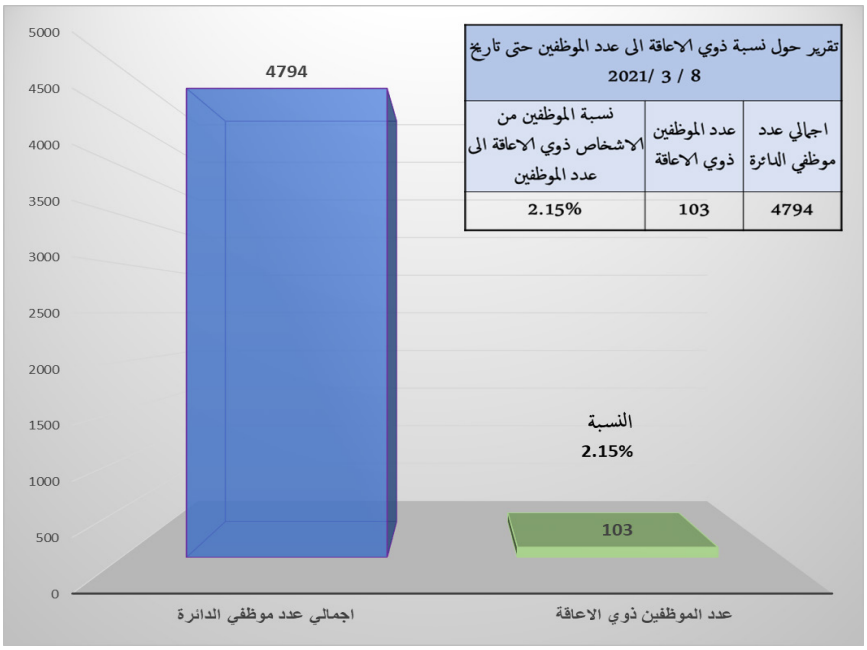

تقرير حول نسبة ذوي الاعاقة الى عدد الموظفين حتى تاريخ 2021/ 3 / 8

اجمالي عدد موظفي الدائرة	عدد الموظفين ذوي الاعاقة	نسبة الموظفين من الاشخاص ذوي الاعاقة الى عدد الموظفين
4794	103	2.15%

تعزيز مبادئ التميز في جميع مؤسسات قطاع العدالة وبناء ثقافة العاملين من خلال:

- العمل على ديمومة الارتقاء بالأداء المؤسسي من خلال توفير الدعم الفني في مجالات وضع السياسات والإستراتيجيات، والتخطيط الإستراتيجي، ومتابعة الأداء المؤسسي وتقييمه وتقويمه، وتحسين الخدمات المقدمة، ومسح الإجراءات والعمليات وتبسيطها وتوثيقها ومتابعة حوسبتها، واقتراح مشروعات تحسين وتطوير الأداء المؤسسي للوزارة والمحاكم ومتابعتها وفيما يلي ما تم إنجازة خلال العام 2021 في هذا المجال:
- تطوير الإستراتيجيات المتعلقة بقطاع العدالة (إستراتيجية العدالة 2022-2026).
- مراجعة الأداء وتقييمه المؤسسي ليشمل الكفاءة والفاعلية عند تطوير الهيكل التنظيمي للوزارة والمحاكم بما بتناسب مع الأهداف الإستراتيجية، فقد تم إعداد مسودة الهيكل التنظيمي لمحكمة بداية عمان.
- تحقيق المؤشرات المتعلقة بمشروع القرض الفرنسي، إذ تم تحقيق مؤشرات الشريحة الثانية/الدفعة الثالثة للعام 2021 بشكل كامل وبنسبة إنجاز 100 %.
- تحقيق المؤشرات المتعلقة بمشروع دعم سيادة القانون، إذ تم تحقيق مؤشرات الشريحة الرابعة 2021 بشكل كامل وبنسبة إنجاز 100 %.
- تنسيق المشاريع المتعلقة بالأزمة السورية ومتابعة تنفيذها، إذ تم متابعة (19 مشروعاً) خلال العام 2021 وإعداد التقارير والموافقات اللازمة لتنفيذه واقتراح التوصيات.
- دراسة واقع حال العقوبات المجتمعية في الأردن وتقييمه، إذ تم الانتهاء من المرحلة الأولى (إعداد منهجية الدراسة وعرضها على اللجنة)، والمرحلة الثانية (إعداد أربع استبانات للفئات المستهدفة، إعداد خطة تنفيذية)، والمرحلة الثالثة (اختيار خبير للمشاركة في الدراسة بالتعاون مع GIZ)، وتم مراجعة الاستبانات وتعميمها على ضباط الارتباط وحوسبتها وتدريب ضباط الارتباط على جمع البيانات وإدخالها على النظام المحوسب للاستبانات وتم الانتهاء من مرحلة جمع البيانات وترميزها.
- دراسة واقع حال بيئة كتاب العدل في المحاكم النظامية وتقييمه، وتحديد احتياجاتهم من الموارد المادية والتدريبية، وبالتنسيق والتعاون مع مديرية كاتب العدل.
- استطلاع رأي السادة المحامين حول الخدمات الإلكترونية المقدمة لهم من وزارة العدل، ففي الإصدار الأول تم جمع البيانات وتحليلها واستخراج النتائج والتوصيات من خلال استخدام استبانة وحوسبتها ووضع الرابط على البوابة الإلكترونية على حساب المحامي، ويتم تعبئة الاستبانة من خلاله.
- تحديث تقارير الأنظمة الإحصائية المتعلقة بعمل المديرية وإعداد التقارير الإحصائية الواردة للمديرية حسب الطلب.
- متابعة وتحديث مؤشرات الأداء المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية والإستراتيجية والبرنامج التأشيري التنموي ومتابعة

مؤشرات الإنجاز.

- إعداد الدراسات الدورية وتنفيذها: رضا متلقي الخدمة لعام 2021 ورضا الموظفين 2021 ورضا الشركاء لعام 2021 وتحديث دليل الشركاء لعام 2021.
- إعداد اللائحة التفقدية لوحدة الرقابة الداخلية ومتابعة إنشاء نظام متكامل محوسب لإدخال البيانات وإصدار التقارير والمتابعة والتقييم وتفعيله لدى وحدة الرقابة الداخلية بالتنسيق والتشارك مع وحدة الرقابة الداخلية ومديرية تكنولوجيا المعلومات.
- عقد جلسات نقاشية من المنظمة الدولية لقانون التنمية (IDLO) عبر وسائل الاتصال المرئي التي ترتبط بتنفيذ خطة عمل مشروع الوساطة التجارية مع العديد من الجهات الشريكة مثل (مجلس الأعيان، مجلس النواب، ديوان التشريع والرأي، غرفة تجارة الأردن وغرفة صناعة الأردن، جمعية البنوك، الاتحاد الأردني لشركات التأمين، نقابة المحامين الأردنيين، جمعية رجال الأعمال، ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني).
- إعداد دليل مختصر بشأن الوساطة التجارية والممارسات الجيدة بشأنها مع الإشارة إلى الوضع القائم في الأردن.
- إعداد دراسة حول «الوصول إلى العدالة» للبحث عن العوائق الرئيسة التي تواجهها رائدات الأعمال ضمن نظام العدالة، وذلك من أجل تحديد التوصيات التي من شأنها المساهمة في زيادة وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية في الأسواق التي تعمل بشكل جيد والمجتمعات الشاملة.
- تحليل إجراءات جمع البيانات ذات الجودة ونظام المتابعة ومؤشرات الأداء لنظام المساعدة القانونية العام، وتقييم أثر الميزانية وتحليل البيانات على المساعدة القانونية، وتحليل طرق تقديم المساعدة القانونية وتحديد الجهات الفاعلة وتغطيتها في الأردن.
- عقد ثلاث دورات تدريبية بعنوان إدارة التغيير، إدارة الابتكار والنوع الاجتماعي لموظفي الوزارة والمحاكم.

المحور الثالث: تعزيز ثقة المجتمع في سيادة القانون

يشكل مبدأ سيادة القانون هاجساً وطنياً يوليه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم الدعم والرعاية، ويؤكده جلالته كأولوية للدولة الأردنية ولدى أغلبية فئات المجتمع الأردني إذ لا أحد فوق القانون.

ونقتبس من قول جلالة الملك المعظم في الورقة النقاشية السادسة ما يأتي: "إن مبدأ سيادة القانون هو خضوع الجميع، أفراداً ومؤسسات وسلطات لحكم القانون، وكما ذكرت فإن واجب كل مواطن وأهم ركيزة في عمل كل مسؤول وكل مؤسسة هو حماية وتعزيز سيادة القانون، فهو أساس الإدارة الحصيفة التي تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أساساً في نهجها، فلا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة وتمكين شبابنا المبدع وتحقيق خططنا التنموية إن لم نضمن تطوير إدارة الدولة وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وذلك بترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشفافية، هذه المبادئ السامية التي قامت من أجلها وجاءت بها نهضتنا العربية الكبرى».

وضمن الهدف الإستراتيجي لوزارة العدل في تعزيز ثقة المجتمع بسيادة القانون (مشروع التوعية والتثقيف)، إذ نفذت الوزارة – حسب الخطة السنوية لوحدة الاتصال والإعلام لعام 2021 ومن خلال التعاون مع جميع المديريات في الوزارة والشركاء وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي / الوكالة الإسبانية – عدداً من الحملات التوعوية التي هدفت جميعها إلى تعزيز الوعي وزيادته لدى الفئات المستهدفة للوصول إلى العدالة بشكل ميسر، وكانت على النحو الآتي:

- الخدمات الإلكترونية.
- المساعدة القانونية.
- بدائل الإصلاح المجتمعي.

لقد تم تصميم جميع مواد المحتوى البصري للحملات داخلياً ضمن كادر الوحدة الذي شمل تصميم جميع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي، والبريد الداخلي للوزارة، وإعداد الأخبار الصحفية، ومحتوى الرسائل النصية، وإنتاج بعض الفيديوهات حسب الخطة المعدة للحملة، والفيديوهات ومنشورات التواصل الاجتماعي على أن تُبَثّ بشكل مستمر وليس فقط خلال فترة الحملات بهدف التوعية المستمرة والوصول إلى شريحة أوسع من المواطنين ضمن الفئات المستهدفة وكانت على النحو الآتي:

- تم التعاون مع القنوات التلفزيونية المحلية لبث الفيديوهات.
- تم التعاون مع عدد من الإذاعات لإنتاج الإعلانات الإذاعية الخاصة بالحملات ونشرها، وقد وصلت إعلانات الراديو إلى ما يقارب (2) مليون مستمع لكل حملة بحسب المعلومات الواردة من الإذاعات المتعاقد معها.

وانطلاقاً من الدور الذي يلعبه الإعلام كشريك لوزارة العدل في التوعية والتعريف بالخدمات التي تقدمها فقد شملت الحملات التوعوية نشر الأخبار، المقابلات والتقارير المتعلقة بمواضيع الحملات.

وفيما يلي ما تم إنجازه في هذا الإطار:

ملخص للحملة الترويجية للمساعدة القانونية خلال الفترة (2021/10/1 – 2021/12/31)

دأبت وحدة الاتصال والإعلام في وزارة العدل في تعزيز جهود الترويج بشكل مركز في مواضيع سيادة القانون والوصول للعدالة وتحسين الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة، إذ نفذت وزارة العدل حملة ترويجية وتوعويه حول المساعدة القانونية.

نفذت الحملة الترويجية حسب الخطة السنوية لوحدة الاتصال والاعلام 2021 خلال الفترة ما بين(2021/10/1 ولغاية 2021/12/31).

وعليه، تم تصميم جميع مواد المحتوى البصري داخلياً ضمن كادر الوحدة الذي شمل تصميم جميع منشورات مواقع التواصل الاجتماعي ومنصة حكومتي بخدمتي والبريد الداخلي للوزارة وتحرير الأخبار الصحفية وإعادة نشر الفيديوهات المنتجة سابقاً على شاشة رؤيا بواقع (30) إعلاناً، وتم بث إعلان إذاعي على إذاعة وتر بواقع (40) إعلاناً بموجب عطاء طرحه قسم المشتريات تعزيزاً لمبدأ الشفافية والنزاهة.

والجدير بالذكر أن مواد الحملة (خاصة الإعلانات والفيديوهات ومنشورات التواصل الاجتماعي) صممت بحيث يمكن للوزارة إعادة استخدامها في حملة جديدة أو الاستمرار في بث موادها ونشرها خلال العام القادم، إذ تنوي وحدة الإعلام والاتصال في الوزارة وضع خطة لإعادة نشرها بشكل مستمر خلال الأعوام القادمة.

ومن المتوقع أن جميع الأنشطة التي تم وضعها خلال فترة الحملة سوف تصل لما يزيد على (2) مليون مواطن، إذ تشير المعلومات الواردة من الإذاعة المتعاقد معها أن إعلانات الراديو وصلت إلى ما يقارب (1) مليون مستمع، بالإضافة إلى الإعلان التلفزيوني الذي وصل لأكثر من مليون شخص (مع الإشارة إلى أن الأرقام الواردة من الإذاعة والتلفزيون مقدرة، وليست دقيقه 100 %) ومن المتوقع أن تبدأ نتائج الحملة بالظهور من خلال زيادة الوعي بوجود نظام للمساعدة القانونية في المستقبل القريب.

وفيما يلي جدول يبين أهم النتائج الرقمية الخاصة بمواد الحملة:

جدول رقم (4) تقرير الحملة الترويجية للمساعدة القانونية خلال الفترة (2021/10/1 – 2021/12/31)

1) المنشورات على مواقع التواصل الإجتماعي (Facebook, Instagram & Twitter)

عدد المنشورات	8	نطاق التوزيع
عدد مرات النشر	39	مواقع التواصل الاجتماعي
مستوى الوصول	100 ألف ظهور تقريباً	

2) الفيديوهات (تم إعادة استخدام الفيديوهات المنتجة سابقاً)

العدد	3	نطاق التوزيع
مرات النشر	3	على اليوتيوب ومواقع التواصل

3) إعلان الراديو

العدد	1	نطاق التوزيع
مرات النشر	40	خلال 3 أشهر على إذاعة راديو وتر

العدد	1	نطاق التوزيع
مرات النشر	30	تلفزيون رؤيا

4) الإعلان التلفزيوني

Facebook & Instagram	twitter
المنشورات 39 مرات التفاعل مع المنشور 95.114 ألفاً نسبة الزيادة في وصول المنشور % 55.7	التغريدات 39 مرات ظهور التغريدة 613 زيارات الملف الشخصي 15.972 % ألفاً الإشارات 295 متابعون جدد 4479 ألفاً

مجموع طلبات المساعدة القانونية الاختيارية لعام 2021	1541
المتوسط الشهري للطلبات	% 8.33
مجموع طلبات المساعدة القانونية الاختيارية لعام 2020	1119
نسبة زيادة في عدد الطلبات لعام 2021 مقارنة بعام 2020	% 28

➤ حق الحصول على المعلومات

ضمنت القوانين والمواثيق المحلية حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها، إذ يعزز حق الحصول على المعلومات من ثقة المجتمع بسيادة القانون.

ويُعَدّ الأردن من أوائل الدول العربية التي أصدرت قانوناً في حق الحصول على المعلومات قانون رقم (47) لسنة 2007 والتزاماً من وزارة العدل بتبني الممارسات الفضلى لإنفاذ حق الحصول على المعلومات في المؤسسات العامة يتم استقبال طلبات الحصول على المعلومة التي ترد إلى الوزارة عبر قنوات الاتصال المختلفة من خلال منسق المعلومات الذي يتولى الرد عليها وحسب الأصول، إذ توفر وزارة العدل طلب الحصول على المعلومات من خلال نموذج إلكتروني على موقع الوزارة الإلكتروني ونموذج ورقي لمن يريد، كما تقوم بالرد على جميع الطلبات التي ترد إليها وتقع ضمن اختصاصها وفي حدود المعلومات المتاحة في غضون (15) يوماً من تقديم الطلب، أمّا طلبات الإعلاميين / ذات المسار السريع فيتم الإجابة عنها خلال (3) أيام.

جدول رقم (5) عدد طلبات حق الحصول على المعلومات

عدد الطلبات خلال عام 2021	الردود عليها
173	167 إجابة 6 طلبات مرفوضة

منصة بخدمتكم

استناداً للتعليمات التنظيمية والإجرائية لمنصة بخدمتكم الصادرة بموجب أحكام نظام تطوير الخدمات الحكومية رقم (156) لسنة 2016، تقوم وزارة العدل باستقبال جميع الطلبات التي ترد عبر المنصة والتعامل معها باستثناء تلك المنظورة أمام القضاء أو النيابة العامة أو سبق أن صدر بها حكم قضائي وفق آلية تراعي حقوق مقدم الطلب المنصوص عليها في المادة (أ) من التعليمات، إذ يتم استقبال الطلبات الواردة من خلال المنصة على الصفحة الرسمية الرئيسة لبوابة الحكومة الإلكترونية www.jordan.gov.jo أو عبر تطبيق الهاتف (بخدمتكم) التي تتضمن (توجيه سؤال أو تقديم اقتراح، أو ثناء، أو شكوى أو بلاغ)، وتم استبدال الرابط الخاص بنموذج الشكاوى الإلكترونية برابط وشعار منصة بخدمتكم على جميع المواقع الإلكترونية الحكومية.

وقد تم استقبال (1414) طلباً خلال عام 2021 وتم حل جميع الطلبات الواردة وإغلاقها.

وكانت الطلبات موزعة على النحو الآتي:

جدول رقم (6) طلبات منصة بخدمتكم

التصنيفات	شكوى	اسأل الحكومة	اقتراح	ثناء
عدد الطلبات	697	612	65	40

تعزيز سبل الوصول إلى العدالة

المساعدة القانونية التي تقدمها وزارة العدل تعني: التمثيل القانوني أمام دوائر النيابة العامة والمحاكم النظامية ومحكمة الجنايات الكبرى وفقاً لأحكام التشريعات النافذة، وتقوم فكرة المساعدة القانونية في عدم حرمان المتهم من حق الدفاع بسبب فقره وعوزه.

وصدر نظام المساعدة القانونية رقم (119) لسنة 2018 بمقتضى المادة (208) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (9) لسنة 1961 وتعديلاته.

طرق منح المساعدة القانونية:

1) لـدى المدعـي العام: وهـذا ما نصت عليه المـادة (63) مكرر الفقرة الثانيـة من قانون أصول المحاكمـات الجزائية (في الجنايـات التـي يبلـغ الحد الأدنى لعقوبتها عشر سـنوات فأكثر، يتعين حضور محام مع المشـتكى عليه في كل جلسـة اسـتجواب، وإذا تعذر على المشـتكى عليه تعيين محامٍ فيتخذ المدعي العام الإجراءات اللازمة لتعيين محامٍ وفق أحكام التشريعات النافذة).

2) لدى المحـكـمة: وهذا ما نصت عليه الفقرة (1) من المادة (208) من قانون أصول المحاكمات الجزائية (-1في الجنايات التـي يعاقـب عليهـا بالإعدام أو الأشـغال المؤبدة أو الاعتقال المؤبد أو الأشـغال المؤقتة مدة عشر سـنوات فأكثر يتعين حضور محام للمتهم في كل جلسة محاكمة وإذا قام المتهم بإعلام المحكمة بانتهاء علاقته بمحاميه ويتعذر تعيين محام بديـل لصعوبـة أحوالـه المادية، فيتولى رئيس هيئة المحكمـة تعيين محامٍ له، ويدفع للمحامـي الذي عين بمقتضى هذه الفقـرة أتعابه وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية)

3) لـدى محكمـة الأحداث: وهذا مـا نصت عليه الفقرة الأولى من المادة (21) من قانون الأحداث رقم (32) لسـنة 2014 حيث جاء فيها: (على المحكمة تعيين محام للحدث في القضايا الجنائية، إن لم يكن له محامٍ أو كان غير قادر على توكيل محامٍ، وتدفع أتعابه من خزينة الدولة وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية)

4) -4 وزيـر العـدل: وهـذا ما نصـت عليه الفقره الثالثة مـن المادة (208) مـن قانون أصول المحاكمـات الجزائية حيث جاء فيها: (في الجنايات التي يعاقب عليها بالأشـغال المؤقتة مدة تقل عن عشر سـنوات يجوز للمدعي العام أو المحكمة المختصة في أي مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية إحالة طلب المتهم لوزير العدل بالتنسيق مع نقابة المحامين لتقديم المسـاعدة القانونية له أمام المحكمة إذا وجدت مسوغات لذلك).

كما تقدم طلبات المسـاعدة القانونية لوزير العدل من الجهات الرسـمية المختصة أو أي من المؤسسـات المعنية أو أي مواطن أو مقيـم في المملكة وفق ما جـاء في (الفقره 4) من ذات المادة.

ما المعايير التي تُعتمَد لغايات استحقاق المساعدة القانونية:

حسب نص المادة (3) من نظام المساعدة القانونية

أ-تعتمد المعايير التالية لغايات استحقاق المساعدة القانونية:

1) ألّا يتجاوز الدخل الإجمالي الشهري لأسرة طالب المساعدة القانونية (400) دينار.

2) ألّا يملك طالب المساعدة القانونية أي أموال غير منقولة باستثناء بيت السكن أو أموالاً منقولة باستثناء الدخل الشهري المنصوص عليه في البند (1) من هذه الفقرة.

3) أن يكون نوع الجريمة جناية.

4) ألّا تكون له أسبقية جرمية بحكم قضائي قطعي بجناية أو بجنحة.

طرق تقديم طلب المساعدة القانونية:

1) لدى ضابط ارتباط المساعدة القانونية في المحكمة.

2) مديرية المساعدة القانونية لدى وزارة العدل.

3) إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل فيما يخصّ الموقوفين.

وتم إنجاز الآتي:

- بلغ عدد طلبات المساعدة القانونية الاختيارية لعام 2021 (1541)
- بلغ عدد طلبات المساعدة القانونية الاختيارية الموافق عليها لعام 2021 (183)
- بلغ عدد طلبات المساعدة القانونية الإجبارية (1642)

جدول رقم (7) طلبات المساعدة القانونية من (2018-2021)

	الطلبات	2018	2019	2020	2021
الطلبات المساعدة الإجبارية	الطلبات الإجبارية (المقبولة).	0	989	1115	1,504
الطلبات المساعدة الاختيارية	الطلبات الواردة	0	87	1119	1541
	الطلبات الاختيارية (المقبولة)	0	4	69	138
	الطلبات الاختيارية المقبولة (ذكر)	0	3	67	133
	الطلبات الاختيارية المقبولة (أنثى)	0	1	2	5
	الطلبات المرفوضة	0	83	1050	1403
طلبات المساعدة المقبولة	مجموع طلبات المساعدة القانونية المقبولة (اختياري وإجباري)	0	993	1184	1642

الرقابة الإلكترونية (الإسوارة الإلكترونية)

الرقابة الإلكترونية نظام بديل عن التوقيف القضائي من خلال استخدام تقنيات حديثة تمكن الأمن العام من متابعة الشخص الخاضع للرقابة الإلكترونية ووضعه تحت الرقابة ضمن نطاق جغرافي محدد أو داخل حدود منزله من خلال سوار إلكتروني يتم تركيبه على القدم بحيث لا يعرقل النشاط اليومي للشخص، وتهدف الرقابة الإلكترونية إلى تخفيف العبء المالي من تكلفة نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل.

تم شراء (1500) إسوارة إلكترونية، وهي جزء من الكمية التي يُراد شراؤها في المرحلة الأولى، إذ إنّ الخطط المستقبلية والنظام المعد لهذه الغاية يستوعب لغاية (5000) إسوارة إلكترونية.

وعن الفوائد المرجوة من تطبيق الإسوارة الإلكترونية كبديل عن التوقيف القضائي أن الهدف منها هو تخفيض أعداد الموقوفين داخل مراكز الإصلاح والتأهيل وتخفيض الكلف المالية التي تتحملها الدولة، بالإضافة إلى تطوير نظام العدالة الجزائية بالأردن وتجنب اختلاط الموقوفين بالمحكومين وحفاظ الموقوفين على مصادر رزقهم.

وجاء إدخال تطبيق الإسوارة الإلكترونية على الموقوفين استجابة لتعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (32) لسنة 2017 الذي تم بموجبه تعديل المادة (114) مكرر وإدخال تطبيق الرقابة الإلكترونية كأحد بدائل التوقيف القضائي ومن المتوقع أن يتم البدء بتطبيق السوار الإلكتروني كبديل عن التوقيف القضائي في النصف الثاني من عام 2022.

المحور الرابع: المساهمة في تطوير منظومة النزاهة الوطنية

إن مبدأ سيادة القانون جاء ليحقق العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة على جميع مؤسسات الدولة وأفرادها دون استثناء خاصة ممن هم في مواقع المسؤولية، من خلال ممارسات حقيقية على أرض الواقع، ولا يمكن لأي إدارة أن تتابع مسيرتها الإصلاحية وترفع من مستوى أدائها وكفاءتها دون تبني سيادة القانون كنهج ثابت وركن أساسي للإدارة.

ولضمان سيادة القانون، لا بد من وجود آليات رقابة فعّالة متمثلة بأجهزة الحكومة الرقابية، وبالقضاء، منها:

دائرة إشهار الذمة المالية

تعد دائرة إشهار الذمة المالية من الدوائر المعنية بمكافحة الفساد، ويمثل قانونها وسيلة من وسائل الحماية لكل من يشغل منصباً عاماً رفيع المستوى، وحماية مؤسسات الدولة والمال العام في ذات الوقت، لأنه يقدم آلية لتحديد التنازع أو التعارض الحالي أو المحتمل بين المسؤوليات العامة لشاغل المنصب وبين مصالحه أو نشاطاته الخاصة، الأمر الذي يمكن شاغل المنصب وكذلك الدولة من اتخاذ سبل الحماية المناسبة في مواجهة هذا التنازع.

أنشئت الدائرة في عام 2007 وفقاً لقانون إشهار الذمة المالية رقم (54) لسنة 2006 الذي حل محلّ قانون الكسب غير

المشروع رقم (21) لسنه لسنة 2014، إلا أن التطوير والتحديث اقتضى أن تصدر الدولة تشريعات جديدة لتطوير عمل الدائرة فأصدرت أولاً قانون الكسب غير المشروع رقم (21) لسنة 2014 الذي وسع دائرة المكلفين بإشهار الذمة المالية، وشدد العقوبات على المكلفين المتخلفين عن إشهار ذمتهم المالية بعد تبليغهم قانونياً بضرورة القيام بذلك، وأصدرت ثانياً نظام عمل دائرة إشهار الذمة المالية رقم (111) لسنة 2014.

عملت على ذلك من خلال:

- إعداد التعديلات على قانون الكسب غير المشروع من خلال اللجنة المشكلة لهذه الغاية برئاسة رئيس الدائرة وبمشاركة الجهات ذات العلاقة التي تم إقرارها بموجب القانون المعدل رقم (40) لسنة 2018.
- مخاطبة الجهات ذات العلاقة لتزويد الدائرة بأسماء الأشخاص المكلفين وفقاً لأحكام قانون الكسب غير المشروع التابعين لها وأي معلومات أخرى تتعلق بهم، إذ بلغ عدد هذه الجهات قرابة (135) جهة.
- إعداد وتحديث قاعدة بيانات نظام إشهار الذمة المالية التي تتضمن أسماء المكلفين ووظائفهم وعناوينهم والمواعيد الواجب تقديم الإقرارات خلالها وتاريخ تقديمها.
- إعداد المخاطبات لجميع الجهات المشار إليها وتزويدهم بنماذج الإقرار وحسب عدد المكلفين المشمولين بأحكام القانون.
- تسلم الإقرارات وأي بيانات وإيضاحات متعلقة بها من المكلفين بتقديمها وفق المواعيد المحددة في القانون بعد وضعها في ظرف مغلق ومكتوم.
- الاحتفاظ بالإقرارات في الدائرة بالحالة التي قدمت بها، وتثبيت ذلك في سجلات الدائرة وتسليم مقدم الإقرار إشعاراً بتسلمه.
- عدد الأشخاص المكلفين بالإشهار لعام 2021 (1575) مكلفاً
- عدد المتقدمين بالإشهار لعام 2021 (2303) متقدم مع مراعاة المدد القانونية، وتاريخ المخاطبات مع الجهات ذات العلاقة.
- مشاركة عطوفة رئيس الدائرة في إعداد القانون المعدل لقانون الكسب غير المشروع رقم (25) لسنة 2021 بمشاركة الجهات ذات العلاقة والصادر بالجريدة الرسمية رقم (5746) تاريخ 23-9-2021.

إدارة قضايا الدولة

يُعَدّ الوكيل العام الممثل القانوني للحكومة ودوائرها، إذ يمثلها كمُدَّعٍ ومدعى عليه، وإن تمثيله لا يقتصر على ذلك فحسب، وإنما يمتد ليشمل جميع مؤسسات الدولة، إذ إنه يملك حق إقامة الدعاوى التي للحكومة ودوائرها وفق أحكام القانون، وله حق الدفاع عن الحكومة ودوائرها في الدعاوى المرفوعة عليها دون حاجة إلى إذن وفقاً للتشريعات النافذة.

يتولى الوكيل العام إقامة الدعاوى التي لدوائر الدولة ويساعده وكلاء موجودون بمختلف المحافظات، وذلك لغايات المرافعة والدفاع في القضايا المتعلقة بجميع الوزارات والدوائر الرسمية، وذلك بموجب نص المادة رقم (4) من قانون إدارة قضايا الدولة رقم (28) لسنة 2017 وتعديلاته، التي تنص على أنه: (يتولى الوكيل العام بالإضافة لوظيفته إقامة الدعاوى التي لدوائر الدولة على أي كان وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، ويمارس المهام والصلاحيات التالية: تمثيل دوائر الدولة فيما يرفع منها أو عليها من الدعاوى لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى هيئات التحكيم والجهات الأخرى التي يخولها القانون أو الاتفاقيات التي تعقدها المملكة الأردنية الهاشمية اختصاصاً قضائياً سواء داخل المملكة أو خارجها ولدى دوائر التنفيذ عند تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح دوائر الدولة).

مجلس إدارة قضايا الدولة

ويتألف من التالية أسماؤهم:

- رئيس المجلس: وزير العدل
- نائب الرئيس: وكيل عام إدارة قضايا الدولة
- أمين عام وزارة العدل
- أمين عام وزارة المالية
- أمين عام وزارة الأشغال العامة والإسكان
- وكيل إدارة قضايا الدولة
- أمين سر مجلس إدارة قضايا الدولة

ويختص مجلس إدارة قضايا الدولة بالصلاحيات والمهام الآتية:

1) رسم السياسة العامة للدائرة.

2) إعداد تقرير سنوي عن أعمال الدائرة وسير الدعاوى التي تتولاها الدائرة داخل المملكة أو خارجها ورفعه لمجلس الوزراء بوساطة الوزير.

3) الموافقة على المصالحات في الدعاوى قيد النظر التي لم يصدر بها قرار قطعي بعد من المحاكم المختصة بناءً على تنسيب اللجنة.

4) تعيين الوكلاء وإنهاء عملهم بناءً على تنسيب الوكيل العام والموافقة على انتدابهم وإعارتهم.

5) اتخاذ الإجراءات والأعمال كافة التي من شأنها حفظ مصالح الدائرة والجهات التي تمثلها.

6) إلغاء أو تعديل أي قرار يصدر عن اللجنة ما لم يكن قد تم تنفيذه فعلاً.

لجنة دعاوى الدولة:

- وكيل عام إدارة قضايا الدولة (رئيس اللجنة).
- وكيل إدارة قضايا الدولة (نائب رئيس اللجنة).
- وكيل إدارة قضايا الدولة (عضواً).
- مندوب من وزارة المالية (عضواً).
- مندوب من وزارة المالية (عضواً).
- مندوب من وزراة الأشغال العامة والإسكان (عضواً).
- ديوان التشريع والرأي (عضواً).

وتختص اللجنة بالصلاحيات والمهام الآتية:

1) البت في المواضيع المزمع رفع دعاوى بها التي تَبَيَّن بعد دراسة الوكيل العام لها أنها في غير صالح دوائر الدولة أو إذا وقع خلاف في الرأي بين دائرة الدولة المعنية والوكيل العام.

2) البت في إسقاط أي دعوى في أي مرحلة كانت عليها بما في ذلك مرحلتا الاستئناف والتمييز إذا كان الاستمرار في نظرها يضر بمصلحة دائرة الدولة المعنية وذلك بناءً على تنسيب الوكيل العام.

3) التنسيب إلى المجلس للموافقة على المصالحات في الدعاوى قيد النظر التي لم يصدر بها قرار قطعي بعد من المحاكم المختصة.

المحور الخامس: المساهمة في تطوير منظومة التشريعات

ساهمت مديرية الشؤون القانونية في وزارة العدل في تطويرمنظومة التشريعات التي تتعلق بقطاع العدالة، إذ شاركت بلجان مراجعة ودراسة التشريعات المدرجة أدناه:

أولاً: مشاريع القوانين الآتية:

- مشروع قانون معدل لقانون العقوبات.
- مشروع قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الجزائية.
- مشروع قانون التعاون الدولي في المسائل الجزائية (تسليم المجرمين).
- مشروع قانون المالكين والمستأجرين المعدل رقم (11) لسنة 1994.
- مشروع قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية.
- مشروع قانون معدل لقانون أصول المحاكمات المدنية.
- مشروع قانون الجرائم الإلكترونية.

ثانياً: مشاريع الأنظمة الآتية:

- مشروع نظام البعثات العلمية في وزارة العدل.
- مشروع نظام المساعدة القانونية.
- مشروع نظام إدارة وكلاء قضايا الدولة.
- مشروع نظام التنظيم الإداري لوزارة العدل.
- مشروع نظام الكاتب العدل المرخص.
- مشروع نظام بدائل العقوبات السالبة للحرية لسنة (2020-2021).
- مشروع نظام صندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.

ثالثاً: مشاريع التعليمات الآتية:

- تم نشر تعليمات أماكن الحجز على المركبات لسنة 2021 في الجريدة الرسمية.
- مشروع تعليمات المزاد الإلكتروني أمام دوائر التنفيذ.

الطعون:

جدول رقم (8) طلبات النقض بأمر خطي

الوارد	قيد الدراسة	المفصول
862	57	805

جدول رقم (9) طلبات إعادة المحاكمة

الوارد	قيد الدراسة	المفصول
180	11	169

جدول رقم (10) طلبات العفو الخاص

الوارد	قيد الدراسة	المفصول
108	43	65

جدول رقم (11) الاستشارات

الاستشارات الداخلية	الاستشارات الخارجية
262	705

المحور السادس: مأسسة علاقة وزارة العدل مع الشركاء المحليين والدوليين

تحرص وزارة العدل على بناء العلاقات وتعزيزها مع الشركاء المحليين والدوليين من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات وضمن هذا المحور تقوم الوزارة ببناء هذه العلاقات ضمن المحاور الآتية:

التعاون الدولي

تعد مديرية التعاون الدولي من المديريات المهمة والأساسية في وزارة العدل، وقد تم تأسيسها على الهيكل التنظيمي لوزارة العدل عام 2008، وتعد مديرية التعاون الدولي الجهة المعنية بتلقي طلبات المساعدة القضائية وحلقة الوصل بين المحاكم النظامية ومحاكم الدول العربية والاجنبية، وتضم الأقسام الآتية:

أولاً: قسم العلاقات الدولية: يقوم هذا القسم بمتابعة التبليغات والإنابات والمساعدات القضائية بالطرق الدبلوماسية، ومتابعة طلبات نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، ومتابعة طلبات تسليم المجرمين الفارين، بالإضافة إلى التعاون مع الجهات الشريكة لتنظيم المؤتمرات واللقاءات الرسمية.

ثانياً: قسم الاتفاقيات الدولية: صياغة الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم في المجالين: القانوني والقضائي المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل المدنية والجزائية ونقل المحكومين وتسليم المجرمين، كما يقوم القسم بالمشاركة في المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية، وضمان وملاءمتها للقوانين والأنظمة النافذة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وفتح قنوات الاتصال والتعاون مع المؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية والأجنبية الناشطة في مجالات القضاء والعدالة والنزاهة والشفافية.

ثالثاً: قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: وزارة العدل عضو في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشكلة استناداً لأحكام المادة (5) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة 2007، وأن المملكة الأردنية الهاشمية عضو في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عام 2004، وقد استلمت المملكة الأردنية رئاسة المجموعة عام 2007، ومتابعة عمل الجمعيات الخاضعة لرقابة وزارة العدل.

وتقوم مديرية التعاون الدولي من خلال قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تم استحداثه خلال عام 2020 في مديرية التعاون الدولي، بمتابعة تقييم المملكة الأردنية الهاشمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديث التقييم الوطني للمخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة، بالإضافة إلى العمل على توصيات مجموعة العمل المالي للقيام بإجراءات تتعلق بعمل وزارة العدل للمساهمة في تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة؛ لأن وزارة العدل شريك أساسي في عملية التقييم المتبادل.

كما أن وزارة العدل عضو في اللجنة الفنية المشكلة في إطار وزارة الخارجية بموجب أحكام الفقرة (ج) من المادة (37) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة 2007، وتتم متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن من خلال

قسـم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مديرية التعاون الدولي.

وقد تم خلال عام 2021 إنجاز ما يأتي:

- تعميم تعليمات تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب وتمويله وتمويل انتشـار أسـلحة الدمار الشـامل رقم (1) لسـنة 2021 الصادرة عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب أحكام المادة (41) من قانون مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2021.
- نـشر الدليل الإرشـادي الخاص بتنفيذ التعليمات عـلى الجمعيات الخاضعة لإشراف وزارة العدل، وعلى الموقع الإلكتروني لوزارة العدل على البوابة المخصصة للتعاون الدولي.
- متابعـة تقييـم تقريـر المملكـة الأردنية الهاشـمية في مجال مكافحة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهاب لمواكبـة التغيرات والتطورات.

الجمعيات:

تقـوم وزارة العـدل ومـن خلال مديرية التعاون الدولي بالإشراف على الجمعيات التابعة لوزارة العدل وفقاً (للمادة 16) من قانـون الجمعيـات وتعديلاته رقم (51) لسـنة 2008 تم نشر التعاميـم المتعلقة بالجمعيات لمكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب عـلى موقع وزارة العدل/البوابة المخصصة لمديرية التعاون الدولي.

وتـشرف وزارة العـدل بالاسـتناد إلى أحكام قانون الجمعيات على الجمعيات المسـجلة تحت إشرافهـا، وهي خمس جمعيات تشرف عليها الوزارة:

- جمعية مركز العدل للمساعدة القانونية
- جمعية نادي القضاة المتقاعدين
- جمعية الشبكة القانونية للسيدات العربيات
- جمعية الدراسات والبحوث القانونية
- جمعية المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب
- الاتفاقيات الثنائية والدولية في مجال التعاون القانوني والقضائي:
- اسـتكمال إجراءات المصادقة على مشروع قانون التصديق على البروتوكول العربي لمنع الاتجار بالبشر وبخاصة النسـاء والأطفال لسـنة 2019 وصدر قانون التصديق.

- استكمال إجراءات المصادقة على مشروع قانون التصديق على البروتوكول العربي لمنع ومكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح لسنة 2019.
- سريان مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة العدل الأردنية ووزارة العدل الكويتية للعام 2019.
- توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب الروماني في مجال التعاون القانوني والقضائي بين وزارتي العدل الأردنية والرومانية وتسليم مجرمين.
- المصادقة على معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل المدنية ومعاهدة تسليم المجرمين ونقل المحكومين الموقعة مع الجانب الأوكراني.

ومن الجدير بالذكر أنه تم نشر جميع الاتفاقيات النافذة المتعلقة بعمل مديرية التعاون الدولي على موقع وزارة العدل / البوابة المخصصة لمديرية التعاون الدولي لسهولة الاطلاع عليها.

- اللجان الفنية في إطار التعاون الدولي
- اللجنة الدائمة لدراسة الاتفاقيات الدولية.
- لجنة نقل المحكومين.
- الاستمرار في عضوية اللجان العليا المشتركة في إطار وزارة الصناعة والتجارة.
- عضوية الفريق الوطني لمتابعة تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- عضوية اللجنة الفنية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن في إطار وزارة الخارجية.
- الاستمرار بعضوية الفريق الوطني المشكل من دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه رقم (28057) تاريخ 2019/7/10 بخصوص مراجعة آلية تنفيذ الأردن لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- عضوية لجنة دراسة مسودة مشروع قانون التعاون الدولي في المسائل الجزائية.
- لجنة دراسة تسهيل حصول العاملين في الهيئات الدبلوماسية على حقوقهم العمالية في إطار المجلس القضائي.

المشاركات الخارجية

- المشاركة باجتماع الطاولة المستديرة لاطلاق مشروع برنامج تطوير انظمة مكافحة تمويل الإرهاب في الأردن بتاريخ 2021/3/15.
- المشاركة في الدورة التأسيسية حول تعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمسؤولي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون في الأردن خلال الفترة (11-2021/6/12).
- المشاركة في الجلسات التعريفية حول اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد واسترداد الأصول المرتبطة بغسل عائدات الفساد عبر تطبيق زووم خلال الأيام (2021/6/22 و2021/6/29).
- المشاركة في دورة تطوير أنظمة مكافحة تمويل الإرهاب خلال الفترة من (19-2021/9/29).
- المشاركة في الدورة التدريبية حول تنفيذ العقوبات في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن خلال الفترة (3-4 /10/ 2021).
- المشاركة في الاجتماع الثاني عشر لفريق العمل المعني بالتعاون الدولي المنبثق عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي عقد في فيينا يومي (25 و 2021/3/26) عبر تقنية الإنترنت.
- المشاركة في الاجتماع الأول لخبراء الدول الأعضاء بالمجموعات الإقليمية لغايات إنشاء شبكة تشغيلية عالمية لسلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد 2021.

حقوق الإنسان

تأكيداً للدور الحضاري والتاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية كفل الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته الضمانات الدستورية لإرساء مبادئ حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصونها وحمايتها. واستناداً لما رسخه الدستور تحتل حقوق الإنسان مكانة متقدمة في المنظومة القانونية والتشريعية في الأردن.

تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية بضرورة إعداد خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان للارتقاء بهذة الحقوق بما يعزز مكانة الأردن في رعايتها وحمايتها لها وإعمالاً لمبادئ الدستور ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن فقد تم إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان بالتشاور مع الجهات الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني

وتم تشكيل اللجنة برئاسة وزير العدل وعضوية رئيس ديوان التشريع والرأي والمفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان والمنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء مقرراً للجنة والأمين العام للجنة الوطنية لشؤون المرأه ونقيب الصحفيين وسكرتارية رئاسة الوزراء.

وتتضمن الخطة ثلاثة محاور رئيسة ينبثق عنها مجموعة من الأهداف والأنشطة ذات العلاقة بتعزيز منظومة حقوق الإنسان التي ركزت في مضامينها على محاور الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومحور الفئات الأكثر تعرضاً للانتهاك في المجتمع.

وتعد المبادئ والمفاهيم والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان من أهم الأولويات التي تعمل الوزارة على تعزيزها وضمان احترامها. ولهذه الغاية أنشأت الوزارة مديرية متخصصة بحقوق الإنسان وشؤون الاسرة بهدف ترسيخ هذه المفاهيم والمبادئ من خلال التوعية والمساهمة في تعديل التشريعات والتأكد من أن الإجراءات القانونية والقضائية المطبقة تحقق الحماية لحقوق الإنسان.

منع الاتجار بالبشر

حرص الأردن على إرساء الإطار القانوني والمؤسسي الوطني ودعم جميع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالبشر كما أكدت التشريعات النافذة حرصها على تطبيق ما التزم به الأردن من مواثيق دولية تؤكد حماية حقوق الإنسان ورعايته، وبهدف مواكبة التطورات الدولية والصور الحديثة للاتجار بالبشر، صدر قانون معدل لقانون منع الاتجار بالبشر رقم (10) لسنة 2021، الذي تضمن تعديلات أهمها توفير الحماية للمجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر، وإضافة صور للاستغلال وهي «التسول المنظم» ضمن جريمة الاتجار بالبشر ويعاقب عليها، وتشديد العقوبة على مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر، بحيث أصبحت عقوبة مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر جناية، وتوفير قضاء متخصص لقضايا الاتجار بالبشر، فقد تم إنشاء نيابة عامة وقضاء متخصص وغرف قضائية متخصصة للنظر في قضايا الاتجار بالبشر، والعمل بالتنسيق مع الضابطة العدلية المتخصصة في التعامل مع قضايا الاتجار بالبشر ، وإنشاء صندوق لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، وتوفير خدمات المأوى والرعاية والمساعدة للضحايا.

واستناداً إلى نص المادة (4) من قانون منع الاتجار بالبشر رقم (9) لسنة 2009وتعديلاته تم تشكيل اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر برئاسة معالي وزير العدل وتضم في عضويتها السادة:

- أمين عام الوزارة نائباً للرئيس.
- أمين عام وزارة الداخلية.
- أمين عام وزارة العمل.
- المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان.
- ممثل عن وزارة الخارجية.
- ممثل عن وزارة التنمية الاجتماعية.

- ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة.
- ممثل عن وزارة الصحة.
- أحد كبار ضباط الأمن العام
- أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

كما تقوم اللجنة الفنية المساندة لأعمال اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر برئاسة مدير مديرية حقوق الإنسان في وزارة العدل وعضوية ممثلين عن أعضاء اللجنة الوطنية بتنفيذ قرارات ومخرجات اللجنة الوطنية، وتنفيذ البرامج والأنشطة ضمن إستراتيجية مكافحة الاتجار بالبشر بما يعزز الجهود الوطنية لتحقيق الاستجابة الفضلى لمنع الاتجار بالبشر، ومتابعة برامج التدريب وبناء القدرات والتنسيق مع الشركاء لتوفير آليات مكافحة الاتجار بالبشر.

ولغايات تحقيق التكامل والتشاركية فيما بين الجهات الوطنية الرسمية وغير الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني أطلقت الوزارة في نيسان 2019 الإستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر للأعوام (2019-2022) التي تتضمن أربعة محاور (الوقاية والحماية والملاحقة القانونية والشراكة والتعاون الدولي) والأنشطة المنبثقة عنها.

وانطلاقاً من التزامات الأردن بالمعايير الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر وبالتعاون من المنظمات الدولية تم العمل على إنجاز عدة مشاريع، من أبرزها:

- المشاركة في بناء قدرات ضباط الأمن العام والمؤسسات الشريكة وموظفي الخطوط الامامية للتعامل مع حالات الاتجار بالبشر من خلال الورش المتعددة مع الجهات الشريكة الداعمة حول بناء قدرات مستجيبي الصفوف الأمامية.
- المشاركة في عقد ورش تدريبية لعدد من السادة القضاة والمدعين العامين لتعزيز القدرات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.
- المشاركة في ورش العمل متعددة التخصصات حول تحديد الهوية والاستجابة الأولى لضحايا الاتجار بالبشر بين اللاجئين في الأردن.
- تدريب العاملين في الصفوف الأمامية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر (وزارة التنمية، وزارة الصحة، الأمن العام) على ضحايا الاتجار بالبشر بالتعاون المؤسسات والمنظمات الشريكة.
- متابعة تنفيذ الأنشطة المنبثقة عن محاور الإستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر للأعوام (2019-2022) بالتعاون مع الشركاء في اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات العلاقة، وقد تم إعداد نموذج خاص بمتابعة الأنشطة وتقييمها.
- إعداد نظام صندوق تعويض ضحايا الاتجار بالبشر بناءً على التعديل الأخير لقانون منع الاتجار بالبشر رقم (10) لسنة 2021.

- مراجعة وتطوير آلية الإحالة الوطنية لضحايا الاتجار بالبشر والإجراءات المعيارية لإحالة ضحايا الاتجار بالبشر، وبصورة تتفق مع المعايير الدولية في توفير الاستجابة الفضلى والأدوات الفعالة لمكافحة الاتجار بالبشر.
- المشاركة -عبر الاتصال المرئي- في الدورات والمؤتمرات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر والتعاون الدولي في هذا المجال، ومنها المنتدى الحكومي لمناقشة تحديات مكافحة الاتجار بالبشر في بعنوان « التنسيق الوطني والدولي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في ظل جائحة كورونا في الشرق الأوسط».
- عقد اجتماعات وحوارات متعددة من الجهات الشريكة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر لبحث التحديات ووضع الحلول لمواجهتها.
- المشاركة في إعداد الدراسات وحلقات العمل لتعزيز آليات مكافحة الاتجار بالبشر، والرد على التقارير الدولية والإقليمية حول مكافحة الاتجار بالبشر.
- إعداد الإحصائيات الدورية حول قضايا الاتجار بالبشر.

الأحداث

تعمل وزارة العدل ضمن مشروع إيجاد قطاع قضائي صديق للأحداث على دعم الاحداث وتأمين بيئة مناسبة لهم بوجود محاكم مزودة بأمهر الكوادر البشرية، ومزودة بأحدث الأدوات العلمية والتدريبية اللازمة لتسهيل إجراءات التقاضي تحديث أجهزة شبكة الربط التلفزيوني المغلقة في محاكم الاحداث.

قامت الوزارة بما يأتي:

- إنجاز دليل استخدام التقنية الحديثة في إجراءات المحاكمة والملاحقة للأحداث مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- تنفيذ تعديلات على برنامج ميزان تتعلق بمحاكم الأحداث.
- عقد دورات تدريب مدربين (TOT) حول العدالة الإصلاحية للأحداث.
- شراء أجهزة المحاكمة عن بعد، من خلال إجراءات الربط الإلكتروني بين ثلاث محاكم وثلاث دور تربية أحداث في كل من إربد، وعمان، والزرقاء.
- عقد الدورات التدريبية في إقليمي الوسط والشمال بمعدل دورة تدريبية واحدة لكل إقليم في مجال العدالة الإصلاحية للأحداث ونشر الوعي، وفي مجال تمكين المرأة بما يضمن تكافؤ الفرص.
- المشاركة في اللجنة التوجيهية لعدالة الأحداث ووضع الخطة التنفيذية لعدالة الأحداث.

قسم متابعة مراكز الإصلاح والتأهيل

يقوم باحثون قانونيون مؤهلون بإعداد تقارير دورية ومنتظمة عن أوضاع هذه المراكز ومعالجة الملاحظات بالتنسيق مع الجهات المعنية. وذلك من خلال وحدة خاصة في وزارة العدل تعنى بهذه المراكز، كما تعمل وزارة العدل وباستمرار على دراسة القوانين الخاصة بمراكز الإصلاح والتأهيل للنهوض بمستواها.

وفي هذا الإطار تم إنجاز ما يأتي:

- إعداد دراسة حول الطاقة الاستيعابية لمراكز الإصلاح والتأهيل وزيادة أعداد النزلاء وتضمينها توصيات لتخفيض أعداد النزلاء.
- تم القيام بعدد (47) من الزيارات إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ضمن الزيارات الدورية التي يقوم بها قسم مراكز الإصلاح والتأهيل للاطلاع على أحوال النزلاء، ومتابعة مذكرات التوقيف والمحكومية والإفراج، والاطلاع على طلبات المساعدة القانونية الأوضاع الصحية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل واحتياجات النزلاء من ذوي الإعاقة وإجراءات الوقاية والتعقيم والتطعيم، وتم إعداد التقارير الخاصة بها.

➤ المرأة والطفل

عمل الأردن سواء على الصعيد التشريعي أو الممارسة العملية، على مراعاة المصلحة الفضلى للطفل وحماية حقوق المرأة ومنع الإساءة إليها بأي شكل، وذلك ضمن مراجعة العديد من التشريعات المتعلقة بالمرأة والطفل، ومواءمتها مع المعايير الدولية، كقانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة 2017، وقانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014، كذلك التعديلات التي طرأت على قانون العقوبات، إضافة إلى وضع الإستراتيجيات والخطط التي تراعي ذلك.

- واستمراراً لجهود الوزارة في هذا المجال تم إنجاز ما يأتي:
- المشاركة في إعداد مصفوفة الأولويات لتعزيز منظومة الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي للأعوام (2021-2023) بالاشتراك مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- تم عقد الدورات التدريبية في إقليمي الوسط والشمال بمعدل دورة تدريبية واحدة لكل إقليم في مجال العدالة الإصلاحية للأحداث ونشر الوعي، وفي مجال تمكين المرأة بما يضمن تكافؤ الفرص.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

نصت مواد قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (2017/20) على احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم المتأصلة وحرية اختيارهم واستقلاليتهم الفردية. وتضمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم في السياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية، كذلك الحد من العوائق المادية والحواجز السلوكية للأشخاص ذوي الإعاقة التي تشمل نقص الترتيبات التيسيرية المعقولة أو غيابها أو الأشكال الميسرة أو إمكانية الوصول.

وتطمح وزارة العدل إلى معالجة أي تقصير في قضايا المواطن الحقوقية وتحقيق الوصول إلى العدالة والشفافية والمساءلة مهما اختلفت إمكانيات الأفراد أو قدراتهم التي تأتي ضمن أولوياتها لضمان حقوق الإنسان للفئات الأقل حظاً وعلى رأسهم الأشخاص ذوو الإعاقة، وتسهيل الوصول للعدالة لدى المحاكم الأردنية.

و في هذا الإطار تواصل وزارة العدل العمل على تنفيذ العديد من النشاطات والبرامج الخاصة بتنفيذ أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وذلك لتنفيذ التزاماتها المنوطة بها فقد قامت مديرية الأبنية بتركيب لوحات إرشادية بلغة بريل في مبنى قصر عدل عمان/العبدلي ومبنى محكمة بداية أحداث عمان بالإضافة إلى إعادة تأهيل المصاعد لتتناسب مع احتياجات ذوي الإعاقة، من حيث تركيب المرايا والمقابض وخلافه، وتوفير مداخل وممرات خاصة لذوي الإعاقات الحركية وكبار السن، وذلك لتيسير حركة تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة وممارسة أنشطتهم في مبنى قصر عدل عمان /العبدلي. أما مباني محاكم البداية في المحافظات فمعظمها مهيأة، كما تم توفير موقف سيارات خاص بذوي الإعاقة، ويوجد مدخل خاص لذوي الإعاقات الحركية وكبار السن.

وتقوم الوزارة بالاطلاع على أوضاع النزلاء ذوي الاحتياجات الخاصة (ذوي الإعاقة) في مراكز الإصلاح والتأهيل ومتابعة شؤون الموظفين من ذوي الإعاقة الذين تم تعيينهم في وزارة العدل، وتفقد أحوالهم من ضابط ارتباط الوزارة مع المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة.

وفيما يخص الموقع الإلكتروني لوزارة العدل ومدى مواءمته للمبادئ التوجيهية لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى محتوى الموقع، فمن الجدير بالذكر أن الموقع الإلكتروني للوزارة يراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، من حيث تكبير خط الكتابة وتصغيره داخل الموقع، والأشخاص الذين يعانون من عمى الألوان (تباين الألوان).

العقوبات المجتمعية

بدائل العقوبات السالبة للحرية

مفهوم بدائل الإصلاح المجتمعي: هي العقوبة البديلة عن العقوبات السالبة للحرية) الحبس أو السجن (وتهدف إلى المحافظة على حقوق الإنسان، وإعادة تأهيل مرتكب الجريمة وتحقيق الإصلاح المجتمعي والتخفيف من حالات العود لارتكاب الجرائم وتجنب الآثار السلبية للعقوبات السالبة للحرية والتخفيف من الاكتظاظ في مراكز الإصلاح والتأهيل وعدم انقطاع المحكوم عليه عن عمله أو دراسته أو أسرته.

1) **الخدمة المجتمعية:** هي إلزام المحكوم عليه بالقيام بعمل غير مدفوع الأجر لخدمة المجتمع لمدة تحددها المحكمة لا تقل عن (40) ساعة ولا تزيد على (200) ساعة على أن يتم تنفيذ العمل خلال مدة لا تزيد على سنة.

2) **المراقبة المجتمعية:** هي إلزام المحكوم عليه بالخضوع لرقابة مجتمعية لمدة تحددها المحكمة لا تقل عن ستة أشهر ولاتزيد على ثلاث سنوات.

3) **المراقبة المجتمعية المشروطة بالخضوع لبرنامج تأهيل أو أكثر:** هي إلزام المحكوم عليه بالخضوع لبرنامج تأهيل تحدده المحكمة يهدف إلى تقويم سلوك المحكوم عليه وتحسينه وقد قامت وزارة العدل بإبرام مذكرات تفاهم مع المؤسسات والجهات المعتمدة لتنفيذ بدائل الإصلاح المجتمعي.

وتم إنجاز الآتي:

لتأمين أماكن لتطبيق بدائل الإصلاح المجتمعي قامت وزارة العدل بتوقيع مذكرات تفاهم مع العديد من المؤسسات التي يتوفر لديها البرامج والأماكن اللازمة لتنفيذ بدائل الإصلاح المجتمعي.

1) أنهت مديرية العقوبات المجتمعية المقترحات التشريعية المتعلقة بتعديل قانون العقوبات فيما يتعلق بالعقوبات البديلة في سبيل التوسع في تطبيق العقوبات البديلة، إذ شملت التعديلات إضافة عدد من صور العقوبات البديلة والتوسع في شروط التطبيق، وأقرّ مجلس الوزراء هذه التعديلات، وبانتظار إقراها من مجلس الأمة.

2) تم تسجيل (302) قرار حكم لدى مديرية العقوبات المجتمعية لسنة 2021 وبلغ المجموع الكلي للأحكام المسجلة بالعقوبات البديلة (719) قراراً حتى نهاية عام 2021.

3) تم تشكيل لجنة من وزارة العدل والمجلس القضائي والشركاء المعنيين لإعداد دراسة حول واقع حال العقوبات المجتمعية في الأردن وباشرت اللجنة أعمالها، وبطور إعداد التقرير النهائي.

4) في سبيل رفع كفاءة وبناء قدرات ضباط الارتباط عقدت مديرية العقوبات المجتمعية البرنامج التدريبي للعقوبات المجتمعية في أقاليم المملكة الثلاثة، إذ تم تدريب (140) ضابط ارتباط.

5) تم إعداد مسودة دليل إرشادي بهدف توحيد الإجراءات القضائية.

6) تم تنفيذ حملات توعوية وإعلامية حول العقوبات المجتمعية بالتنسيق مع وحدة الاتصال والإعلام والشركاء المعنيين.

جدول رقم (12) جدول يمثل إحصائية العقوبات المجتمعية

السنة	2018	2019	2020	2021
الوارد	7	124	286	302
المنفذ	0	55	149	375

شؤون الخبرة

بناءً على توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون التي جاء فيها إيجاد جهة تتبع لوزارة العدل تتولى شؤون الخبرة لدى المحاكم النظامية، إذ استحدثت مديرية شؤون الخبرة، وعلى أثر ذلك صدر نظام شؤون الخبرة رقم (35) لعام 2018، وصدرت تعليمات شؤون الخبرة لتنظيم عمل الخبراء وصدر قرار مجلس تتنظيم شؤون الخبرة بتحديد أنواع الخبرة للمحاكم النظامية، وإعداد سجل وجدول للخبراء لتسهيل عمل المحاكم النظامية وتعزيز مفهوم النزاهة والحيادية من خلال اعتماد خبراء مؤهلين، وعكس تلك المعلومات إلكترونياً من خلال إنشاء نظام إلكتروني خاص بالخبرة.

صدر نظام معدل رقم (92) لسنة 2019 معدل لنظام الخبرة رقم (35) لسنة 2019، ويتمثل التعديل بنص المادة (4/أ) من النظام والمتمثلة بإعطاء الصلاحية بموجب التعديل لمعالي وزير العدل باختيار أعضاء مجلس تنظيم شؤون الخبرة الغير دائمين.

وعليه تم تشكيل مجلس تنظيم شؤون الخبرة استناداً لأحكام المادة (4/أ) من النظام أعلاه التي تنص على أنه: "يشكل في الوزارة مجلس يسمى مجلس تنظيم شؤون الخبرة " برئاسة معالي الوزير لمدة ثلاث سنوات وتم اعتماد النماذج المنصوص عليها في نظام الخبرة

تم تعديل نظام الخبرة بموجب النظام المعدل رقم (22) لسنه 2020 المتضمن استيفاء بدلات للطلبات والاعتماد، وتم الموافقه على قبول ما يقارب (862) طلب خبرة بعد اعتمادهم من مجلس تنظيم شؤون الخبرة، وتم استيفاء البدلات على الطلبات لِـ (762) طلباً.

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2021

الفصل الثالث

تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني

التحول الإلكتروني

أطلقت وزارة العدل عدداً من الخدمات الإلكترونية التي تهدف إلى الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمحامين والمواطنين بالدرجة الأولى، وذلك لتسهيل تسجيل الطلبات والدعاوى والاستعلام عنهم بما يخفف العبء على موظفي المحاكم والمواطنين بتقليل الوقت اللازم لتسجيل الدعاوى وتقديم الطلبات الإجرائية ومتابعتها إلكترونياً.

الخدمات الإلكترونية على البوابة الإلكترونية لوزارة العدل

1) **خدمة تسجيل القضايا التنفيذية:** خدمة إلكترونية تتيح للمحامين من تسجيل الدعاوى التنفيذية في جميع دوائر التنفيذ ومتابعتها ومتابعة التبليغات الصادرة فيها.

2) **خدمة تقديم الطلبات الإجرائية:** خدمة إلكترونية تتيح للمحامين تقديم الطلبات الإجرائية، وتنفيذ القرارات الصادرة عن هيئات القضايا إلكترونياً

3) **خدمة تسجيل الدعاوى الحقوقية:** خدمة إلكترونية تتيح للمحامين تسجيل الدعاوى الحقوقية، ومتابعة تبليغاتها واستعراض المرفقات المرتبطة بها، وتشمل تسجيل الأنواع التالية من القضايا الحقوقية:

4) **القضايا الحقوقية الصلحية (المسار السريع)**

5) **القضايا الحقوقية الصلحية (منازعات صغيرة)**

6) **القضايا الحقوقية الصلحية (ذات المسار العادي)**

7) **قضايا بداية الحقوق**

8) **خدمات التنفيذ /لوكيل قضايا الدولة:** خدمة إلكترونية تتيح لوكلاء إدارة قضايا الدولة تسجيل الطلبات الإجرائية على الدعاوى الخاصة بهم.

9) **خدمة تسجيل طلبات تأجيل الرسوم:** خدمة إلكترونية تتيح تسجيل طلب تأجيل الرسوم في المحاكم، ودفع رسوم الطلب إلكترونياً.

10) **خدمة كف الطلب:** خدمة إلكترونية تتيح تقديم استدعاء كف الطلب في المحاكم ومتابعة الطلب في حال الموافقة او الرفض.

11) **خدمة تسجيل الدعاوى في المحكمة الإدارية:** خدمة إلكترونية تتيح للمحامين تسجيل الدعاوى في المحكمة الإدارية، ودفع رسومها إلكترونياً ومتابعتها واستعراض محاضرها والتبليغات القضائية، وقرارات الأحكام، والدعاوى المرتبطة بها.

12) **خدمة تسجيل الطلبات في المحكمة الإدارية:** خدمة إلكترونية تتيح تسجيل الطلبات في المحكمة الإدارية ودفع رسومها ومتابعتها ومتابعة تبالغيها.

13) **خدمة الكفالات العدلية:** خدمة إلكترونية تتيح لمتلقي الخدمة تسجيل طلب الكفالة العدلية إلكترونياً ودفع رسومها.

14) **خدمة تقديم طلب إخلاء سبيل بالكفالة:** خدمة إلكترونية تتيح تقديم استدعاء طلبات إخلاء السبيل بالكفالة ودفع رسومها إلكترونياً ومتابعة حالتها (موافقه، رفض).

15) **خدمة الخبراء:** خدمة إلكترونية تتيح للمرشحين تقديم طلبات اعتمادهم كخبراء في المحاكم النظامية، إذ يقوم المرشح بتقديم جميع أوراقه الثبوتية من شهادات خبرة ووثائق رسمية وتحميلها إلكترونياً، ومتابعة حالة هذه الطلبات في حال قبولها من مجلس شؤون الخبرة بعد تنسيب اللجنة الفنية، مما يرسخ مبدأ الشفافية والمساواة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المتقدمين، ومن ثم الاطلاع على القضايا وإرسال التقارير.

16) **طلب ترسيم لغايات تنفيذ الأحكام:** خدمة تتيح للمحامين تقديم طلبات ترسيم الأحكام لغايات التنفيذ، إذ يستطيع المحامي تقديم قرار الحكم الجاهز للترسيم، وبعد ذلك يتم إجابة الطلب إلكترونياً، وتعكس على النظام الإلكتروني، بحيث تصبح جاهزة للتنفيذ.

17) **خدمة دفع الإيجارت:** خدمة تتيح للمستخدم استعراض قائمة الدعاوى الخاصة (دعاوى الإيجارات به) واختيار الدعوى المستحق الدفع بها، ودفعها إلكترونياً، مما يسمح بعكس هذه الحركة المالية على النظام الإلكتروني لوزارة العدل.

18) **تسجيل قضايا رد الاعتبار:** خدمة تتيح للمحامي أو المواطن تسجيل قضايا رد الاعتبار تسجيلاً إلكترونياً ودفع الرسوم عليها.

19) **تجديد دعوى مدنية:** خدمة تتيح للمحامي تجديد الدعاوى الحقوقية ودفع الرسوم عليها دفعاً إلكترونياً.

20) **استخراج صورة مصدقة من ملف دعوى:** خدمة تتيح للمحامين أو المواطنين طلب صورة من الملفات وقرارات الأحكام مصدقة حسب الأصول، ودفع رسوم التصديق عليها.

21) **استبدال الحبس بالغرامة:** خدمة تتيح للمحامي أو المواطن تقديم استدعاء استبدال الحبس بالغرامة، ودفع قيمة الغرامة دفعاً إلكترونياً، ومعرفة قرار المحكمة (رفض، إفراج، كف طلب).

22) **خدمة تحويل المبالغ المالية (أمانات الدعاوى التنفيذية IBAN) إلكترونياً إلى البنوك:** خدمة إلكترونية تتيح لأطراف التقاضي في الدعاوى التنفيذية تحويل المبالغه المتحصلة لهم في دعاواهم إلى حساباتهم البنكية الخاصة دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة.

23) **خدمة دفع الغرامات وأمانات الدعاوى إلكترونياً:** خدمة تتيح لمتلقي الخدمة من دفع قيمة الغرامات وقيمة الشيكات في الدعاوى الجزائية، ودفع أمانات الدعوى التنفيذية دفعاً إلكترونياً والحصول على كف طلب إلكتروني.

24) **خدمة الترسيم لغايات تنفيذ الأحكام:** خدمة إلكترونية تتيح للمتلقي الخدمة من تقديم طلب ترسيم للدعاوى لغايات التنفيذ ودفع قيمتها الإلكترونيا لتصبح جاهزة للتنفيذ.

25) **خدمة تسجيل الاعتراض:** خدمة إلكترونية تتيح لمتلقي الخدمة تسجيل الاعتراض على الدعاوى ودفع الرسوم دفعاً إلكترونياً.

26) **خدمة إصدار صورة طبق الأصل من وثيقة كاتب العدل:** خدمة إلكترونية تتيح لمتلقي الخدمة تقديم طلب الحصول على وثيقة مصدقه من معاملة الكاتب العدل ودفع رسومها إلكترونيا.

27) **خدمة تسجيل الإنذار العدلي:** خدمة إلكترونية تتيح لمتلقي الخدمة تسجيل طلب إنذار عدلي ودفع الرسوم إلكترونياً.

28) **خدمة تسجيل استئناف الدعاوى الحقوقية:** خدمة إلكترونية تتيح لمتلقي الخدمة تسجيل الاستئناف على الدعاوى تسجيلاً إلكترونياً، ودفع رسومها.

29) **خدمة تسجيل إذن تمييز للدعاوى الحقوقية:** خدمة إلكترونية تتيح لمتلقي الخدمة تسجيل إذن تمييز على الدعاوى، ودفع رسومها دفعاً إلكترونياً، وتتبع حالة الطلب.

30) **خدمة تسجيل الطلبات الحقوقية:** خدمة تتيح للمحامين تقديم الطلبات الحقوقية على الدعاوى بنوعيها المرتبط بدعاوى والمستقل.

31) **خدمة الاستعلام عن المبالغ المحولة للبنوك في القضايا التنفيذية:** خدمة تتيح لمتلقي الخدمة المتابعة والاستعلام عن المبالغ التي تم تحويلها إلى البنوك دون مراجعة المحكمة.

32) **خدمة تقديم الاستدعاءات في الدعاوى الحقوقية:** خدمة تتيح للمحامين تقديم الاستدعاءات على الدعاوى تقديماً إلكترونياً.

33) **خدمة تقديم اللوائح في الدعاوى الحقوقية:** خدمة تتيح للمحامين تقديم اللوائح على الدعاوى تقديماً إلكترونياً.

34) **خدمة تسجيل المخالفات الجزائية للمؤسسات الرسمية ودفعها:** خدمة إلكترونية تتيح للمؤسسات الرسمية تسجيل المخالفات الصادرة عنها في المحاكم تسجيلاً إلكترونياً، ودفع قيم هذه المخالفات من متلقي الخدمة.

35) **خدمة تسجيل مخالفات أوامر الدفاع ودفعها إلكترونياً.**

36) **خدمة الاستعلام عن التبليغ بالنشر:** خدمة إلكترونية يستطيع من خلالها متلقي الخدمة معرفة التبليغات الصادرة المنشورة في الصحف اليومية المعتمدة.

37) **خدمة الاستعلام:** خدمة تتيح لمتلقي الخدمة الاستعلام عن الدعاوى ومعاملات الكاتب العدل الخاصة به.

38) **خدمة عدم المحكومية:** خدمة إلكترونية تتيح للمواطنين تقديم طلبات شهادات عدم المحكومية وتتبع حالة الطلب واستلام الشهادة إلكترونياً (إن كانت الغاية داخلية)، وذلك للتسهيل على المواطنين والمقيمين.

39) **خدمة تنفيذ قرارات الحجز على الأموال في البنوك:** خدمة سيتم من خلالها إجراء الحجز على الأموال المودعة في البنوك، وفك الحجز وتحويل المبالغ بناء على القرارات الصادرة عن الهيئات القضائية.

40) **خدمة كراجات الحجز:** خدمة إلكترونية تتيح للكراجات الحجز الخاصة من إدخال معلومات المركبة المحجوزة إلكترونياً، وتوثيقها في المحاكم، وتتيح لمتلقي الخدمة معرفة المركبات التي تم الحجز عليها.

41) **خدمة مواعيد الحجز:** ستساعد هذه الخدمة الفئات المستهدفة منها (المواطن والمحامي) من تنفيذ قرارات الحجز الصادرة عن دوائر التنفيذ، واعتماد موعد لغايات حجز (وضع اليد والحجز والتمكين والإخلاء وإزالة الاعتداء / بطرق العادية او بطرق الجبرية) من مأمور الحجز التابع للدائرة التنفيذ المصدرة للقرار.

42) **خدمة تسجيل طلب وكالة عامة:** خدمة إلكترونية تتيح لمتلقي الخدمة تسجيل طلب وكالة عامة ودفع رسومها إلكترونياً.

43) **خدمة تسجيل طلب وكالة خاصة:** خدمة إلكترونية تتيح لمتلقي الخدمة تسجيل طلب الوكالة الخاصة ودفع رسومها إلكترونياً.

44) **خدمة طلب النقض بأمر خطي:** خدمة إلكترونية تتيح لمتلقي الخدمة (المحامين والمواطنين) تقديم طلبات النقض الخطي، إذ ستساعد هذه الخدمة على إيجاد نظام متكامل لمتابعة طلبات أمر النقض بإذن خطي سواء من مديرية الشؤون القانونية أو متلقي الخدمة.

45) **خدمة طلب العفو الخاص:** خدمة إلكترونية تتيح لمتلقي الخدمة (المحامين والمواطنين) تقديم طلبات العفو الخاص، إذ ستساعد هذه الخدمة على إيجاد نظام متكامل لمتابعة طلبات العفو الخاص سواء من مديرية الشؤون القانونية أو متلقي الخدمة.

46) **خدمة طلب إعادة المحاكمة:** خدمة إلكترونية تتيح لمتلقي الخدمة (المحامين والمواطنين) تقديم طلبات إعادة المحاكمة، إذ ستساعد هذه الخدمة على إيجاد نظام متكامل للمتابعة طلبات العفو الخاص سواء من مديرية الشؤون القانونية أو متلقي الخدمة.

47) **خدمة الحاسبة الإلكترونية:** خدمة إلكترونية تتيح لمتلقي الخدمة احتساب رسوم الدعاوى، ورسوم تسجيل وثائق الكاتب العدل تسجيلاً إلكترونياً.

48) **خدمة التبليغ الإلكتروني واستعراض التبليغ ومرفقاته.**

49) **خدمة التصريح عن العناوين:** خدمة تتيح لمتلقي الخدمة من التصريح عن بياناته من خلال البوابة الإلكترونية لغايات التبليغ الإلكتروني.

50) **خدمة المزادات الإلكترونية**

51) **خدمات الترسيم**

المحاكمة عن بعد

يهدف مشروع المحاكمة عن بعد إلى تسريع الإجراءات القضائية من خلال تسريع إجراءات توديع النزلاء للمحاكم لسماع أقوالهم، بالإضافة إلى توفير كلف نقل النزلاء وتقليل الخطورة في نقل النزلاء المصنفين ضمن (خطير، خطير جداً) بين المحاكم الذي نفذته الوزارة بالشراكة مع المجلس القضائي ومديرية الأمن العام بعد التعديلات التشريعية التي أدخلت على قانون أصول المحاكمات الجزائية عام 2018 التي أجازت استخدام التقنيات الحديثة في إجراءات التحقيق والمحاكمة دون المساس بحق المناقشة، وقد قسم المشروع إلى ثلاث مراحل:

1) **المرحلة الأولى 2019:** طبقت في (4) محاكم بداية و (4) مراكز إصلاح وتأهيل.

2) **المرحلة الثانية 2020:** تم تفعيل الربط ما بين (12) محكمة بداية و(7) مراكز إصلاح وتأهيل بتاريخ 2020/7/1، إذ بلغت عدد جلسات المحاكمة عن بعد مع مراكز الإصلاح والتأهيل عام 2020 ما يقارب (9917) جلسة.

3) **المرحلة الثالثة 2021:** تم استكمال ربط جميع محاكم البداية وأقسام محكمة بداية عمان وعددها (18) بالإضافة إلى محكمة الجنايات الكبرى ومحكمة استئناف عمان مع جميع مراكز الإصلاح والتأهيل ليصبح المجموع النهائي للمحاكم التي تم تجهيزها (20) محكمة مع (17) مركز إصلاح وتأهيل.

يجري العمل على تفعيل النظام بستة مواقع إضافية لمحاكم الأحداث (محكمة أحداث عمان، محكمة أحداث إربد، محكمة أحداث الزرقاء) ودور الرعاية (دار رعاية أحداث عمان - دار رعاية أحداث إربد - دار رعاية أحداث الزرقاء) وسوف يتم الانتهاء منها منتصف شهر شباط عام 2022.

بلغ عدد جلسات الشهود عن بعد منذ إطلاق المشروع لغاية نهاية عام 2021 (170) جلسة.

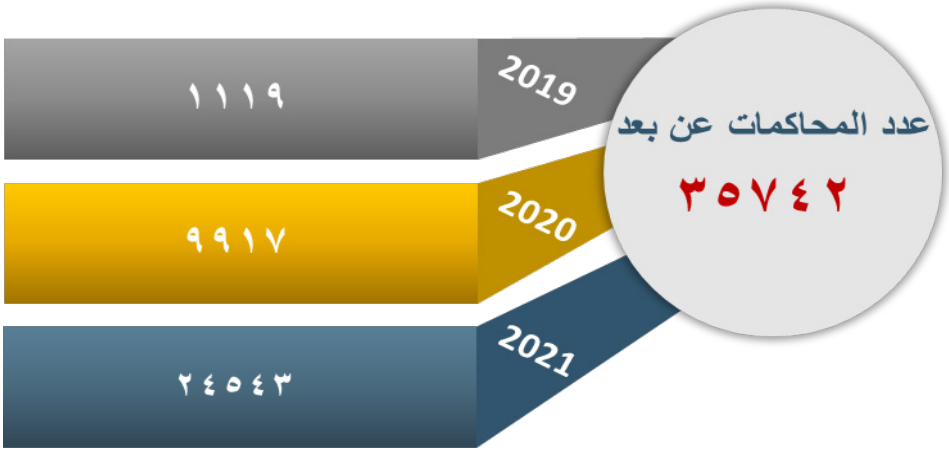

المزاد الإلكتروني

قامت وزارة العدل بحوسبة المزادات العلنية ونشر المزادات مباشرة على الموقع الخدمات الإلكتروني للوزارة، بالإضافة إلى إمكانية دفع رسوم المزايدة من خلال الموقع ومعرفة المزاودين، إذ تم تفعيل المزادات تفعيلاً إلكترونياً للمركبات بتاريخ 2019/9/3 فقد بلغ عدد المزادات الإلكترونية عام 2021 ما يقارب (6696) مزاداً.

خدمات الدفع الإلكتروني

بلغت مبالغ الدفعات الإلكترونية لكل من أمانات دوائر التنفيذ والإيجارات والإيرادات التي تمت بشكل إلكتروني خلال العام 2021 على النحو الآتي:

جدول رقم (13) الإيجارات والإيرادات التي تمت بشكل إلكتروني خلال العام 2021

السنة	2021
عدد معاملات الدفع الإلكتروني /معاملة	840406
مجموع مبالغ الدفع الإلكتروني /دينار أردني	35015750

خدمات المركز الشامل

انطلاقاً من التوجيهات الملكية السامية وتأكيد جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم ــ حفظه الله ورعاه ــ ضرورة تسهيل الإجراءات وتبسيطها، والتخفيف على المواطنين، وعلى ضوء توجه الحكومة لإنشاء مراكز خدمات شاملة ضمن مناطق مختلفة في المملكة بادرت وزارة العدل بإنشاء مركز خدمات شامل وهو مجمع للدوائر الحكومية الاكثر صلة بالعمل القضائي لغايات التيسير في الإجراءات وتقديم الخدمات للعدالة والارتقاء بها بما ينعكس إيجابيا على إجراءات التقاضي والوصول إلى عدالة ناجزة، وتعزيز استقلال القضاء وتلبية احتياجاته وتعزيز خدمات العدالة التي تقدمها وزارة العدل .

تم افتتاح الفرع الأول للشامل للخدمات الحكومية في /عمان-العبدلي بجانب قصر العدل.

واستكمالاً لنهج وزارة العدل بضرورة توفير الخدمات بيسر وسهولة تم إنشاء الشامل للخدمات الحكومية فرع الزرقاء الذي يقدم مجموعة من الخدمات المتعلقة بالعمل القضائي، وجاء إنشاؤه داخل قصر عدل الزرقاء ببداية عام 2021 لتوفير الجهد والوقت والكلفة على مراجعي المحكمة لإتمام معاملاتهم بمكان واحد وبأقصر وقت ممكن ويقدم (70) خدمة من (10)جهات رسمية كما يأتي:

- وزارة العدل
- المجلس القضائي
- وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
- إدارة ترخيص السواقين والمركبات
- إدارة التنفيذ القضائي
- إدارة المعلومات الجنائية
- دائرة الأحوال المدنية والجوازات
- دائرة الأراضي والمساحة
- دائرة مراقبة الشركات
- إدارة الإقامة والحدود

وبذات العام تم افتتاح المركز الشامل فرع الكرك الذي يقدم (65) خدمة من (10)جهات رسمية توزعت على النحو الاتي:

- وزارة العدل
- المجلس القضائي
- وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
- دائرة الأراضي والمساحة
- البريد الأردني
- إدارة الإقامة والحدود
- إدارة ترخيص السواقين والمركبات
- إدارة التنفيذ القضائي
- إدارة المعلومات الجنائية
- دائرة الأحوال المدنية والجوازات

10
جهات رسمية
70
خدمة
الشامل للخدمات الحكومية
فرع الزرقاء
وزارة العدل
MINISTRY OF JUSTICE
الجهات الرسمية المتواجدة في المركز
وزارة العدل
المجلس القضائي (القاضي)
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
دائرة الاراضي والمساحة
دائرة مراقب عام الشركات
مركز ايداع الاوراق المالية
دائرة الأحوال المدنية والجوازات
الامن العام /ادارة ترخيص السواقين والمركبات
ادارة التنفيذ القضائي الامن العام
ادارة المعلومات الجنائية الامن العام
shamel.gov.jo @mojgovjo @MOJ_Jor mojgovjo +962 6 (5008080) مركز الاتصال الوطني

10
جهات رسمية
65
خدمة
الشامل للخدمات الحكومية
فرع الكرك
وزارة العدل
MINISTRY OF JUSTICE
الجهات الرسمية المتواجدة في المركز
وزارة العدل
المجلس القضائي (القاضي)
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
دائرة الاراضي والمساحة
البريد الأردني
إدارة الإقامة والحدود
دائرة الأحوال المدنية والجوازات
الامن العام /ادارة ترخيص السواقين والمركبات
ادارة التنفيذ القضائي الامن العام
ادارة المعلومات الجنائية الامن العام
shamel.gov.jo @mojgovjo @MOJ_Jor mojgovjo +962 3 2397300

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

الكتاب السنوي 2021

الفصل الرابع

الملاحق

الرقم	اسم مجموعة البيانات	حقول مجموعة البيانات	2018	2019	2020	2021
1	طلبات النقض بأمر خطي	طلبات النقض بأمر خطي الواردة	1,082	1,000	766	862
		طلبات النقض بأمر خطي المقبولة	296	385	275	193
2	طلبات إعادة المحاكمة	طلبات إعادة المحاكمة الواردة	120	113	163	180
		طلبات إعادة المحاكمة المقبولة	15	43	46	12
3	طلب العفو الخاص	طلبات العفو الخاص الواردة	169	170	73	108
		طلبات العفو الخاص المقبولة.	2	0	2	4
4	الاستشارات القانونية	عدد الاستشارات القانونية		1,837	849	903
5	الطلبات المساعدة الإجبارية	الطلبات الإجبارية (المقبولة).	0	989	1,115	1,504
6	الطلبات المساعدة الاختيارية	الطلبات الواردة	0	87	1,119	1,541
		الطلبات الاختيارية (لمقبولة)	0	4	69	138
		الطلبات الاختيارية المقبولة (ذكر)	0	3	67	133
		الطلبات الاختيارية المقبولة (أنثى)	0	1	2	5
		الطلبات المرفوضة	0	83	1,050	1,403
7	طلبات المساعدة المقبولة	مجموع طلبات المساعدة القانونية المقبولة (اختياري وإجباري)	0	993	1,184	1,642
8	مبالغ صندوق المساعدة القانونية	المبالغ التي أودعت في الصندوق/ دينار	0	0	000 ,250	395000
9	المبالغ المصروفة من صندوق المساعدة	كلفة المساعدة القانونية المقدمة / دينار	0	104,830	114,105	149,630
10	صيانة الأبنية	قيمة المبالغ المالية المصروفة على صيانة المباني				
11	كمرات المراقبة	نسبة المحاكم التي يوجد فيها كاميرات حماية أمنية	100%	100%	100%	100%
12	أنظمة الإطفاء الذكية	المحاكم الموجود فيها أنظمة ذكية للإطفاء الذاتي للحريق	9	9	9	10

الرقم	اسم مجموعة البيانات	حقول مجموعة البيانات	2018	2019	2020	2021
13	أبنية المحاكم	عدد ابنيه المحاكم المستأجرة	38	39	39	40
		عدد أبنية المحاكم المملوكة للدولة	18	19	19	20
		عدد الأبنية الخضراء	8	9	9	9
		عدد المباني التي يتوفر فيها أنظمة خلايا الشمسية (تراكمي)	9	10	10	10
		عدد المباني التي يتوفر فيها أنظمة إنارة موفرة للطاقة (تراكمي)	4	8	10	10
14	الطاقة في الوزارة والمحاكم	نسبة التوفير في استخدام الطاقة	10%	8%	10%	10%
		نسبة الوفر المالي المتحقق	11%	11%	12%	11%
15	الاسرة والنوع الاجتماعي	الإنجازات متعلقة بالحقوق والحريات (تقارير،وورش،اجتماعات،ولجان مشتركة..)	36	31	18	38
		الإنجازات متعلقة بالاسرة والنوع الاجتماعي (تقارير،وورش،اجتماعات،ولجان مشتركة..)	17	17	12	25
16	الاتجار بالبشر	التقارير المتعلقة بالاتجار بالبشر		9	20	25
		اجتماعات اللجنة الفنية لمنع الاتجار بالبشر		5	4	5
		التدريب حول آليات الاستجابة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر		8	5	10
17	زيارات مراكز الإصلاح والتأهيل	عدد الزيارات		73	35	47
		عدد المقابلات		6	3	6
		عدد المعاملات (شكوى،تظلم،استرحام،...)		30	27	45
18	استخدام التقنيات الحديثة في محاكم الأحداث(نوعه)	عدد الأجهزة	19	19	19	19

الرقم	اسم مجموعة البيانات	حقول مجموعة البيانات	2018	2019	2020	2021
19	يتم إنشاء الحسابات والصناديق الخاصة بالوزارة ومحاكمها ومتابعة أرصدتها	عدد حوالات المحاكم	150,517	251,743	239,871	280,541
		قيمة أمانات التنفيذ لدى المحاكم /الدينار	203,142,046	227,207,987	195,187,570	211,528,464
		قيمة أمانات الإيجارات / الدينار	14,451,600	12,534,404	10,183,178	11,077,476
		قيمة أمانات المحاكم / دينار	41,856,605	30,239,648	15,326,875	
		حساب المنحة الاسبانية/ يورو	0	462,025	428197	861656
		حساب التنفيذ القضائي والمراكز الحدودية / الدينار	11,245,648	13,076,229	3,152,050	830,767
		حساب منحة اليونسف / دينار	0	0	101,634	مغلقه
		حساب تطوير البرامج الالكترونية / دينار	0	500,000	500,000	127,764·325
		حساب الأمانات مركز الوزارة / دينار	225,366	1,082,392	755,960	568,511·361
		حساب مشروع كرامة المنحة الدنماركية/ دينار	14,068	3,549	6,711	255
20	الحملات التوعوية	عدد الحملات التوعوية (نشر الثقافة القانونية)	1	1	5	1
		كلفة الحملات / دينار		10,000	27,000	8,000
21	منصة بخدمتكم	عدد الطلبات الواردة	256	1,682	1,396	1,414
		عدد الطلبات المغلقة	256	1,682	1,396	1,414
		عدد الطلبات المفتوحة	0	0	0	0
		عدد الأخبار التي نشرت على وسائل الإعلام	68	106	65	42
22	الأخبار الصحفية والرصد الصحفي	عدد المنشورات التي تم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك,تويتر, انستغرام , يوتيوب) وموقع الوزارة	129	537	1,548	2,209
23	معاملات كاتب العدل	عدد المعاملات المنجزة	282,163	298,205	215,008	293,507
24	مراكز التصديق لكاتب العدل	أعداد مراكز التصديق	8	9	9	9

الرقم	اسم مجموعة البيانات	حقول مجموعة البيانات	2018	2019	2020	2021
25	المزادات الالكترونية	مجموع المزادات الالكترونية المنتهيه	0	338	1,260	1,590
		أموال منقولة	0	308	810	1173
		أموال غير منقولة	0	29	450	417
26	الخدمات الالكترونية	عدد المحاكمات عن بعد	0	1,119	9,917	24,543
		عدد المزادات الالكترونية	0	338	1,260	1,590
		مجموع المبالغ المحولة عن طريق iban /دينار	63,214,532	184,374,118	168,812,204	221,191,650
		عدد التحويلات التي تمت عن طريق iban	62,762	239,882	235,766	280,063
		عدد شهادات عدم المحكومية	388,739	381,227	282,940	411,055
		عدد الخدمات الالكترونية	20	22	6	0
		عدد الدعاوى التنفيذية المسجلة الكترونية	27,113	25,268	34,162	68,018
		عدد الدعاوى الطلبات الإجرائية المسجلة الكترونيا	81,324	184,566	307,032	461,491
		عدد المستخدمين من السادة المحامين للبوابة الإلكترونية	2,415	1,754	1,848	12,103
		عدد المستخدمين للبوابة الالكترونية	5,902	8,129	42,131	155,226
		عدد الأوراق المؤرشفة	22,642,150	41,651,235	24,475,407	33,051,496
		عدد معاملات الدفع الإلكتروني	3,214	15,076	322,338	840,406
27	التبليغات الالكترونية	مجموع التباليغ الالكترونية	0	28,989	251,346	1,123,972
		رسالة نصية	0	25,281	231,836	1,077,895
		بريد الكتروني	0	161	700	775
		رسالة نصية وبريد الكتروني	0	3,547	18,810	45,302
28	تباليغ الشركات	مجموع تباليغ الشركات	211,945	251,672	189,002	244,042
		شركة البريد الأردني	73,466	95,177	70,505	87,016
		شركة أرامكس	138,479	156,495	118,497	157,026

الرقم	اسم مجموعة البيانات	حقول مجموعة البيانات	2018	2019	2020	2021
29	قرارات الأحكام الواردة لدى العقوبات المجتمعية	عدد قرارات الأحكام الواردة/ذكر	7	112	271	279
		عدد قرارات الأحكام الواردة/أنثى	0	12	15	23
		المجموع /ذكور وأنثى	7	124	286	302
		عدد الأحكام المنفذة	0	55	149	371
		عدد تقارير التقييم الدورية للحالات المنفذة	0	55	160	395
30	طلبات اعتماد خبير	عدد أنواع الخبرة	0	0	58	26
		عدد الطلبات المقدمة لاعتماد خبير	0	0	5,292	779
31	سجل الخبرة للخبراء المعتمدين	عدد الطلبات المعتمدة	0	0	2,066	862
		أسماء الخبراء المعتمدين	تمّ نشر الأسماء على الموقع الإلكتروني - وزارة العدل www.moj.gov.jo			
32	شهادة عدم المحكومية	شهاده عدم محكوميه /عربي		351437	262708	380914
		شهاده عدم محكوميه / انجليزي		29,788	20232	30142
33	التباليغ القضائية	عدد التباليغ من خلال الشركات		251672	189,002	244,043
		عدد التباليغ من خلال المحضرين		1,156,188	1034314	1052727
		عدد التباليغ التي تم تسجلها في محكمه (الصلح)		270017	211,998	255,435
		عدد التباليغ التي تم تسجلها في محكمه (البدايه)		36,175	50759	2117435
34	جلسات المحاكمة	جلسات المحاكمه في كل المحاكم		2,588,569	2352716	2763130
35	المذكرات المتبادلة	عدد المذكرات المتبادله مع الامن العام		1087091	611,213	676,106
36	أي فواتيركم	عدد الدفعات (أي فواتيريكم)		15,076	322338	840406
		مجموع الدفعات		3241732	35,533,724	50,840,776
37	بيان الدفعات المواطنين	عدد المواطنين الذين دفعوا في (المطار)	1,020	1,066	285	167
		عدد المواطنين الذين دفعوا في (طبربور)	8822	9423	3,007	894
		المبالغ التي دفعها المواطنين في (المطار)	1,929,937	1,843,220	422413	224249
		المبالغ التي دفعها المواطنين في (طبربور)	9315711	10975134	2,729,637	606,518

الرقم	اسم مجموعة البيانات	حقول مجموعة البيانات	2018	2019	2020	2021
38	الطلبات الاجرائيه	عدد الطلبات الاجرائيه في دوائر التنفيذ المدني		789,865	573676	776878
39	حركات الاستعلام سجل عدلي	عدد حركات الاستعلام على السجل العدلي		58250	45,878	80,968
40	الرقابه الداخليه	عدد زيارات التفتيشيه للرقابه الداخليه		281	515	699
41	التعاون الدولي	المجرم الفار		176	204	152
		معاملات المساعدة القضائية للاعوام 2019-2021		247	192	175
		التبليغات القضائية للاعوام 2019-2021		337	575	800
		مذكرات تفاهم		3	0	1
		اتفاقيات تسليم اشخاص		1	0	2
		اتفاقيات نقل محكومين		1	0	0

طلبات المساعدة القانونية

أ- الطلبات الاختيارية(المقبولة).

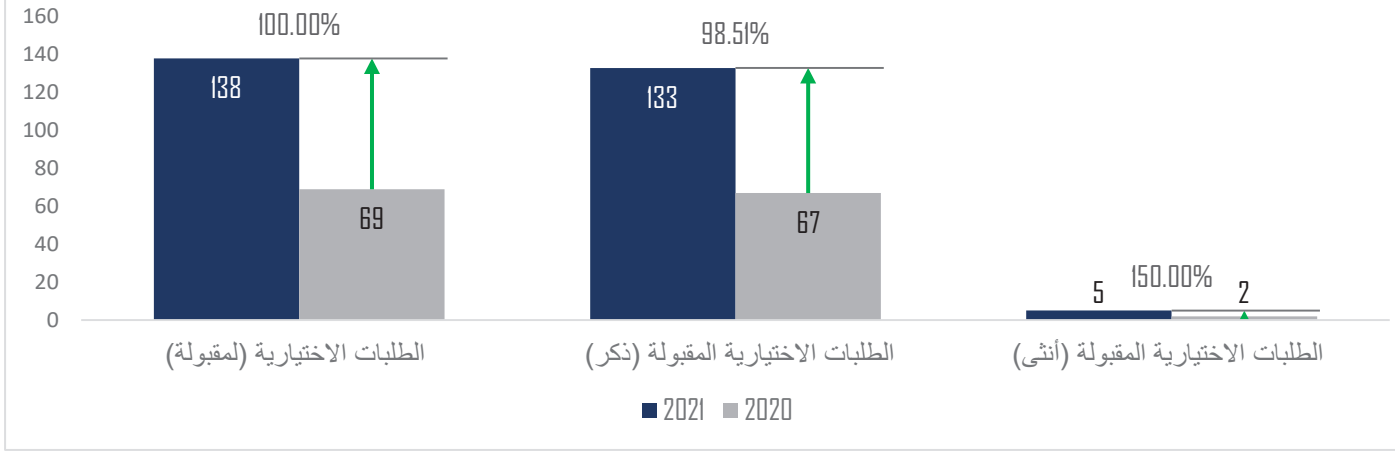

2- الطلبات الاختيارية والإجبارية

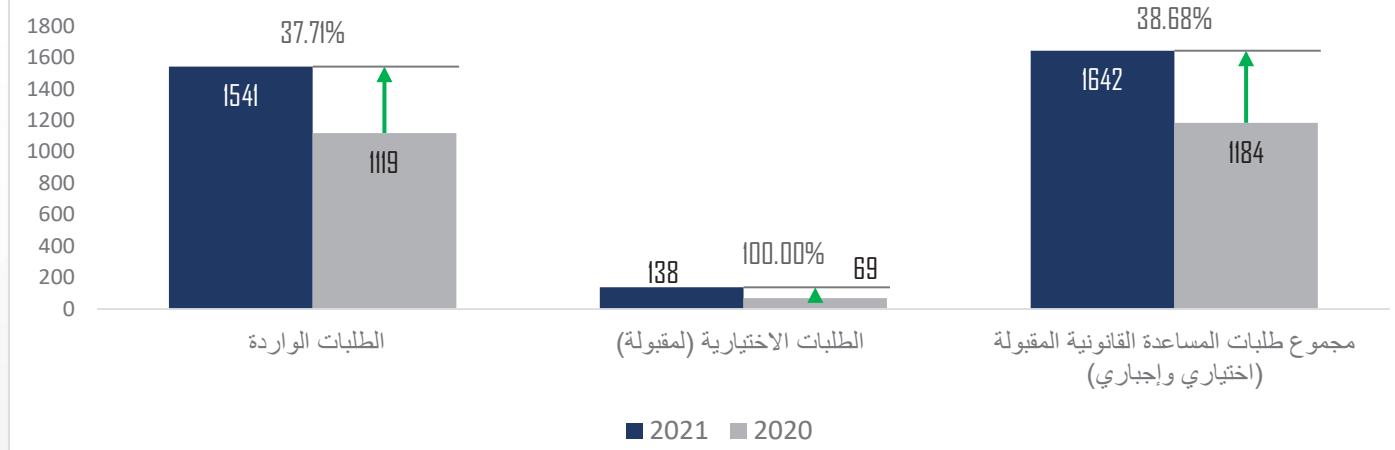

3- المبالغ المصروفة والمودعة في صندوق المساعدة القانونية

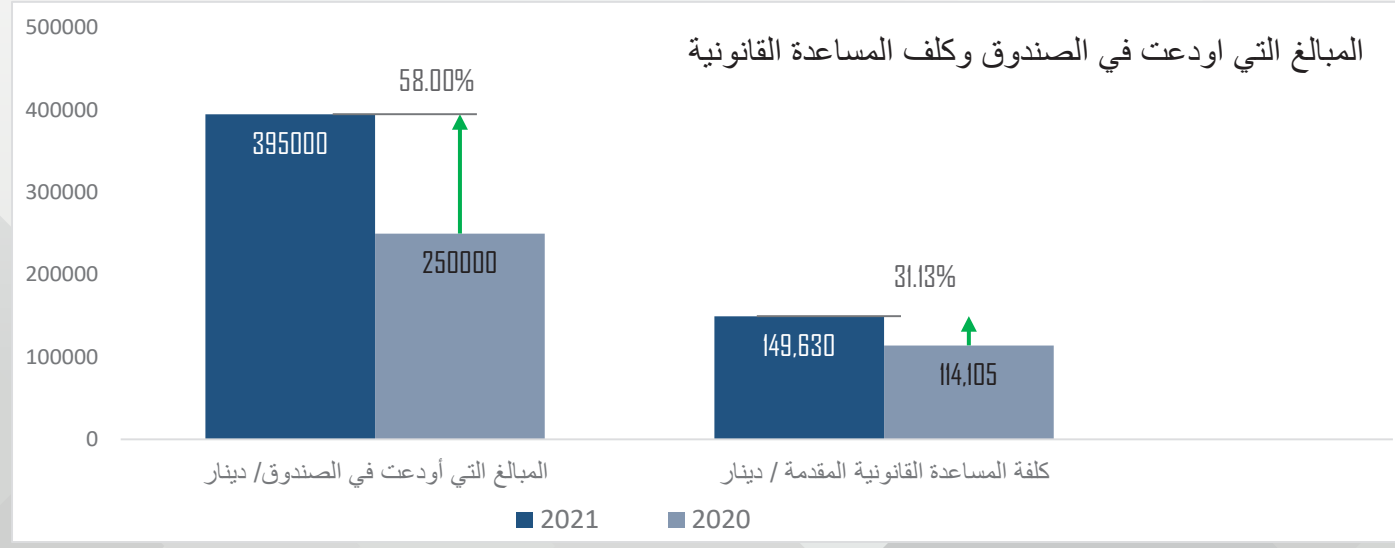

العقوبات المجتمعية

1- قرارات الأحكام الواردة والمنفذة لدى مديرية العقوبات المجتمعية للأعوام

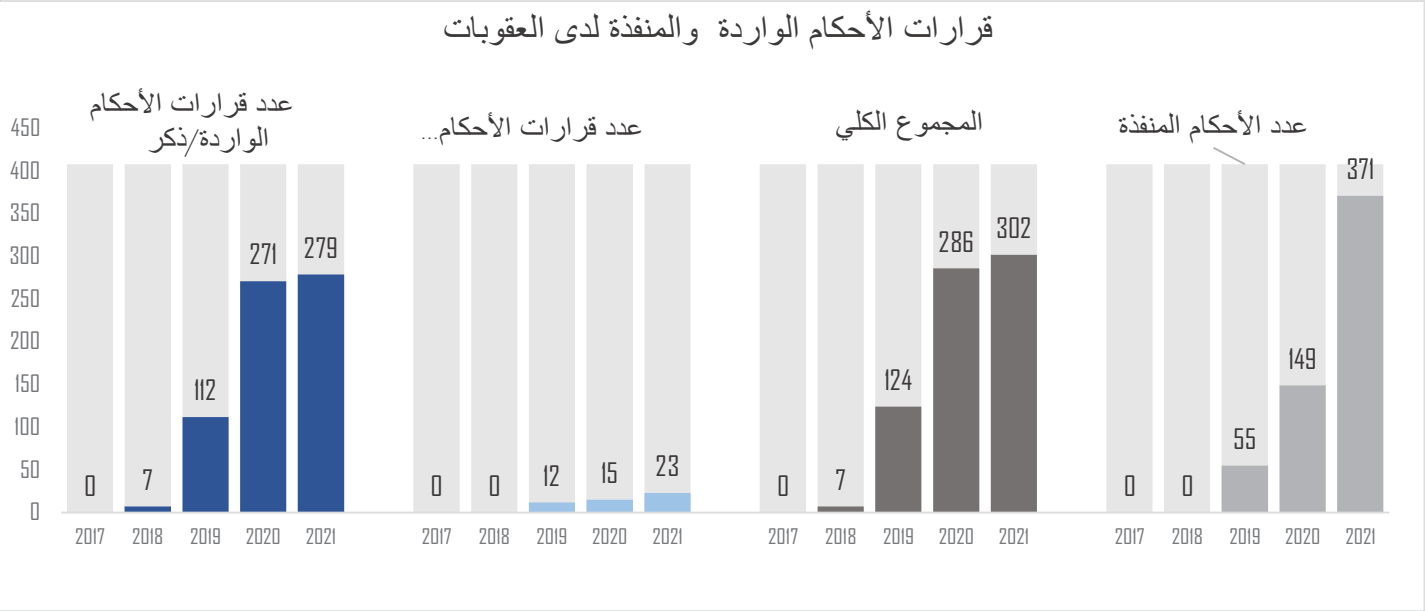

1.نسبة التغير بالأحكام المنفذة	2.نسبة التغير بالأحكام الواردة	3.نسبة التغير بالأحكام الواردة/أنثى	4.نسبة التغير بالأحكام الواردة/اذكر
149.0%	5.6%	53.3%	3.0%

الاستشارات القانونية وزيارات مراكز الإصلاح والتأهيل

1.عدد الاستشارات القانونية

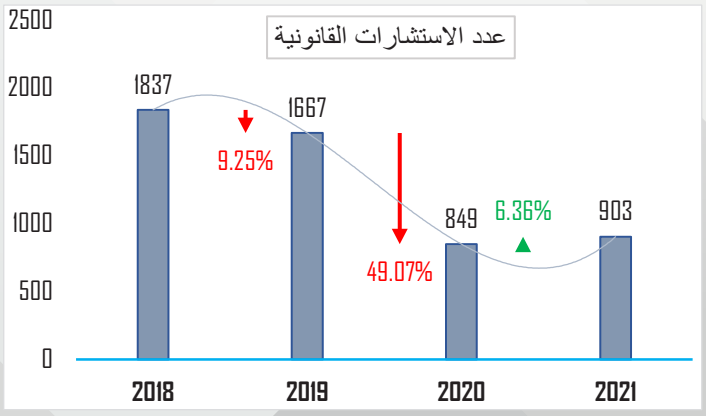

2.زيارات مراكز الإصلاح والتأهيل

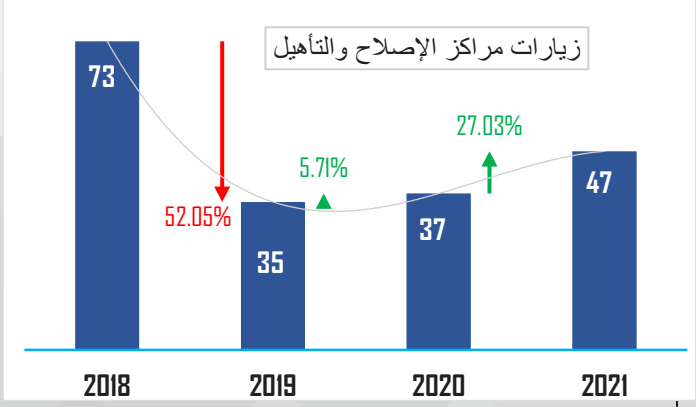

المباني الحكومية

1.المباني الحكومية والمملوكة

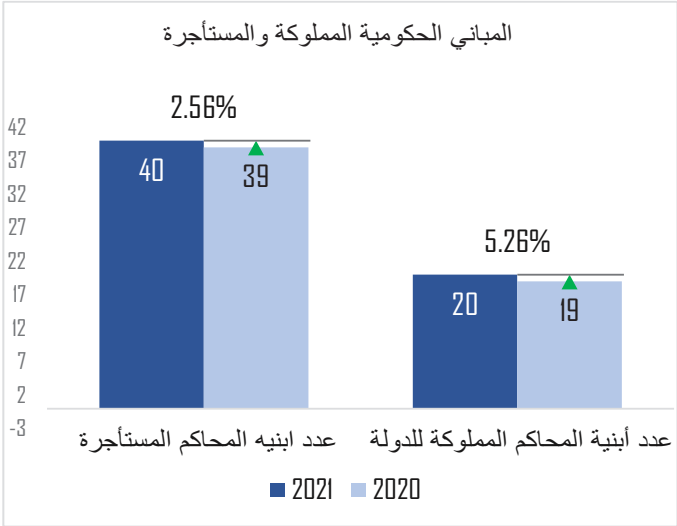

2.المباني الخضراء وأنظمة الخلايا الشمسية

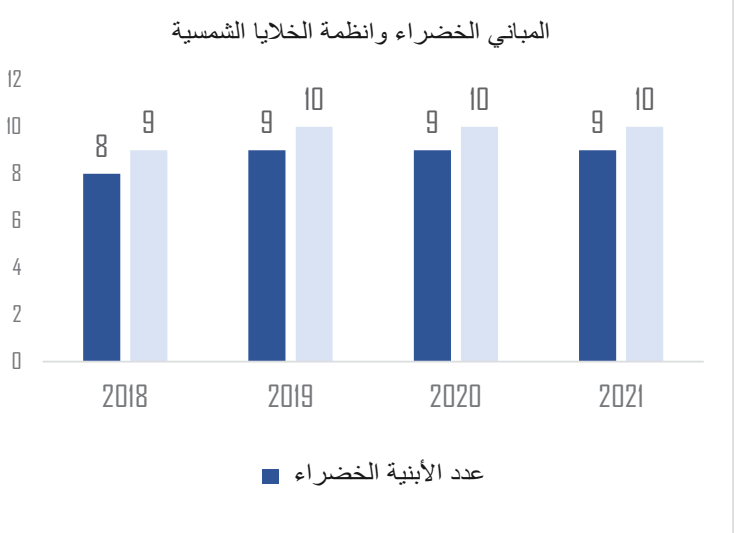

3.نسبة الوفر المالي المتحقق

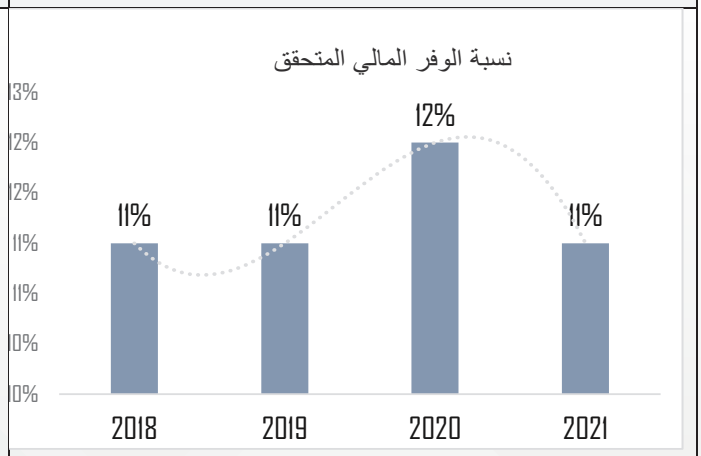

4.عدد المباني التي يتوفر فيها أنظمة إنارة موفرة للطاقة (تراكمي)

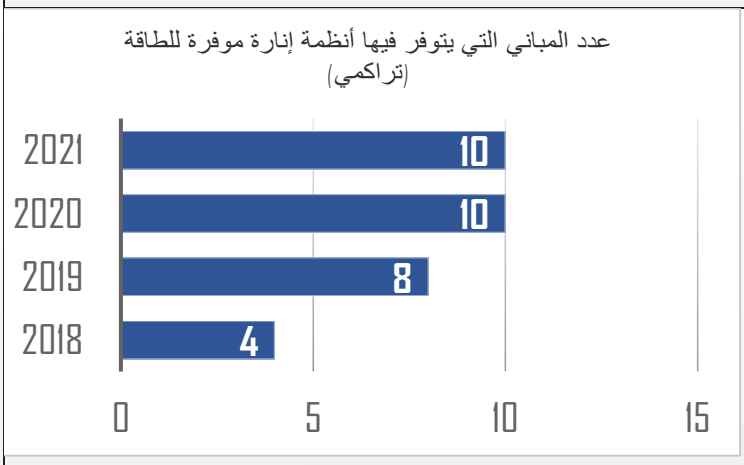

5.المباني المملوكة والمستأجرة

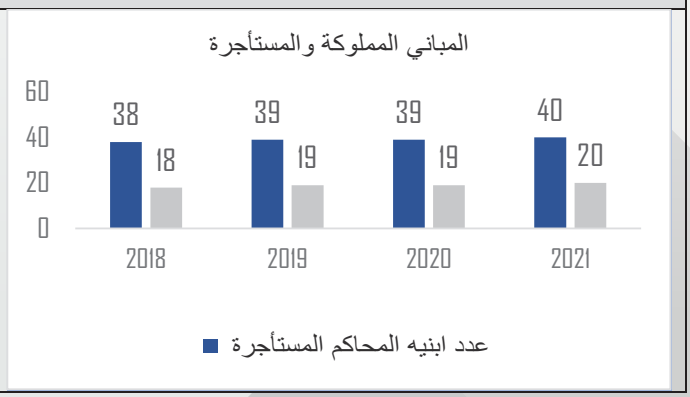

6.انظمة ذكية للإطفاء وكاميرات حماية آمنية

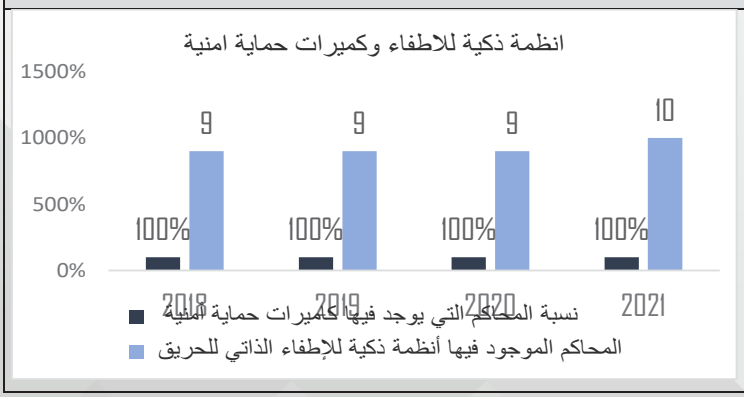

موارد بشرية

1- عدد الموظفين لعام 2021

إجمالي الموظفين 2021	جنس الموظفين 2021		نسبة الإناث 2021
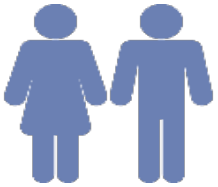			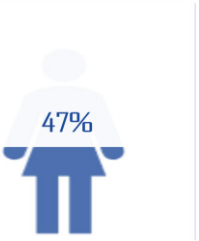
4910	2607	2303	%47

2- إجمالي عدد الموظفين خلال الفترة (2018-2021)

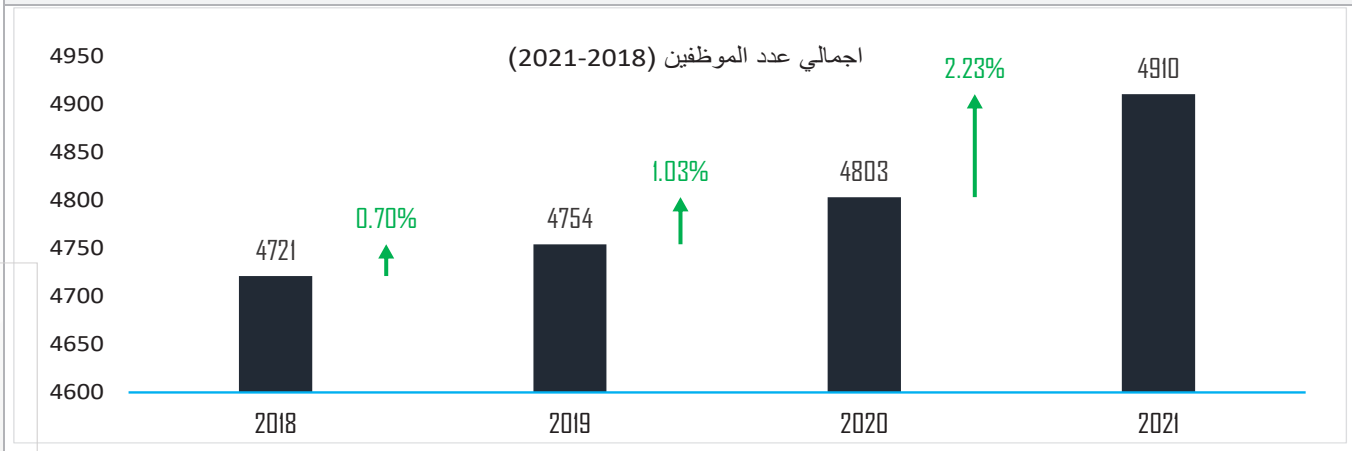

3- تعبئة احداثات وشواغر وزارة العدل للأعوام 2017-2021

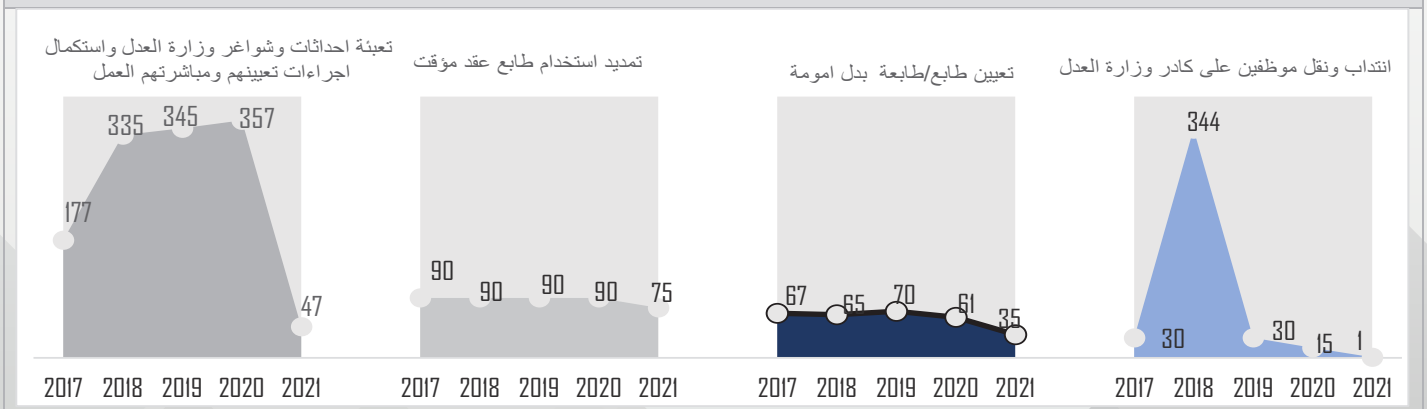

4- نسبة الإناث في الوظائف الإشرافية

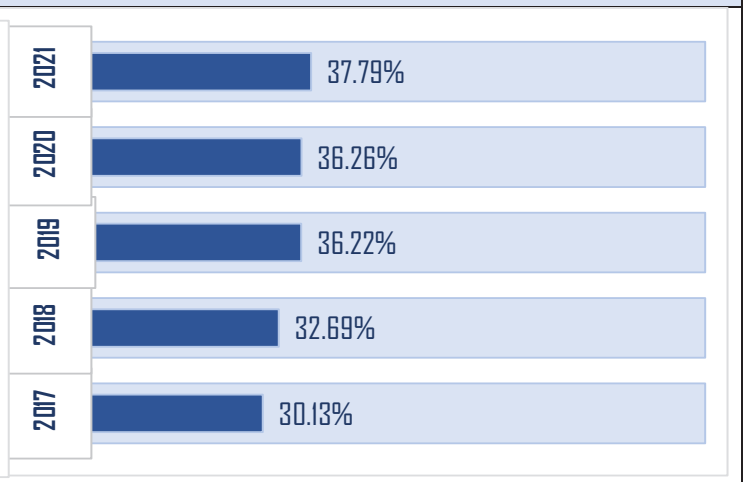

5- نسبة الإناث لإجمالي عدد الموظفين

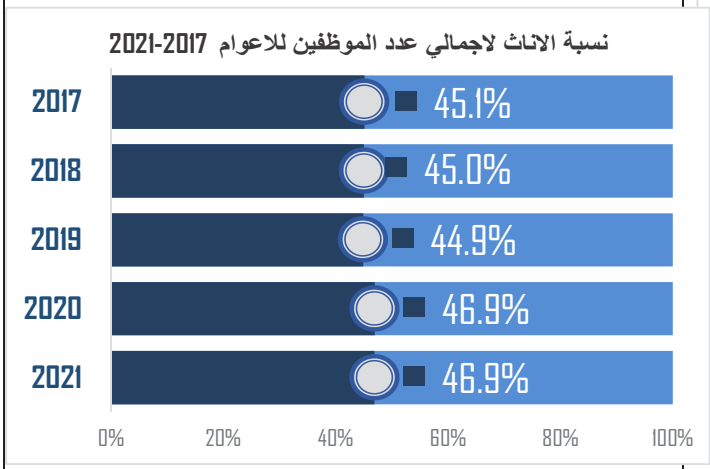

6- عدد الدورات التدريبية المنعقدة وعدد المتدربين خلال الفترة (2019-2021)

6.1-عدد الدورات التدريبية المنعقدة خلال الفترة (2019-2021) والمتوقعة 2022

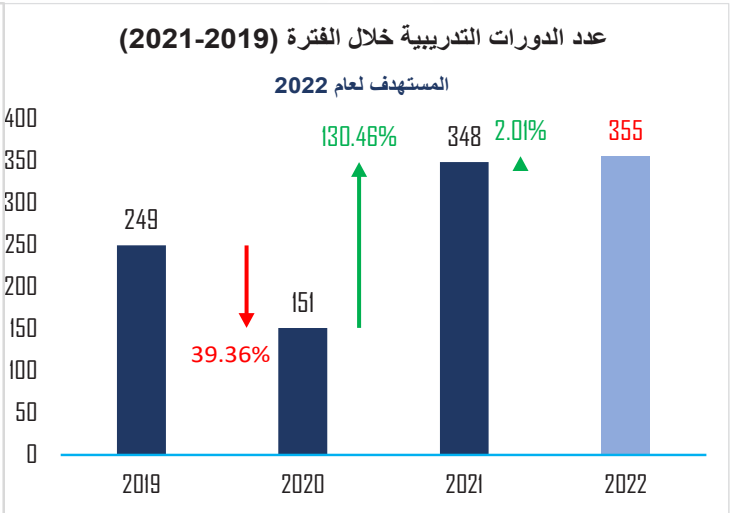

6.2-عدد المتدربين للأعوام 2019-2021

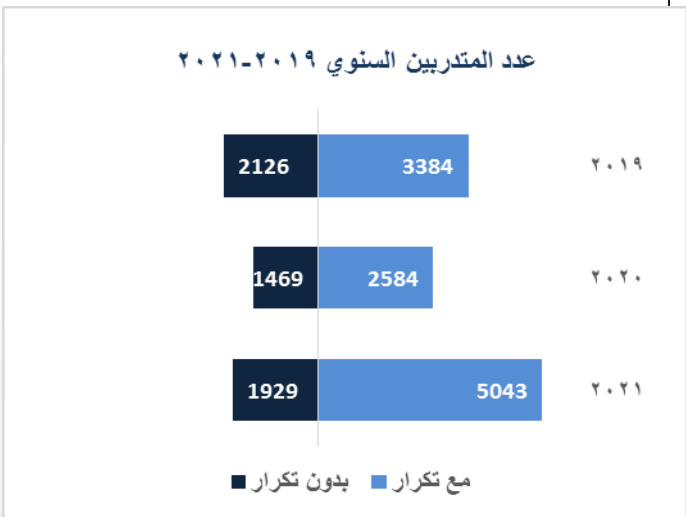

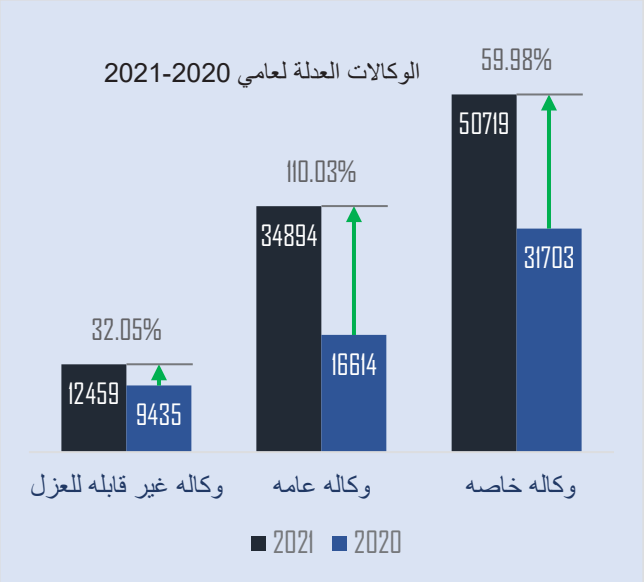
الوكالات العدلة لعامي 2020-2021
59.98%
110.03%
32.05%
50719
31703
34894
16614
12459
9435
وكاله خاصه
وكاله عامه
وكاله غير قابله للعزل
2021
2020

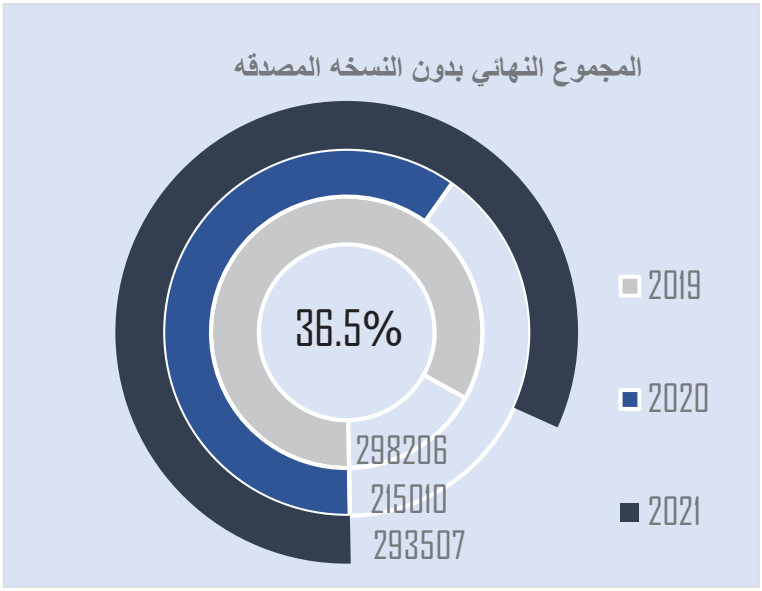
المجموع النهائي بدون النسخه المصدقه
36.5%
298206
215010
293507
2019
2020
2021

3-وثائق كاتب العدل للأعوام 2019-2021

نوع الوثيقة	2019	2020	2021
1. كفاله حسن مصنعيه	14	6	9
2. شهاده خطيه مشفوعة بالقسم		22	64
3. سند رهن	66	26	46
4. إبراء	53	27	35
5. كفاله دفتر عائله بدل تالف	36	29	21
6. حواله	76	59	55
7. عقد بيع	123	97	179
8. كفاله جواز سفر بدل تالف	180	98	260
9. عقد	682	114	76
10. ترجمه صوره طبق الأصل	531	134	184
11. كفاله دفتر عائله بدل فاقد	249	136	200
12. عقد إيجار	296	141	243
13. ترجمه نسخه اصليه	601	328	602
14. كفاله جواز سفر بدل فاقد	1511	945	2046
15. نظام شقق الإسكانية /الأبنية	2134	1482	2064
16. سند دين	2020	1601	2080
17. شرط تحكيم			2

نوع الوثيقة	2019	2020	2021
18. اتفاقيه	3954	2076	2101
19. كفاله (ابتعاث،ايفاد،دراسه ،تدريب)	7633	4310	793
20. إقرار	6705	4857	6562
21. ترجمه صوره	8627	5931	7834
22. تأشير	4298	6198	8580
23. كفاله إخلاء سبيل	12743	6261	5180
24. وكاله غير قابله للعزل	13123	9435	12459
25. تعهد	17591	14478	20146
26. وكاله عامه	29356	16614	34894
27. كفالات الابتعاث	26359	23840	35878
28. وكاله خاصه	46871	31703	50719
29. كفاله	58039	35733	42004
30. إنذار	54199	48329	58191
31. وكاله	136		
المجموع النهائي بدون النسخة المصدقة	298206	215010	293507
32. النسخة المصدقة	37811	38293	57828

مراكز الخدمات الشاملة

1- عدد المعاملات المنجزة

المراكز	عدد الجهات مقدمة الخدمة	عدد المعاملات السنوية المنجزة	
		2020	2021
3	43	451001	1686663
1. مركز شامل عمان	16	451001	1532033
2. مركز شامل الزرقاء	14	———	129079
3. مركز شامل الكرك	13	———	25551

مركز الشامل الكرك قد باشر عمله بتاريخ 2021/6/29 الى انه قد افتتاحه بتاريخ 2021/9/4

2- نسبة المعاملات المنجزة من الإجمالي لكل مركز (لعام 2021)

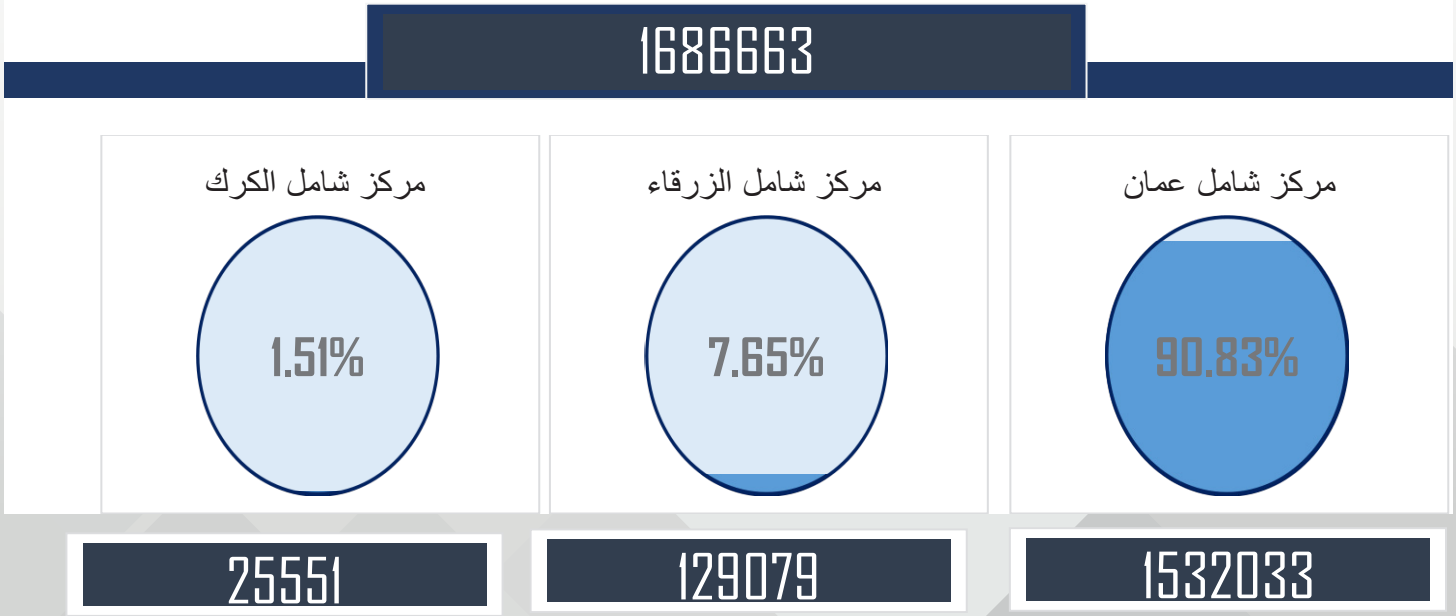

3-اسماء المراكز والمؤسسات الشريكة والمعاملات المنجزة

أسماء المراكز /المؤسسات الشريكة /عمان	2020	2021
إدارة ترخيص السواقين والمركبات	37746	73862
عدم المحكومية	19562	23240
وزارة الخارجية (تصديقات)	16136	104267
دائرة مراقب عام الشركات	3949	6299
دائرة المساحة والأراضي	12480	21350
مركز إيداع الأوراق المالية	841	0
التنفيذ القضائي	2673	5898
الصناعة والتجارة	2549	2101
المعلومات الجنائية	53667	88711
دائرة الأحوال المدنية	5287	17822
فواتيركم	5435	46637
الإقامة والحدود	2257	7845
المجلس القضائي	11	270
كاتب العدل /تصديقات	11712	26270
وزارة العدل / المحاسبة	8247	0
ترسيم	0	22965
المجموع	182552	447537

أسماء المراكز /المؤسسات الشريكة /الزرقاء	2021
فواتيركم	16601
عدم المحكومية	2601
كاتب العدل	1533
ترخيص السواقين والمركبات	12515
دائرة المساحة والأراضي	11557
دائرة مراقب عام الشركات	343
دائرة الأحوال المدنية والجوازات	10824
وزارة العدل/ كاتب العدل	1533
وزارة الخارجية	27255
المعلومات الجنائية	30550
الإقامة والحدود	1616
التنفيذ القضائي	6408
ترسيم	5155
المجلس القضائي	1
التصديقات	2120
المجموع	130612

أسماء المراكز /المؤسسات الشريكة / الكرك	2021
التنفيذ القضائي	255
الإقامة والحدود	153
المعلومات الجنائية	4888
ترخيص السواقين والمركبات	690
فواتيركم	3736
كاتب العدل	781
التصديقات	439
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	2556
دائرة الأحوال المدنية	1209
دائرة الأراضي والمساحة	242
البريد الأردني	1839
الترسيم	363
المجموع	17151

4-الشكل يبين توزيع المعاملات المنجزة للمؤسسات الشريكة لدى مركز الخدمات الشامل عمان لعام 2021

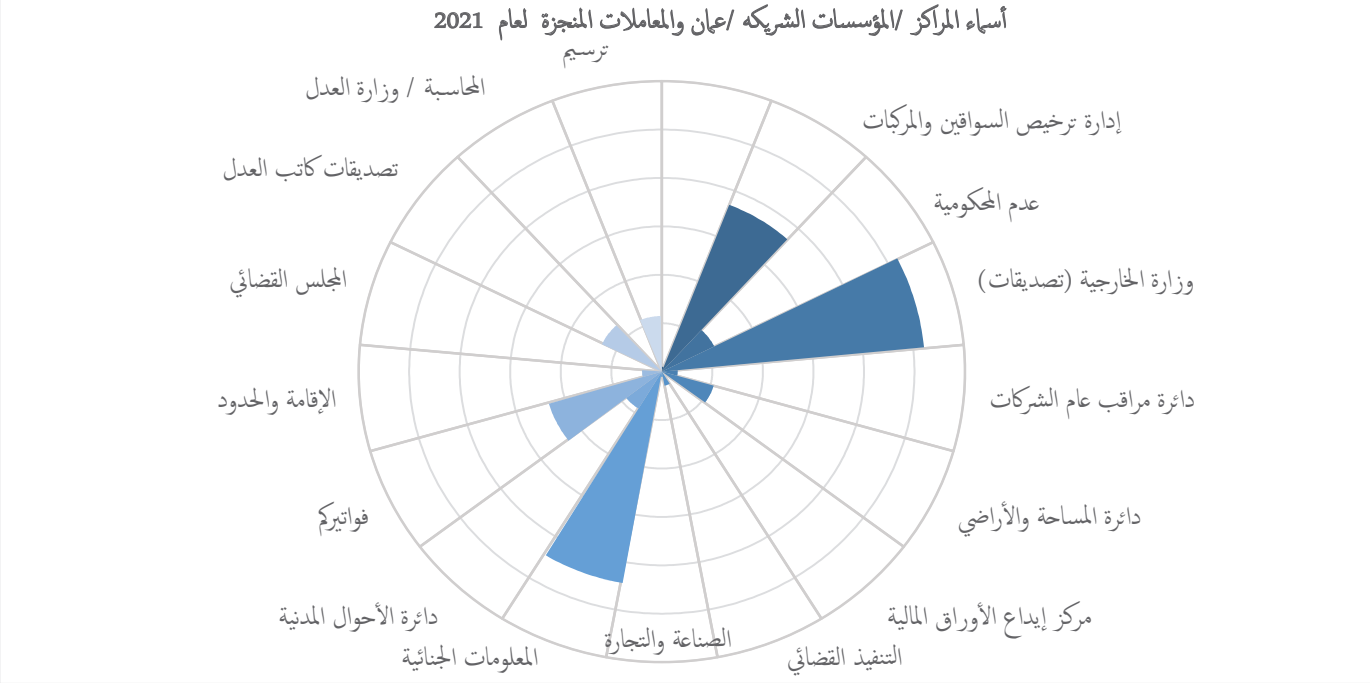

الاتصال والاعلام

1-الحملات التوعوية

	2018	2019	2020	2021	رسم بياني
	1	1	5	1	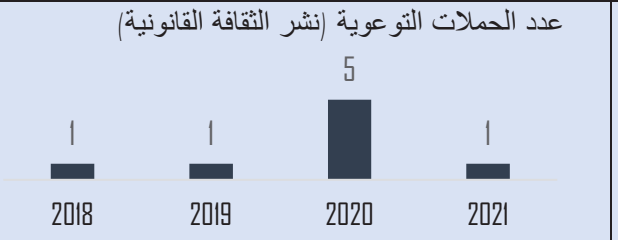
	——	10,000	27,000	8,000	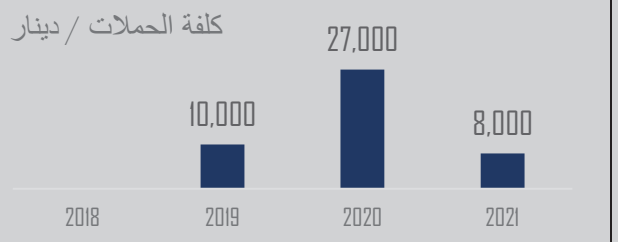

2-منصة بخدمتكم

	2018	2019	2020	2021	رسم بياني
الطلبات الواردة	25 6	1,682	1,396	1,414	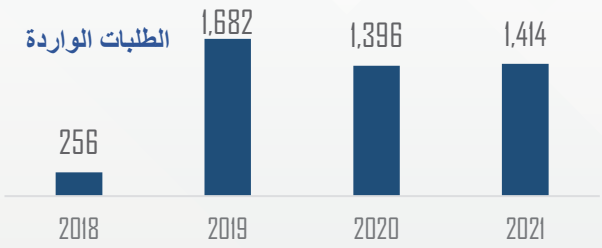
الطلبات المغلقة	256	1,682	1,396	1,414	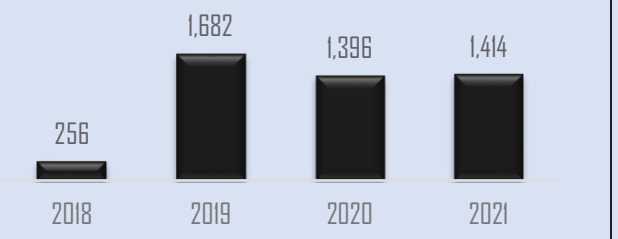
الطلبات المفتوحة	0	0	0	0	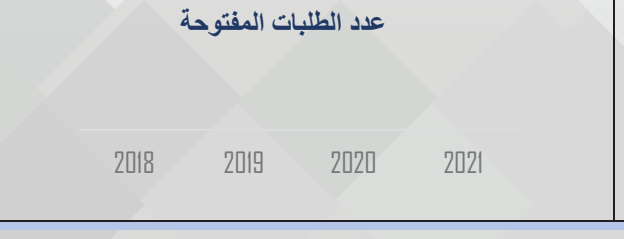

3- المنشورات التي تم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك, تويتر, انستغرام , يوتيوب) وموقع الوزارة

	2018	2019	2020	2021	رسم بياني
	129	537	1,548	2,209	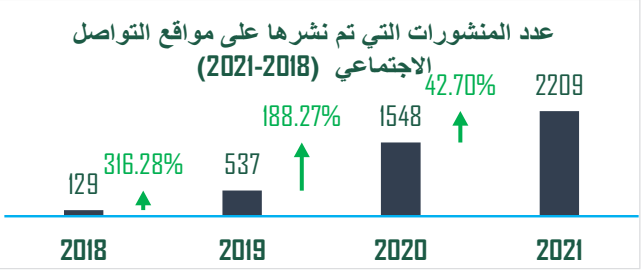

المزادات الالكترونية

1-مجموع المزادات الالكترونية المنتهية

السنة	إجمالي المزادات المنتهية	الأموال المنقولة	الأموال غير منقولة
		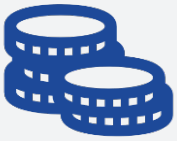	
2019	338	308	29
2020	1,260	810	450
2021	1,590	1173	417
الرسم البياني	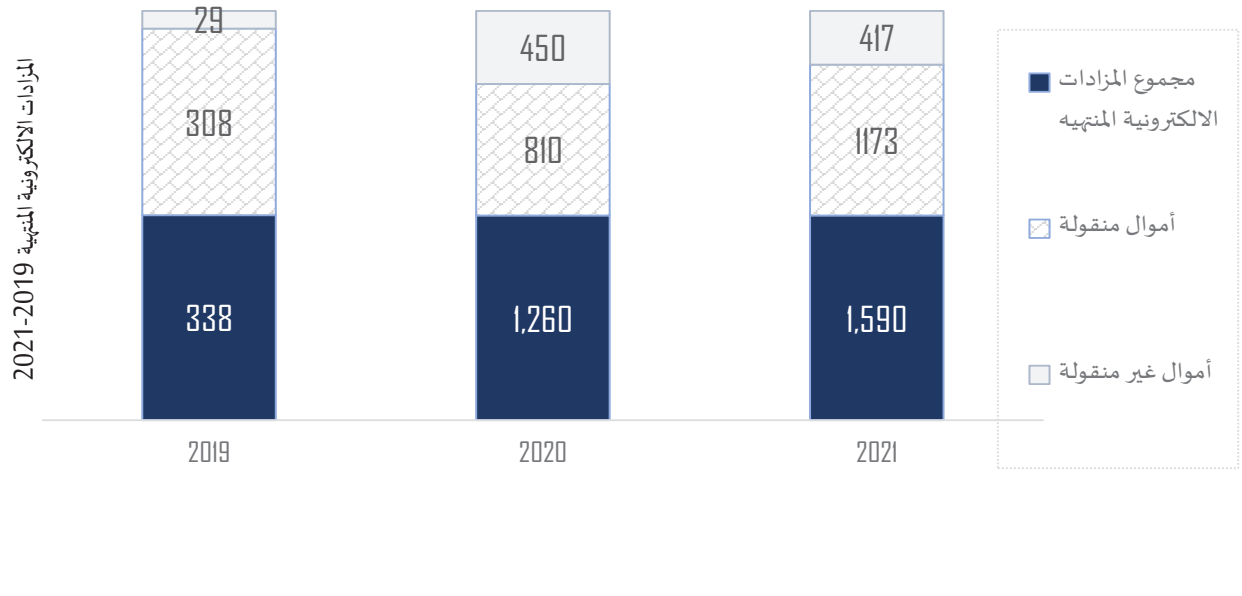		

عدد شهادات عدم المحكومية

	2019	2020	2021	رسم بياني
عدد شهادات عدم المحكومية	381,227	282,940	411,055	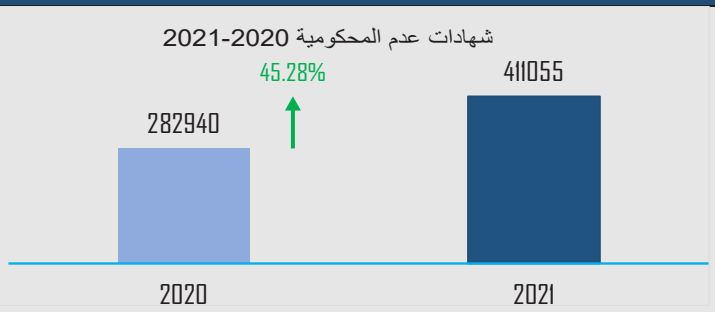
شهادة عدم محكومية /عربي	351437	262708	380914	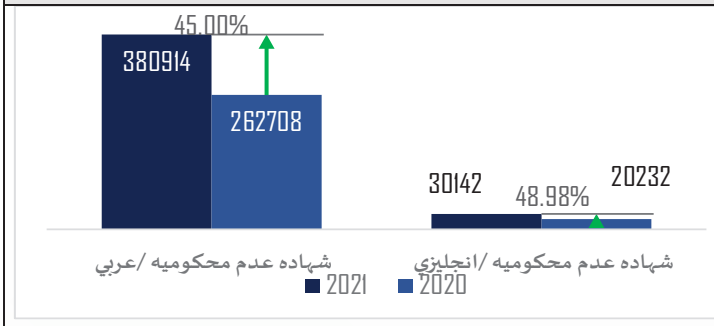
شهادة عدم محكومية /إنجليزي	29,788	20232	30142	

التبليغات القضائية

1-التبليغات الالكترونية

التبليغ	2019	2020	2021	نسبة التغير 2020 و2021
بريد الالكترونية	161	700	775	10.7% ↑
رسائل نصية	25,281	231,836	1,077,895	364.9% ↑
رسائل نصية وبريد الالكترونية	3,547	18,810	45,302	140.8% ↑
مجموع التباليغ الالكترونية	28,989	251,346	1,123,972	347.2% ↑

2-تباليغ من خلال الشركات

الجدول يبين تباليغ الشركات للأعوام 2018-2021

	2018	2019	2020	2021
مجموع تباليغ الشركات	211,945	251,672	189,002	244,042
شركة البريد الأردني	73,466	95,177	70,505	87,016
شركة أرامكس	138,479	156,495	118,497	157,026

الشكل يبين تباليغ الشركات للأعوام 2018-2021

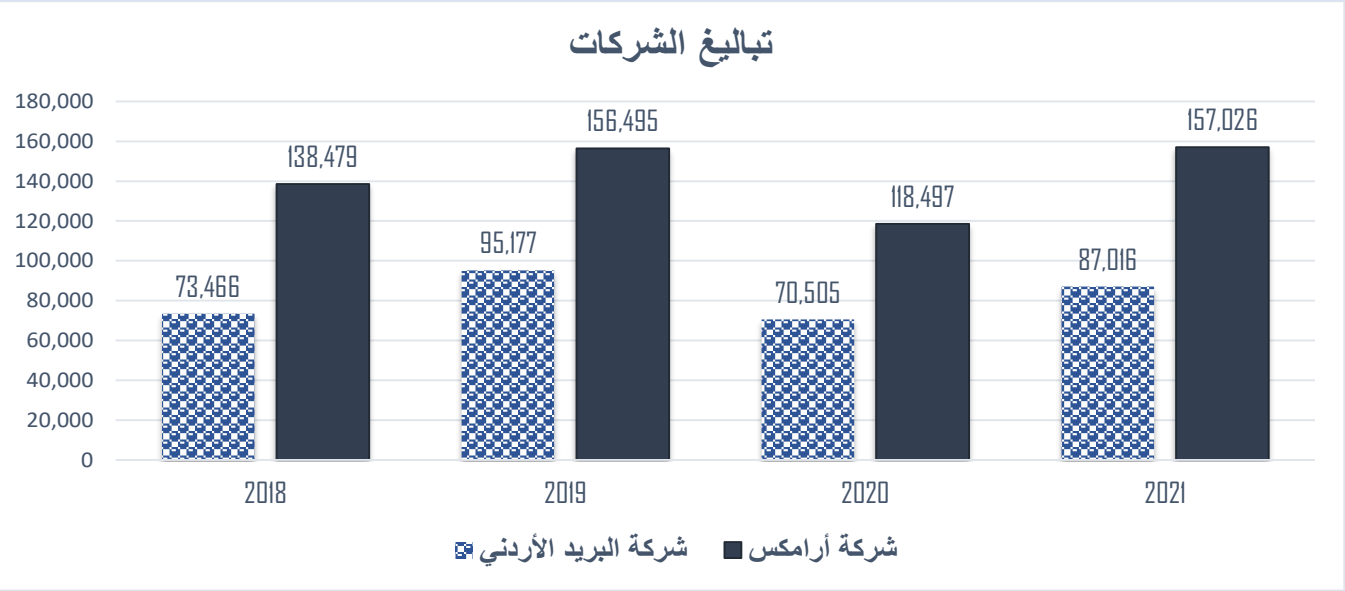

نسبة التغير بين عامي 2020 – 2021

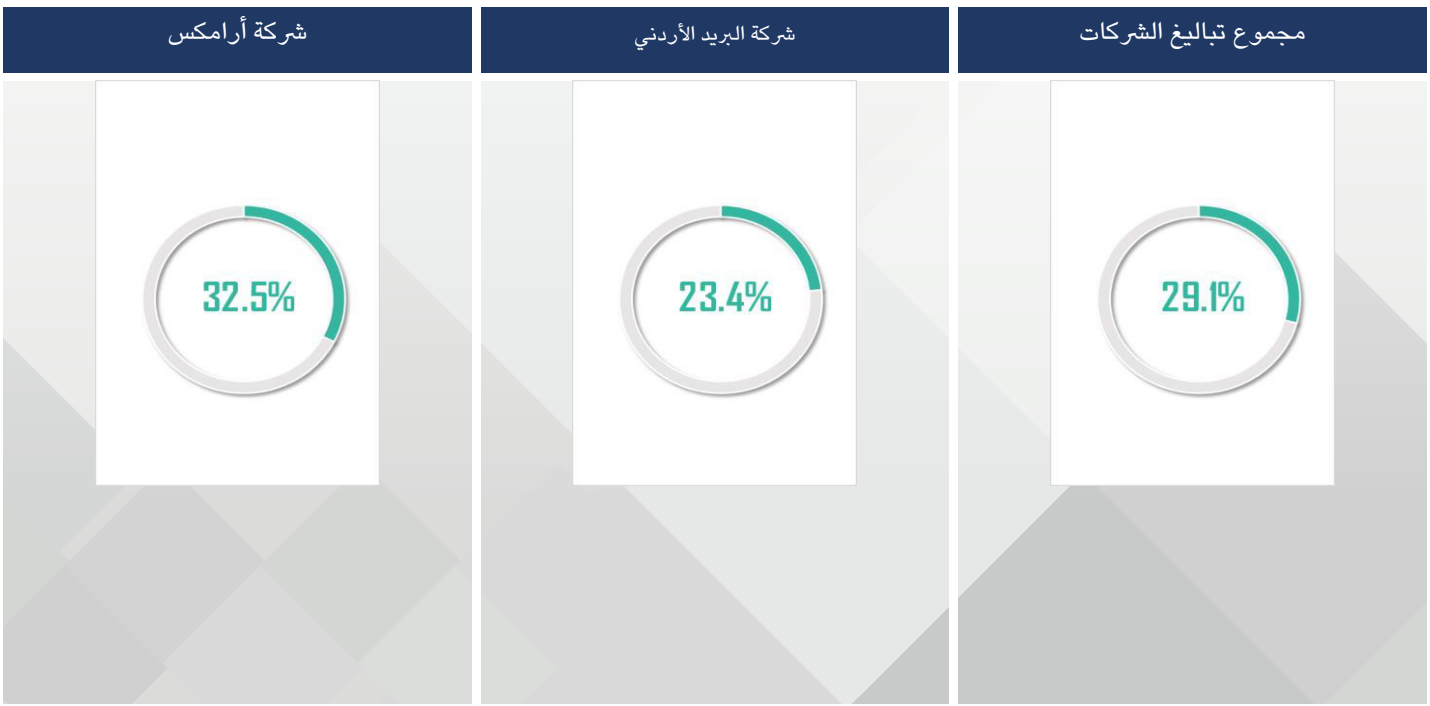

3-التبالیغ من خلال المحضرین

التبالیغ	2019	2020	2021
عدد التبالیغ من خلال الشركات	251672	189,002	244,043
عدد التبالیغ من خلال المحضرین	1,156,188	1034314	1052727
عدد التبالیغ التي تم تسجلها في محكمه (الصلح)	270017	211,998	255,435
عدد التبالیغ التي تم تسجلها في محكمه (البداية)	36,175	50759	2117435

الشكل يبين التبالیغ القضائية من خلال المحضرين للأعوام 2019-2021

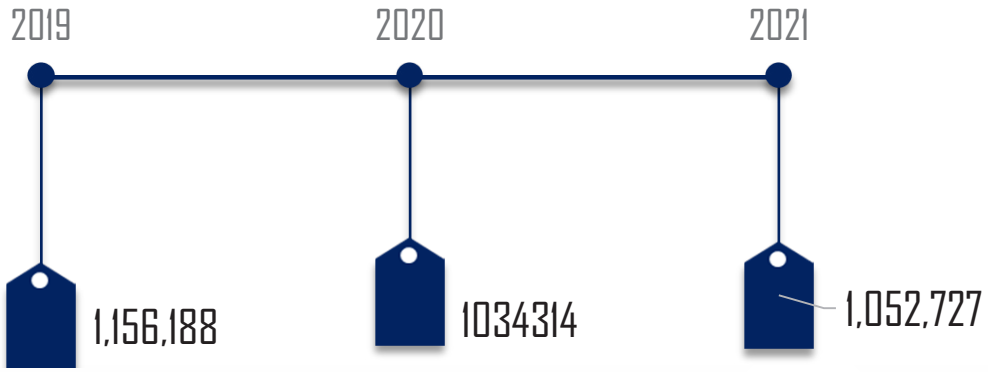

4-التبالیغ القضائية من خلال المحضرين الناجحة /غير ناجحة للأعوام 2018-2021

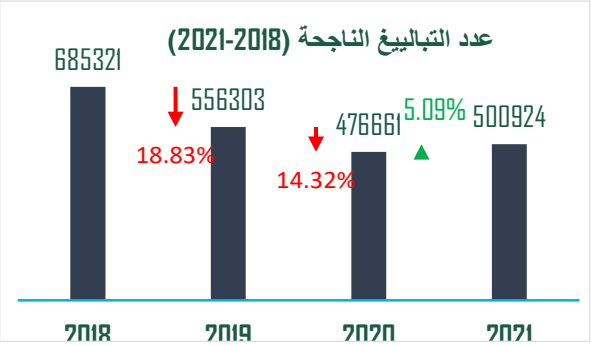

السنة	المدور السابق	الوارد	التبالیغ المبلغة		التبالیغ غير المبلغة	التبالیغ الملغاة	المدور الحالي
			التبالیغ الناجحة	التبالیغ الغير ناجحة			
2018	81124	1436202	685321	675528	8	96099	60378
2019	60378	1137261	556303	519472	139	75382	46482
2020	46482	1007865	476661	430288	1637	91099	56299
2021	56299	1023230	500924	467446	2613	61209	49950

الخدمات الالكترونية

الجدول التالي يبين الخدمات الالكترونية للأعوام 2018-2021

الخدمات الالكترونية	2018	2019	2020	2021	نسبة التغير بين 2020-2021
1. عدد المحاكمات عن بعد	0	1,119	9,917	24,543	147.5% ↑
2. مجموع المبالغ المحولة عن طريق Iban / دينار	63,214,532	184,374,118	168,812,204	221,191,650	31.0% ↑
3. عدد التحويلات التي تمت عن طريق Iban	62,762	239,882	235,766	280,063	18.8% ↑
4. عدد الخدمات الالكترونية	20	22	6	0	-100.0% ↓
5. عدد الدعاوى التنفيذية المسجلة الكترونية	27,113	25,268	34,162	68,018	99.1% ↑
6. عدد الدعاوى الطلبات الإجرائية المسجلة الكترونيا	81,324	184,566	307,032	461,491	50.3% ↑

7. عدد المستخدمين من السادة المحامين للبوابة الإلكترونية	2,415	1,754	1,848	12,103	554.9% ↑
8. عدد المستخدمين للبوابة الالكترونية	5,902	8,129	42,131	155,226	268.4% ↑
9. عدد الأوراق المؤرشفة	22,642,150	41,651,235	24,475,407	33,051,496	35.0% ↑
10. عدد معاملات الدفع الإلكتروني	3,214	15,076	322,338	840,406	160.7% ↑

رسم يبين الخدمات الالكترونية للأعوام 2018-2021

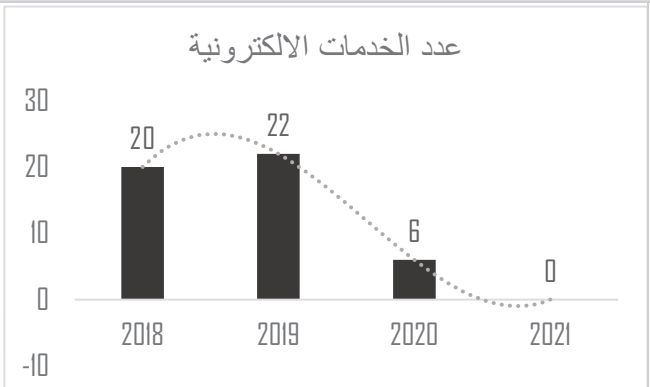

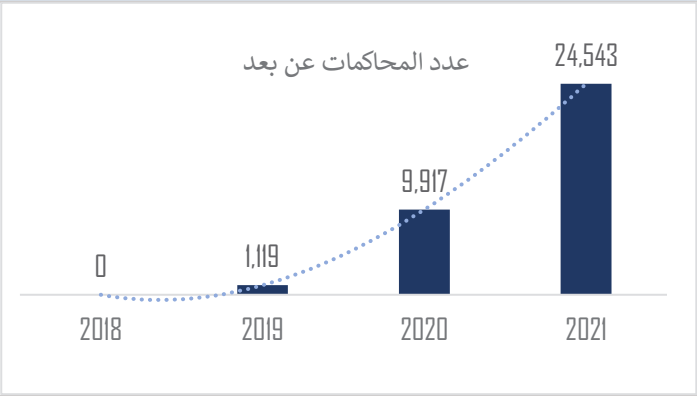

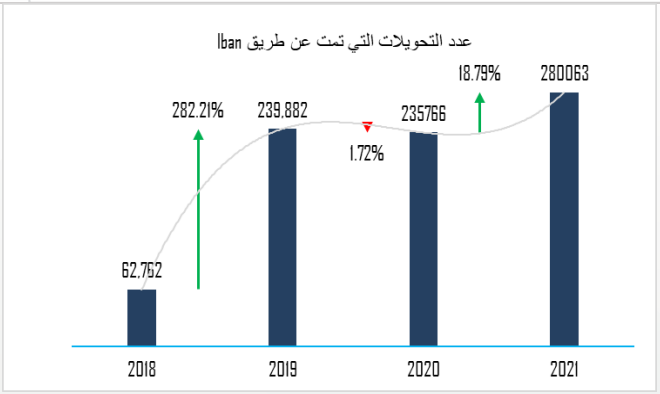

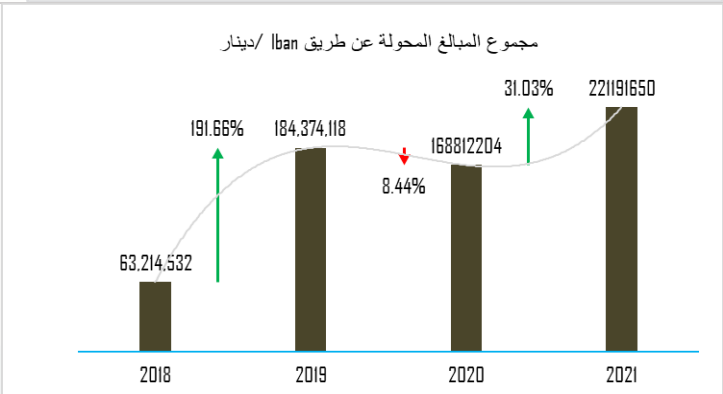

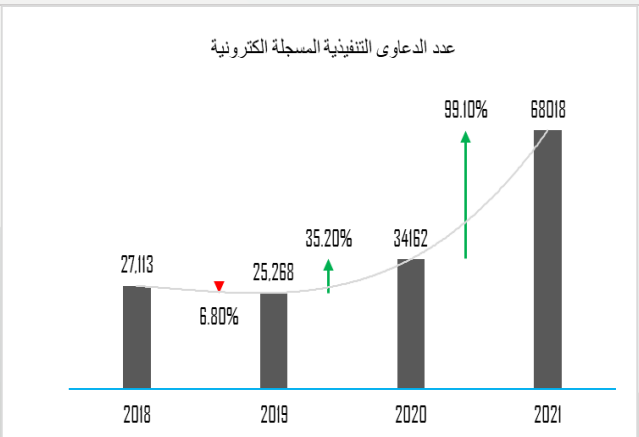

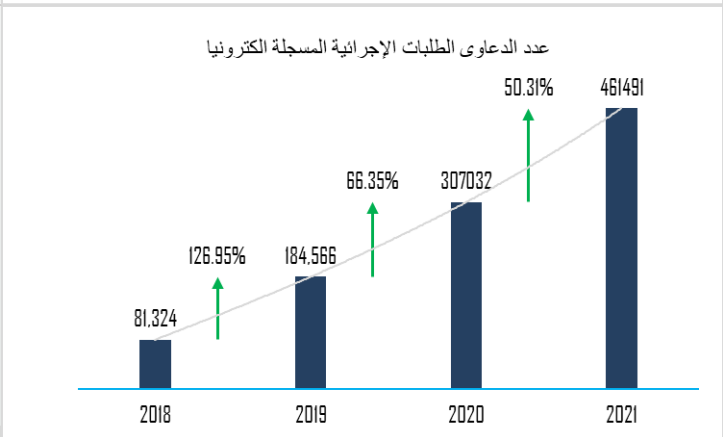

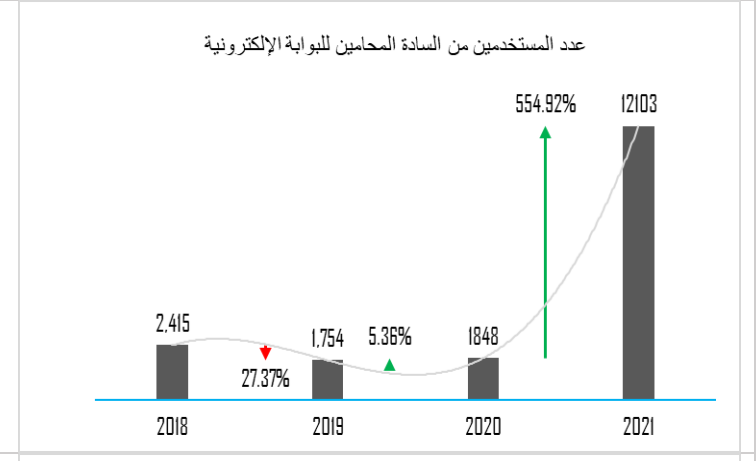

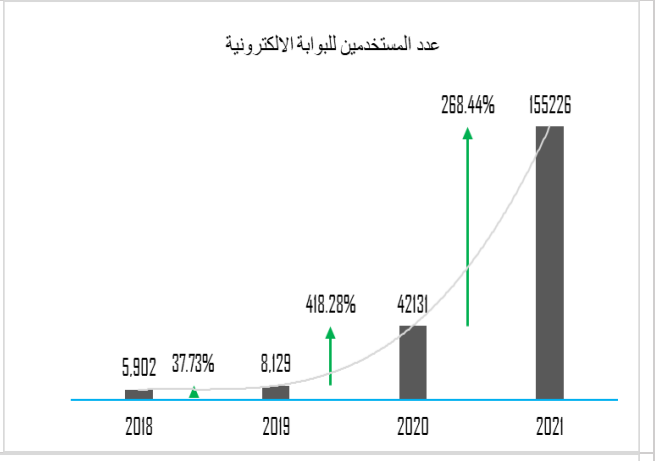

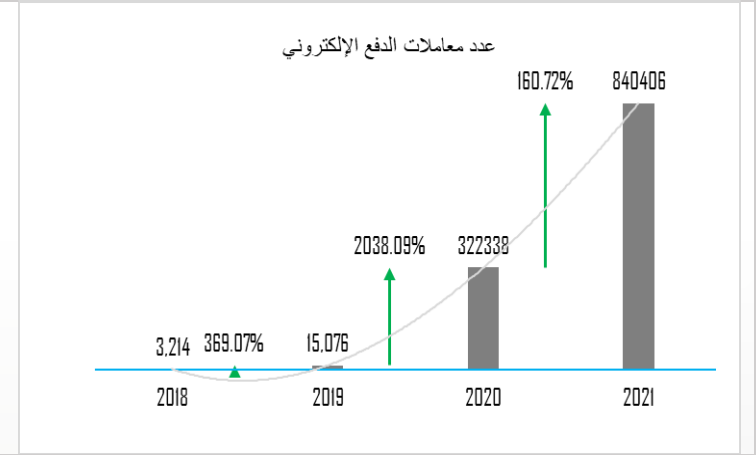

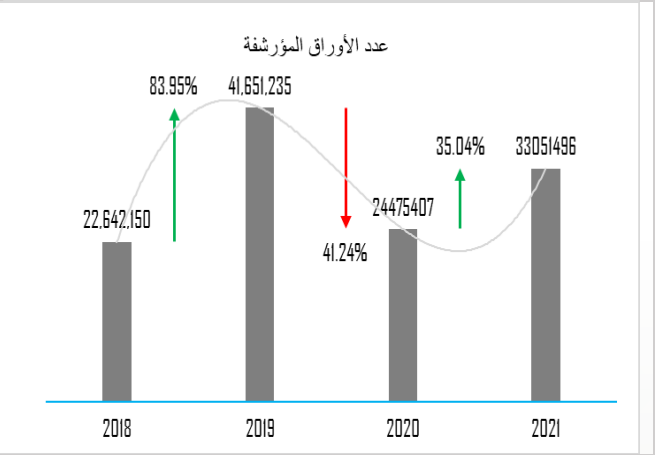

بيان الدفعات المالية

1- أي فواتيركم

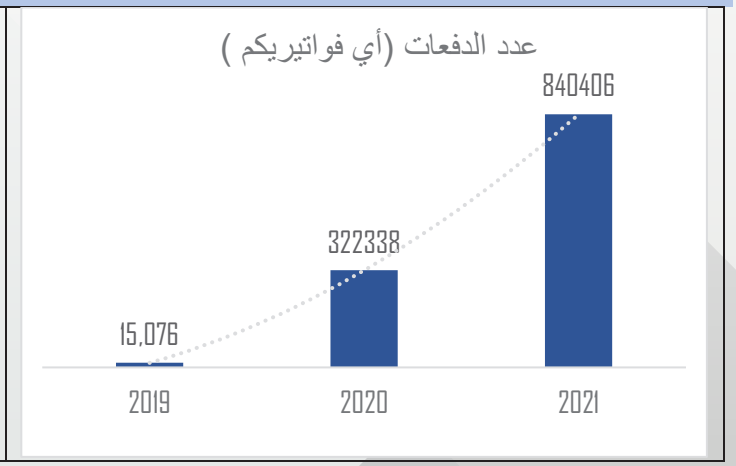

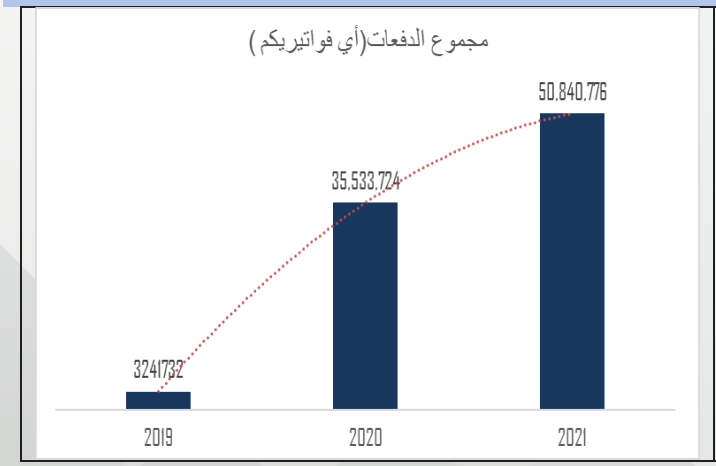

2- عدد المواطنين والدفعات الذين دفعوها في المطار

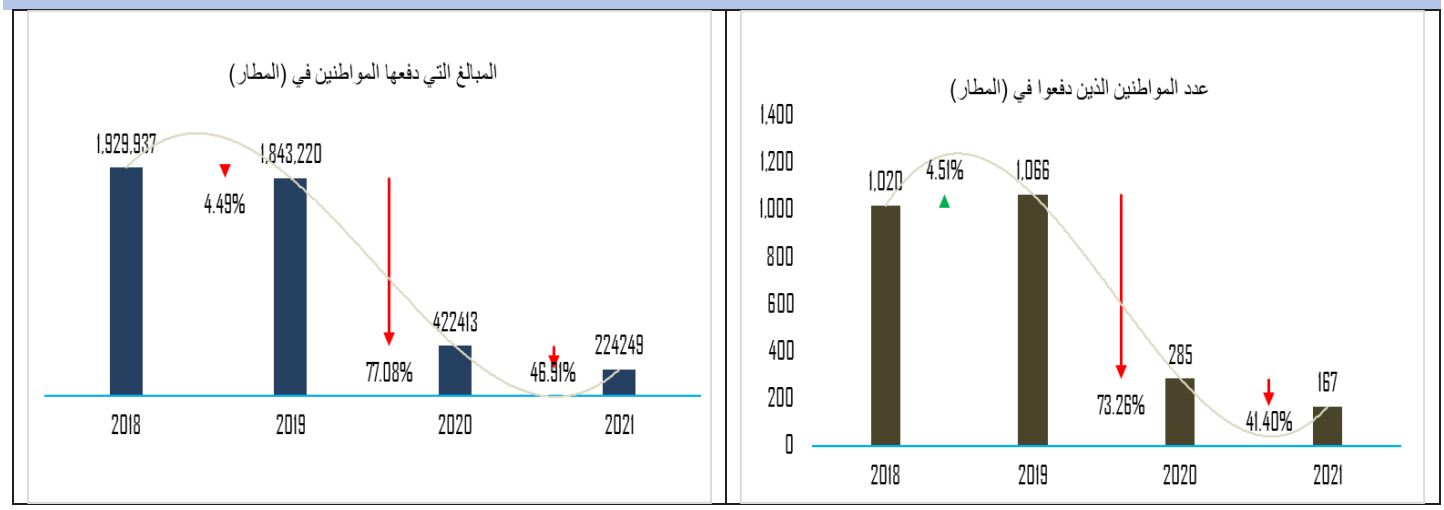

3- عدد المواطنين والدفعات الذين دفعوها في طبربور

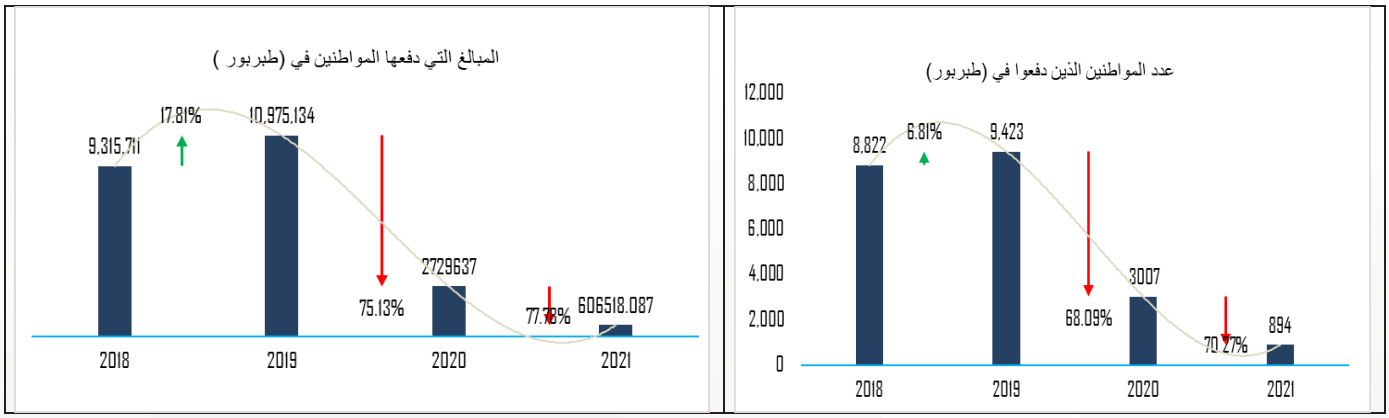

الطلبات الإجرائية

عدد الطلبات الإجرائية

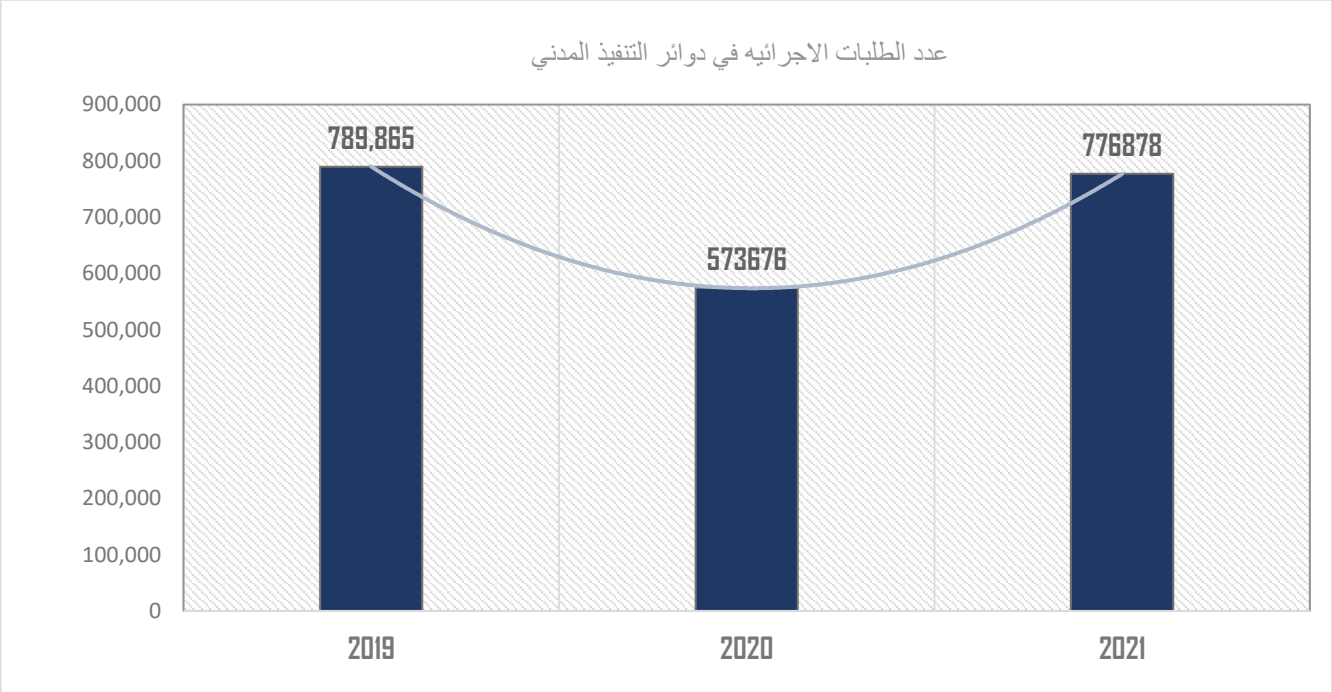

السجل العدلي

عدد حركات الاستعلام على السجل العدلي

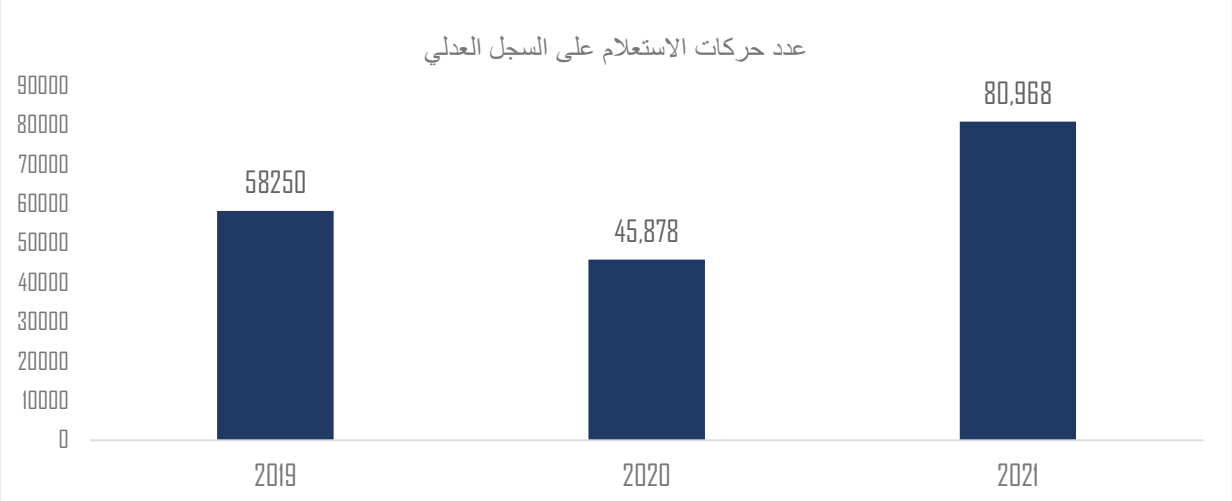

الرقابة الداخلية

عدد زيارات التفتيشية للرقابة الداخلية

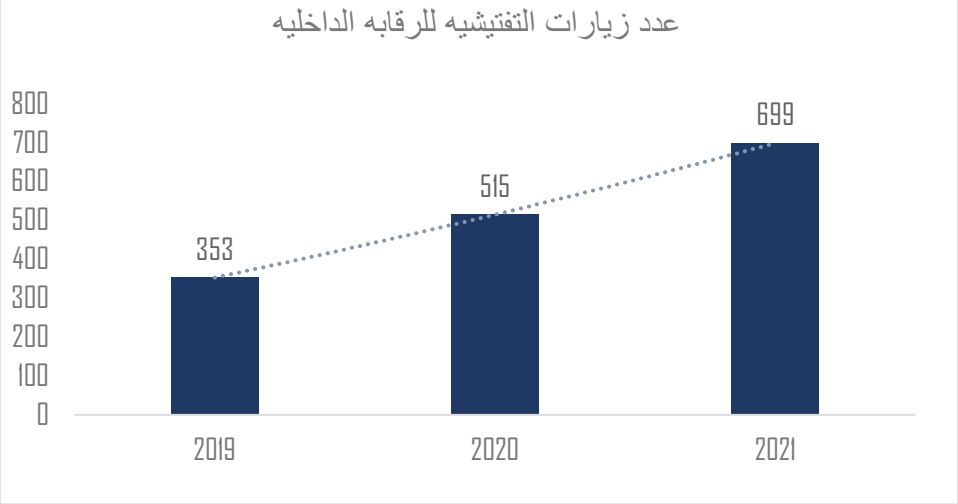

جلسات المحاكمة في كل المحاكم

عدد جلسات المحاكمة في المحاكم

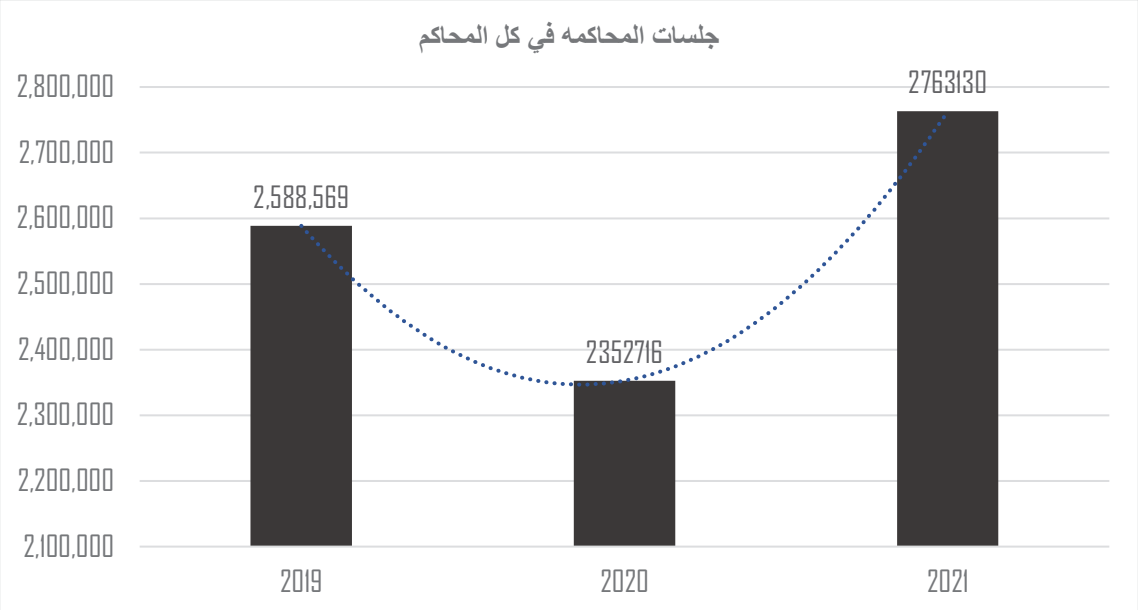

مذكرات المتبادلة مع الأمن العام

عدد المذكرات المتبادلة مع الأمن العام للأعوام 2019-2021

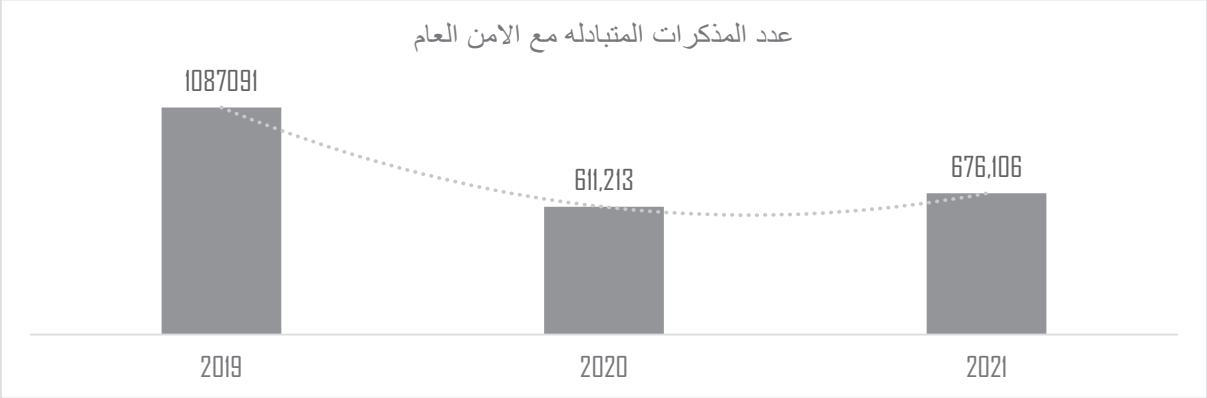

طلبات اعتماد خبير

السنة	عدد أنواع الخبرة	عدد الطلبات المقدمة لاعتماد خبير	عدد الخبراء المعتمدين
2020	58	5292	2066
2021	26	779	862 *

*عدد الخبراء المعتمدين يتضمن طلبات مقدمة غير مكتملة (مدورة) من عام2020 تم اعتمادها في عام 2021

طلبات الخبرة للاعوام 2020-2021

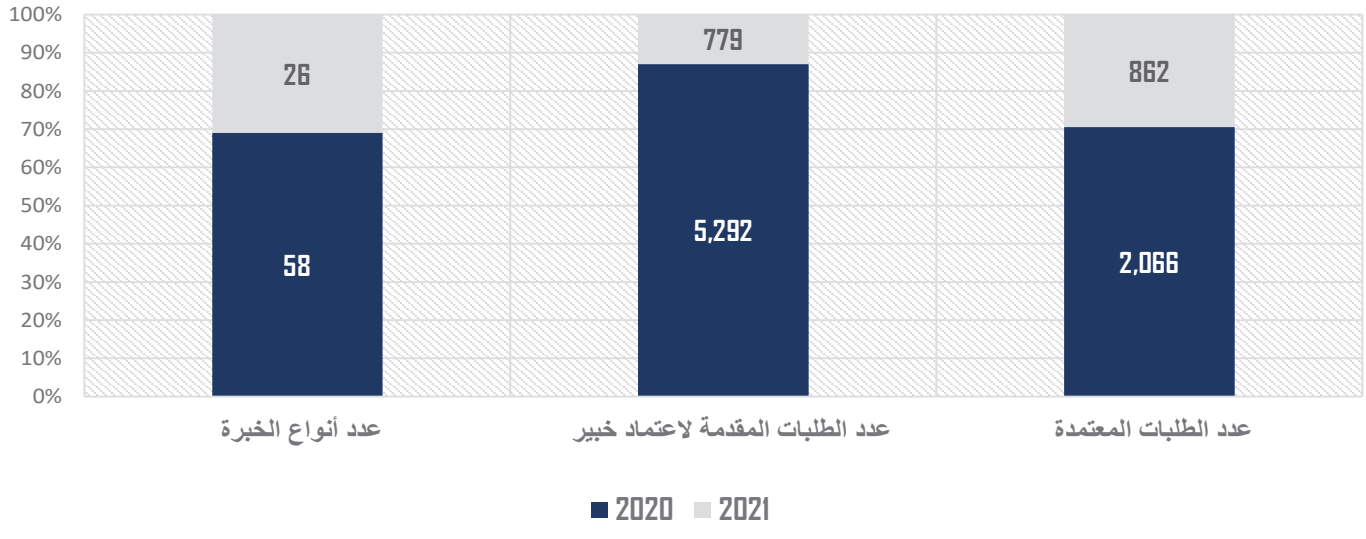

الإنجازات المتعلقة في حقوق الإنسان

1-الإنجازات متعلقة بالحقوق والحريات

(تقارير،وورش،اجتماعت،ولجان مشتركة..)

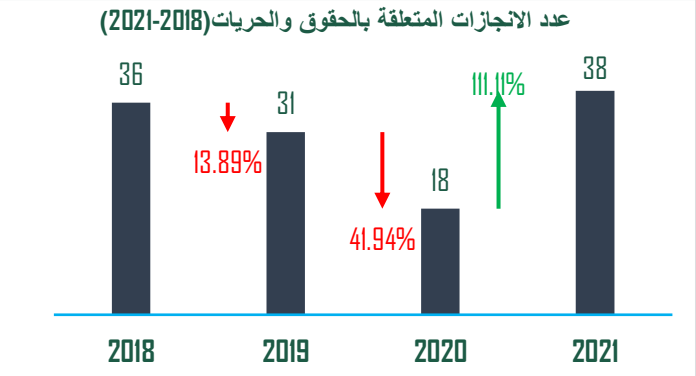

2-الإنجازات المتعلقة بالأسرة والنوع الاجتماعي

(تقارير،وورش،اجتماعت...)

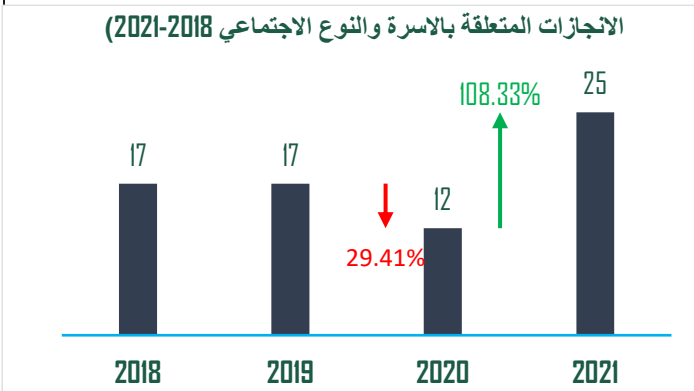

3-زيارات مراكز الإصلاح والتأهيل

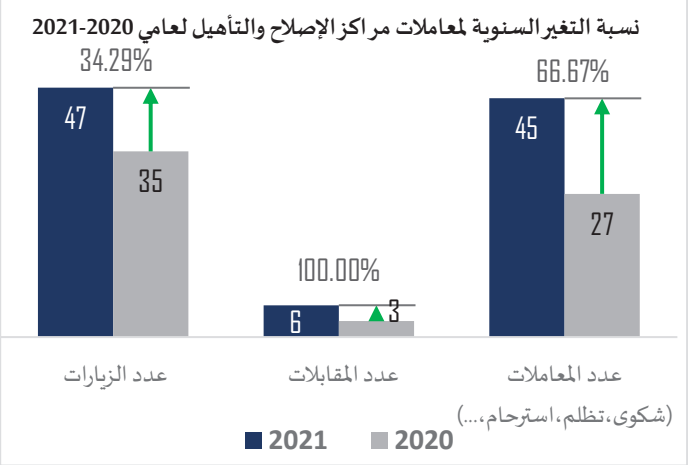

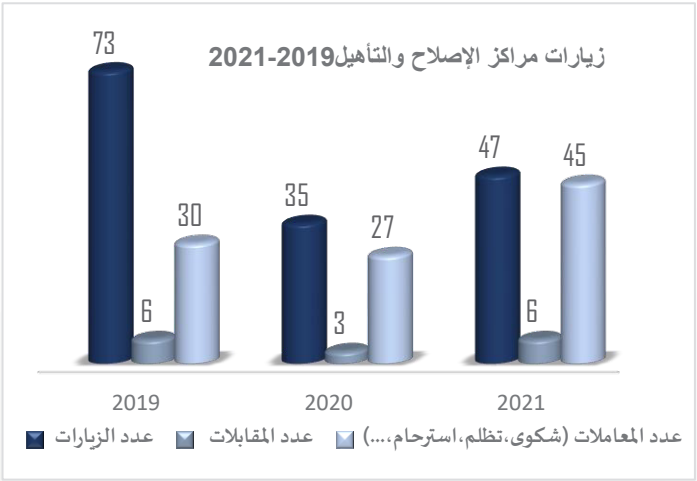

4-الإنجازات المتعلقة بالاتجار بالبشر للأعوام 2019-2021

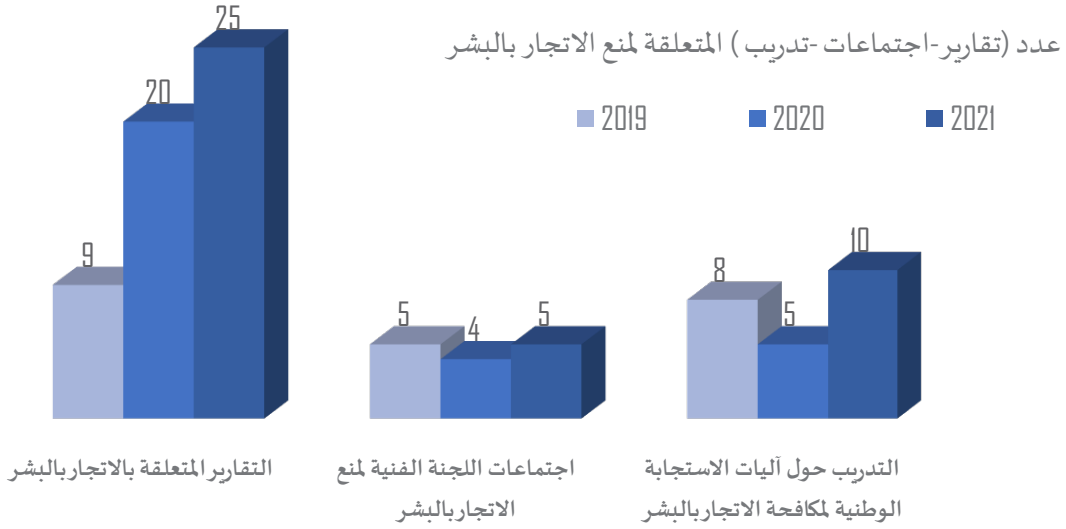

معاملات التعاون الدولي

1-نسبة التغير السنوي في عدد معاملات التعاون الدولي لعام 2021

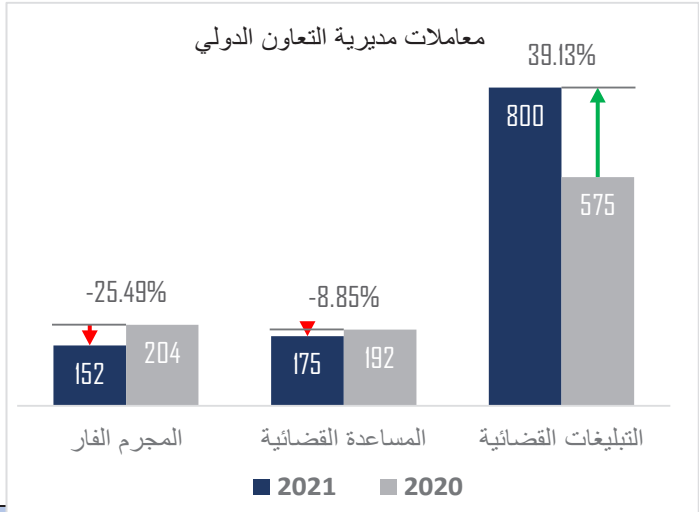

2-المجرم الفار

3-المساعدة القضائيه

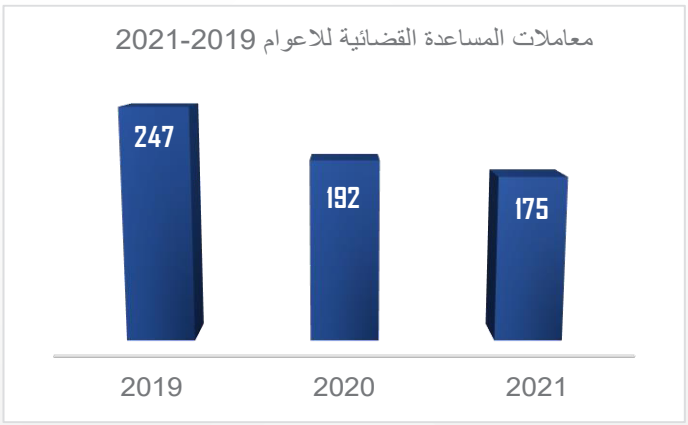

4-التبليغات القضائية

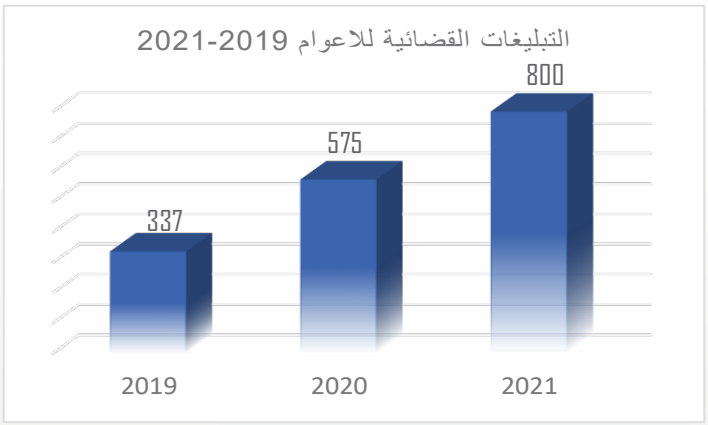

5-مذكرات تفاهم

6-اتفاقيات

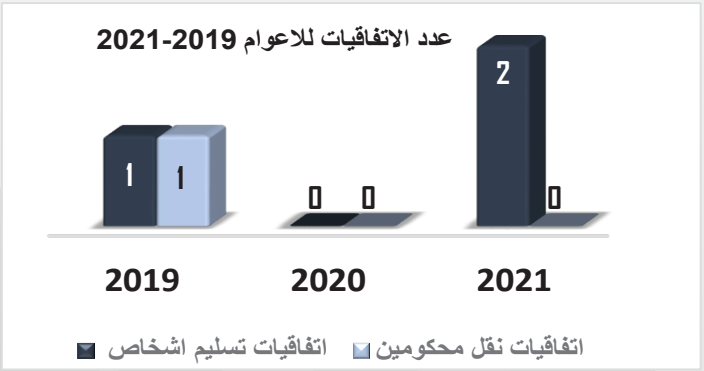

7- مساعدات عام 2019 : مساعدة جزائية عدد (1) مساعدة مدنية عدد (1) :عامي 2020 و2021 عدد المساعدات (0)

الشؤون القانونية

1- طلبات النقض بأمر خطي

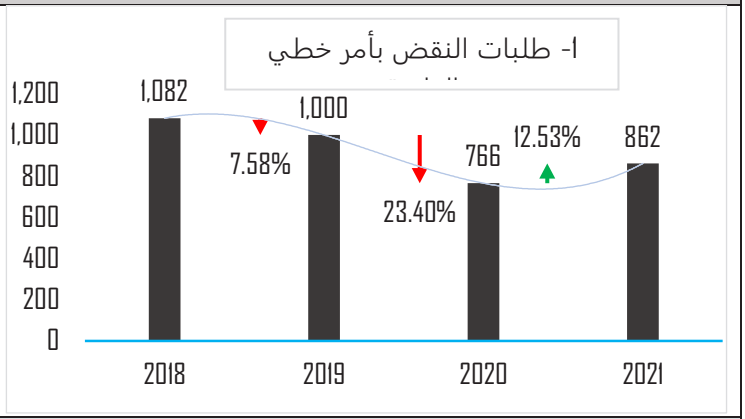

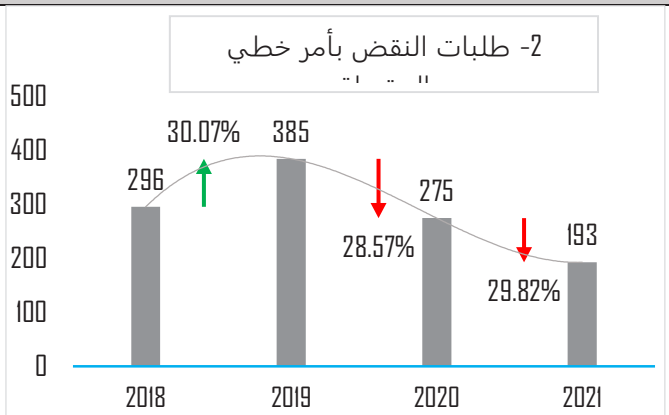

2- طلبات إعادة المحاكمة

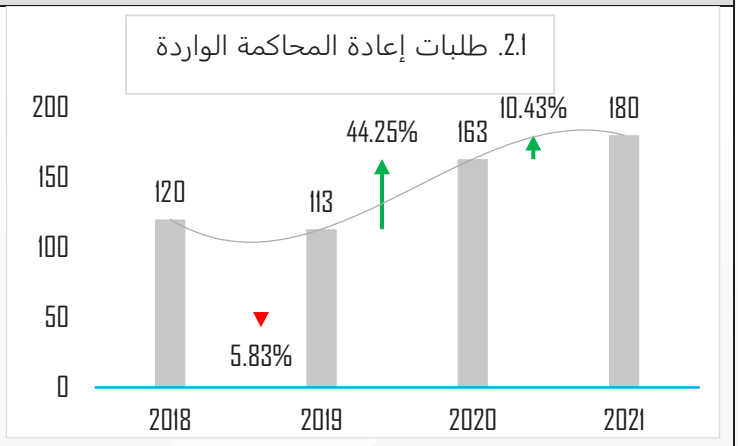

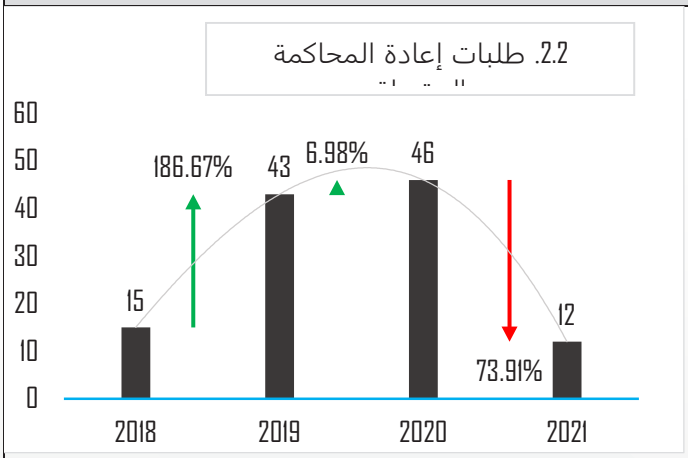

3- طلب العفو الخاص

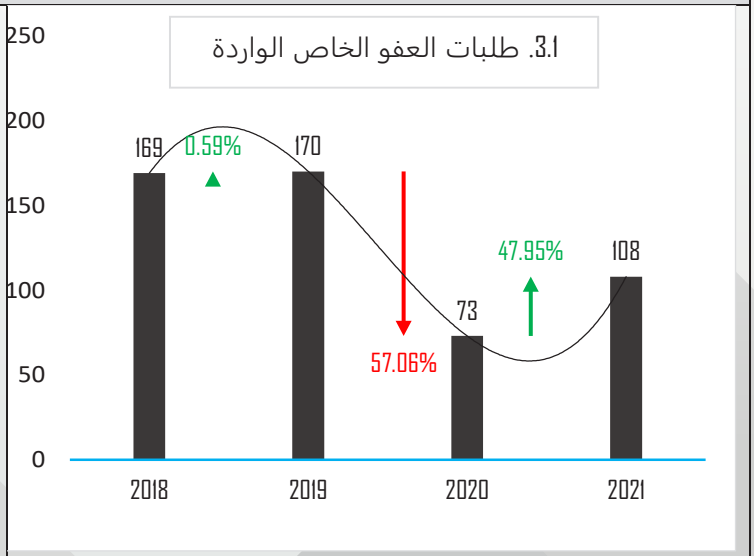

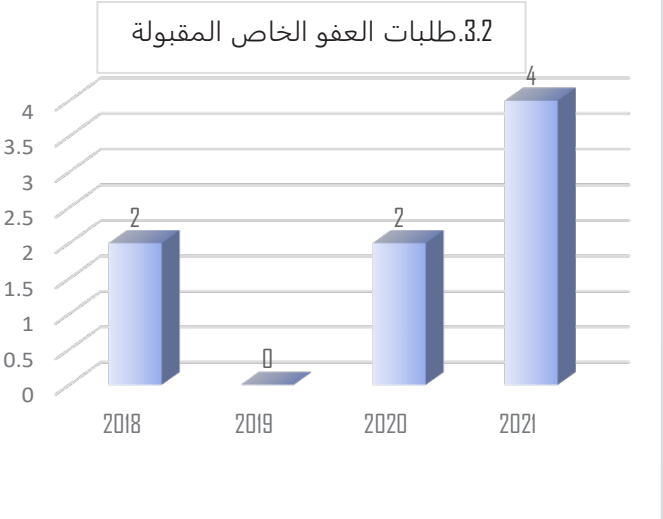

4- عدد الاستشارات القانونية

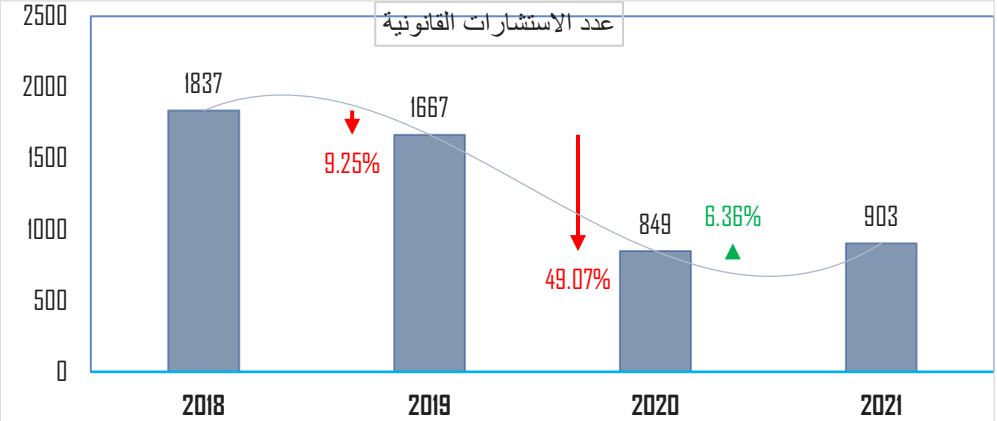

الكتاب السنوي 2021

وزارة العدل

MINISTRY OF JUSTICE

moj.gov.jo @mojgovjo @MOJ_Jor mojgovjo +962 6 (5008080) مركز الاتصال الوطني